الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري- قسنطينة -
معهد العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا
رقم التسجيل: ....
رقم التسلسل: ....

البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية

دراسة ميدانية لمدينة باتنة
حي أولاد بشينة نموذجا
مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب:
مشنان فوزي

إشراف الدكتورة :
غضابنة يسمينة- فرشيشي

تاريخ المناقشة....../...../.....

لجنة المناقشة

د. بن السعدي إسماعيل	**رئيسا**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة**
د.فرشيشي ياسمينة –غضابنة	**مناقشا و مقررا**	**أستاذة محاضرة**	**جامعة قسنطينة**
د. عرفة يمينة	**عضوا**	**أستاذة محاضرة**	**جامعة قسنطينة**
د. بن الشيخ لفقون فتيحة	**عضوا**	**أستاذة محاضرة**	**جامعة قسنطينة**

السنة الجامعية
2009/2008

إهداء

إلى رمزا لكفاح والعطاء السرمديين،إلى من لقنني هجاء المنح دون انتظارا لمقابل.
إلى من علمني وأحب أن يراني بأعلى المراتب، وإلى وسامي في التاريخ.
أبي الغالي.

إلى من وهبتني الأمان وفرشت طريقي وردا وريحان، إلى من سهرت الليالي الطوال في انتظار تباشير صبح النجاح.
إلى التي حضنت دربي بدعواتها إلى كل حرف كون كلمة أمي، الألف منها أتمنى أن تحيى، والميم منها معدوم الوجود بغيرك، والياء يسترك الله ويرعاك.
أمي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي صغيرا وكبيرا،وإلى كل الأصدقاء ورفاق الدرب وكل من يعرفني من قريب وبعيد.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة بحثي المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يكون في المستوى ويعود بالفائدة على الجميع.

فوزي.

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله.) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.
فالشكر الأول طبعا لله عز وجل الذي أعانني على إتمام دراستيووفقني في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة : السيدة غضابنة ياسمينة التي قدمت لي كل التوجيهات الممكنة والإرشادات القيمةفي سبيل إنجاز هذه الدراسة،حفظها الله وبارك لنا في عمرها.
كما أتوجه بالشكر أيضا إلى سكان منطقة أولاد بشينة صغيرا وكبيرا على ما قدموه من معلومات قيمة ومفيدة أثناء دراستي الميدانية لهاته المنطقة.
وإلى كل أساتذة علم الاجتماع الذين قدموا لنا النصائح والإرشادات النصائح والإرشادات أثناء السنة الأولى ما بعد التدرج (2007/2006) ذلك تمهيدا للانطلاق في اختيار موضوع الدراسة وإنجازه.
والشكر أيضا لكل موظفي البلدية والولاية ومديرية العمران ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية على المساعدات والتسهيلات المقدمة من طرفهم لإعداد وطبع هذا البحث.

فوزي.

الفصل التمهيدي

أ- المقدمة :

تعيش مدن العالم في هذه الحقبة من الزمن نموا حضريا واسعا بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة نحو المـــدن. وإن هاتين العمليتين زادتا من تعقيد وتشابك هذه الظاهرة، فعملية النمو الحضري في الدول المتقدمة هي ظاهرة تاريخية تتماشى والتنمية المرتبطة بالإنتاج الصناعي والتكنولوجي، فهي على هذا المستوى سبب ونتيجة لصناعة رفعت من مستوى معيشة الفرد,وزادت من تطور المدن ولهذا فإن النمو الحضري له إيجابياته وسلبياته سواء على الدول المتقدمة أو النامية ففي الوقت الذي تعاني فيه الدول المتقدمة من بعـــض المـــشاكل في البيئـــة الحـــضرية كمشاكل التلوث والضوضاء،نجد الدول النامية تعاني بالإضافة إلى ذلك أيضا من المـــشاكل المرتبطـــة بـــالفقر وانتشار الأحياء المتخلفة.

و الجزائر كدولة نامية تشهد زيادة مستمرة في معدلات النمو الحضري بسبب التحولات الاقتـــصادية والاجتماعية التي تمر بها وخاصة أثناء فترات التخطيط،فقد عرفت المرحلة الاستعمارية نموا سكانيا بطيئا نتيجـــة الحروب وسوء المعيشة،أما مرحلة الاستقلال شهدت انفجارا سكانيا كبيرا نتيجة لارتفاع نسبة النمو الديمغرافي مما أدى إلى تضاعف سكان المدن،ولقد لعبت الهجرة الداخلية دورا بارزا في هذا التضاعف حيـــث ازداد عـــدد المهاجرين من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل ومستوى معيشي أفضل.... وقد انتـــهجت سياســـة التـــصنيع كهدف للتنمية الشاملة،وكان لهذه السياسة أبعاد وآثار مختلفة على النواحي العمرانية والإجتماعية بصفة عامة إذ أصبحت الحواضر الجزائرية هدفا رئيسيا لنتائج تلك التحولات، وخصوصا وأن ذلك كان يتم بـــدون وجـــود سياسة عمرانية واقعية وواضحة، مما جعل واقع المدن يعاني من مشاكل عديدة كالهجرة والبناء الفوضوي الـــذي يميز كثيرا من مدننا ويشكل مصدرا لكثير من المعوقات التي تقلل من أهمية المخططات العمرانية وبالتـــالي يـــؤثر ذلك سلبا على التنمية العمرانية.

وهذا ما نلاحظه بمدينة باتنة ,التي أصبح امتدادها العمراني يتخذ أشكالا غير منظمة، ومتميزا بانتـــشار مناطق البناء الفوضوي في أطراف هذه المدينة وقلل من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه نموها وفق بـــرامج التخطيط العمراني المرسومة.

من هنا جاءت محاولتنا لتناول موضوع دراستنا (البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية)،ولتحقيق هذا المسعى قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى النمو الحضري للمدينة الجزائرية وأهم عوامله ومشكلاته وسياسات التنمية الحضرية في الجزائر ثم مشكلات النمو الحضري في المجتمعات الصناعية والنامية،هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي تعرضنا للنمو الحضري في مدينة باتنة والعوامل المؤثرة فيه وكذا التركيـــب الاجتمـــاعي لسكان مدينة باتنة وخصائص التحضر لها ثم أهم المجالات المؤثرة في نمو مدينة باتنة وأخيرا خاتمة الفصل.

أما في الفصل الثاني تعرضنا للعمران والتخطيط الحضري والعمراني فقمنا أولا بتعريف العمران مع ذكر بعض المصطلحات المتداولة فيه،ثم أسسه التقنية والمادية وأنواعه وعملياته وأنماطه،بعد ذلك تطرقنا إلى التخطـــيط

الحضري بمفهومه ومراحله،ثم تخطيط المدن وتخطيط المدينة الحديثة،وبعد ذلك تعرفنا على التخطيط العمراني والتنظيم العمراني والمؤسسات التي لها علاقة بالتنظيم العمراني ثم العلاقة بين المدينة والتنظيم العمراني ومفهوم العمران غير المخطط والتهيئة العمرانية وأخيرا عرض لخاتمة لهذا الفصل.

و الفصل الثالث خصص للحديث عن مناطق البناء الفوضوي وقمنا بعرض مفهوم لهذا البناء مع ذكر أنواعه وخصائصه وعوامل نشوء هاته الأحياء الفوضوية ،وأسباب انتشار هذا البناء الفوضوي،ثم مشاكل النمو العشوائي الفوضوي وأهم السياسات المتبعة لمواجهة ظاهرة البناءات الفوضوية وبعده خاتمة لهذا الفصل.

ومن خلال الفصل الرابع تم التطرق إلى التنمية العمرانية ومشاكلها على المستوى الوطني أولا فقدمنا تحليلا تاريخيا لظاهرة البناء الفوضوي ثم عرضنا المشاكل الايكولوجية والاجتماعية للمدينة الجزائرية وآثار البناء الفوضوي على التنمية العمرانية وكذا البناء الفوضوي ومشاكل التمنية العمرانية في مدن البلدان النامية،بعد ذلك تطرقنا لهاته التنمية ومشاكلها على مستوى مدينة باتنة،فتم عرض مدخل عام لإقليم المدينة ومراحل تطورها العمراني ثم مراحل النمو العمراني لأحيائها وكذا قطاعاتها العمرانية والمشكلات التي تواجه سياسة التعمير فيها وبعده إعادة تهيئة ودمج الأحياء الفوضوية وآفاق تنمية هاته المدينة وأخيرا عرض خاتمة لهذا الفصل.

هذا عن الجانب النظري للموضوع،أما عن الجانب الميداني أي التطبيقي له فقد تطرقنا من خلال الفصل الخامس للموضوع لمجال الدراسة وعرضنا فيه موقع هذا المجال وتاريخه والخصائص السكانية والسكنية له وكذلك النشاط الاقتصادي والوظيفي لسكانه وأصلهم الجغرافي،ثم بعد ذلك تم التطرق لعينة الدراسة والإجراءات المنهجية للموضوع.

ونصل إلى الفصل الأخير أي السادس للموضوع والذي تم من خلاله عرض تحليل وتفسير البيانات الميدانية ونتائج الدراسة ثم بعض الاقتراحات والتوصيات بخصوص مشكلة الدراسة وأخيرا خاتمة عامة للموضوع.

ب – إشكالية الدراسة:

لقد شغل النمو الحضري اهتمام الكثير من الباحثين والمنظرين والسياسيين، وذلك لارتباطه بالعديد من المشكلات الاجتماعية والسكانية، الاقتصادية والإيكولوجية.

ويبدو أن هناك اتفاق بين هؤلاء الباحثين على أن النمو الحضري أدى إلى ظهور بعض المشكلات المعقدة بالمدن رغم المجهودات التي بذلت وما زالت تبذل في مختلف البلدان لمواجهة النمو الديمغرافي وتزايد السكان على وجه الخصوص عن طريق تكثيف الاستثمارات وتوزيعها على مختلف المناطق والأقاليم لتحقيق التوازن وإنجاز المشاريع الضخمة في مختلف المجالات.

ولعل أبرز المشكلات التي تساهم في تشويه صورة المدينة الحقيقية هي ظاهرة البناء الفوضوي، فهي أكثر المظاهر العمرانية حساسية.

إن انتهاج الجزائر سياسة التصنيع بعد الاستقلال داخل مدنها وتقليص دور الفلاحة كان عــاملا هامــا ومباشرا في زيادة جذب سكان الريف، وهذا لعدم تقريب الخدمات الاجتماعية إلى سكانه، ومــن ثم بــدأت تلك المناطق المتخلفة تتسع نطاقاتها، وتنتشر أكثر مما مضى، حتى أصبح الأمر واضحا بأن أغلب المدن الجزائرية محاطة ومطوقة بالمناطق المتخلفة، حيث أصبحت في أغلب الأحيان غير قادرة على التوسع في نسيجها العمــراني أمام عرقلة وصعوبات تلك المناطق، مما اضطر السلطات البلدية للمدن- في أكثــر الأحيــان – إلى اســتخدام أسلوب التحذير لإخلاء المكان أو أسلوب القوة إن اقتضى الأمر وذلك لإزالة تلك الأحياء وإخــراج ســكانها منها.

إن الأحياء الحضرية المتخلفة هي الأكثر انتشارا في معظم مدن العالم وهذا بعد الحرب العالمية الثانيــة، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وما ترتب عنها من نمو حضري مكثف.

وكذا بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن هذه القضية قد حظيت باهتمام كبير داخل الفكر الإجتمــاعي الحديث الذي ربط بين تزايد الأحياء المتخلفة وبين النمو السريع للمدن، وخاصة خلال العقدين الأخيرين.

ومن هذه الرؤية يبدو جليا أن الأحياء المتخلفة قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساســية لظــاهرة الهجرة الريفية، والتحضر في كثير من البلدان النامية، ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات وحركة التصنيع,كلها ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجــرة، والتحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها في هذه البلدان، وتعتبر ظــاهرة البنــاء الفوضــوي مصدرا للعديد من المشكلات الاجتماعية، كمشكلة السلوك الإنحرافي وخاصة بالمدن الكبرى الأكثر حيويــة في نشاطاتها وخدماته المختلفة.

أما عن أنماط البناء الفوضوي والمتمثلة في البناء السكني الفردي والجماعي (وســط المدينــة والأحيــاء الشعبية) التي نشاهدها في المدن هي مظهر من مظاهر التناقضات القائمة والتي أحدثت فوارق اجتماعية صارخة بين أفراد المجتمع الواقع.

والجزائر كبلد نامي مازالت تعاني من هذه الظاهرة رغم التغيرات الكبيرة التي مست مختلــف جوانــب المجتمع المادية والمعنوية، قصد النهوض به والرفع من مستوى معيشة أفراده عامة ويتجلى هــذا مــن خــلال المخططات الموجهة لكل القطاعات والمكونة للاقتصاد الوطني ,لكن إهمال عنصر التوازن وتكافؤ الفــرص بــين الأقاليم ,وتركز المشاريع بالمناطق الحضرية أدى إلى زيادة حجم الهجرة من المناطق الريفية المحرومة باتجاه المــدن وخاصة الحيازية للسكان.

وتعد مدينة باتنة إحدى هذه المدن التي أصبحت تعاني في الوقت الحالي من تزايد الهجرة الريفية وهــذا طبعا بحثا عن العمل,وعن الظروف الاجتماعية اللائقة والتي تفتقدها هذه المناطق الريفية ,فأصبحت أطراف المدن الملجأ الوحيد لمحدودي الدخل والثقافة للتخفيف من هذه المشاكل وهذا الحرمان.وقد نتج عن هــذا الــسلوك

العديد من المشاكل الاجتماعية التي أثرت ولا زالت تؤثر على النمو العمراني للمدينة وتعيق تحقيق تنمية عمرانية لما تحمله هذه الأحياء الفوضوية من مظاهر البؤس والفقر والبطالة والتخلف...

هذه المظاهر التي شوهت صورة المدينة الحقيقية وجعلتها عاجزة عن تحقيق وظائفها وتلبية متطلبات سكانها، مما جعلها حاليا تواجه مشاكل في تنظيم سياستها العمرانية.والجدير بالذكر أن الامتداد العمراني لمدينة باتنة أصبح ذو أشكال غير منظمة، متميزا بانتشار البناء الفوضوي في أطراف هذه المدينة ,مما قلل من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه تنميتها وفق برامج التخطيط العمراني المرسومة .

وبناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ما أثر الأحياء الفوضوية في تشكيل النسيج العمراني لمدينة باتنة ؟

ج – أسباب ودوافع الدراسة:

إن أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع نذكرها على النحو التالي:

1- اعتباره موضوعا هاما وذو صلة وثيقة بالتخصص ومجال الدراسة.

2- وجود الظاهرة العمرانية ونموها بشكل سريع، ومعرفة الواقع الحضري لمناطق المدينة.

3- معرفة أبعاد وأسباب ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة .

4- قابلية المشكلة للدراسة في إطار علم الإجتماع الحضري، إذ أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية والحضرية.

د – أهمية الدراسة :

وتكمن في أنه جانب مس أغلب البلدان المتقدمة منها والنامية، ونظرا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا الموضوع، فقد جعل منه سببا لاختيار دراسته، وتفاقم شكل البناء الفوضوي أو التوسع الغير مخطط في العديد من الدول كما سبق الذكر، وانتشاره بشكل ملحوظ وعدم التمكن من حله نهائيا جعله دائما محط أنظار مختلف الباحثين، وكذلك التعرف على هذا المشكل خاصة في مدينة باتنة وتطوره ومدى تأثيره على النسيج العمراني للمدينة مع إبراز هذا التأثير على الجانب المعنوي أكثر منه على الجانب المادي.

ومما يزيد في أهمية هذا الموضوع هي أن تطور البيئة الحضرية بما في ذلك الوحدات السكنية لا يسير متوازنا مع النمو السريع للمدن والتجمعات الحضرية.

هـ – أهداف الدراسة:

1- يرتبط الموضوع مباشرة بحياة الإنسان من كل جوانبها، ويتجلى ذلك من خلال العلوم التي تتناوله، ومن بين هذه العلوم نجد الهندسة المعمارية، الجغرافية السكنية، علم الاجتماع ...فهذا الموضوع يرتبط بكل الشرائح الاجتماعية.

2- وتكمن الأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة في الدراسة الحالية التي تحاول التعرف على أبعاد مشكلة البناء الفوضوي للمدينة.

3- كذلك تشخيص الواقع المعاش في أحد أحياء مدينة باتنة المختلفة إيكولوجيا,اجتماعيا,اقتصاديا وثقافيا، ومن هنا تصبح مشكلة التشخيص والوصف والعلاج الإجتماعي لسكان الحي الفوضوي المتخلف ضرورة علمية.

4- وأخيرا هذه الدراسة نجدها تسعى إلى تحديد عناصر مشكلة البناء الفوضوي في مدينة باتنة.

و- الدراسات السابقة:

1- [1]دراسة الدكتور بن السعدي إسماعيل في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي لمدينة باتنة(1) ،ولقد أعطت هذه الدراسة عدة مفاهيم لحالة المتخلف بشكل يعبر فيه كل مفهوم أو استعمال عن حالة معينة للظاهرة التي اعتبرت كمفهوم رئيسي لموضوع البناء الفوضوي، وأما بخصوص نتائج هاته الدراسة، فلقد أكدت أن من بين المعوقات التي توجه مجال التنمية العمرانية هي جهل تلك الأعمال (عملية التخطيط) للواقع الاجتماعي الذي من أجله توضع الخطة، كما بينت الدراسة الميدانية العديد من الآراء المتعلقة بتحديد العوامل المعيقة للتنمية العمرانية، التي من بينها الأوضاع السكانية وانخفاض المستويات الثقافية بين السكان والجهات المسؤولة عن التنمية.

وهذا كله يتفق إلى حد كبير مع الدراسة التي قمت بها عن البناء الفوضوي وتأثيره عن التنمية العمرانية باعتباره أهم معوقاتها، فقد كان جل التركيز على ظاهرة البناء الفوضوي ومعوقات التنمية العمرانية معاً، بخلاف دراسة الدكتور بن السعدي التي ركزت أكثر على معوقات التنمية العمرانية.

2- أما دراسة الدكتور بوودن عبد العزيز (2) فقد جاءت لفهم القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو الحضري والتوسع السريع للمدن وما ينجر عن هذا التزايد الهائل في النمو الحضري من مشاكل اجتماعية،وكانت نتائج هاته الدراسة كالتالي :

- إن السكان النازحين من الريف إلى المدينة يختلفون في خصائصهم العامة عن التجمعات والأحياء السكنية الحضرية وهذا ما نجده أيضا على سكان مجال دراستنا.

- وضعية سكان هذه الأحياء المزرية مقارنة مع الأوضاع الاجتماعية لسكان الأحياء الحضرية المجاورة.

- فشل السياسة المتبعة في القضاء على أزمة الأحياء المتخلفة بدليل انتشارها وتوسعها عبر مختلف مدننا.

- مخلفات الأحياء الفوضوية على سكان المدينة والعمران وذلك من خلال تشويه لمظهر المنطقة الحضرية وما يعبر عنه بترييف المدينة.

- تكدس المساكن وانتشار واسع للجريمة داخل الأحياء الفوضوية وهذا ما لاحظته في الحي مجال دراستي أيضا.

---

[1]- د.بن السعدي إسماعيل- معوقات التنمية العمرانية- رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية،قسنطينة،1991/1990.

2- د. بوودن عبد العزيز- المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر(حالة مدينة قسنطينة) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم اجتماع التنمية جامعة قسنطينة،سنة 2000.

– معيشة أفراد هذه الأحياء الفوضوية ذات ثقافة هامشية،وصعوبة اندماجهم في أوساط الأحياء الفوضوية.

– انتشار واسع للبطالة والأمراض الاجتماعية المختلفة منها الانحراف في أوساط الشباب، ونجد حي مجال دراستنا يشهد هذه الظاهرة كغيره من الأحياء المتخلفة الأخرى.

– ارتباط النمو الحضري بمشكلات اجتماعية منها الأحياء الفوضوية التي شكلت مشاكل بالنسبة للنمو الحضري.

– الواقع المزري للأحياء الفوضوية مما جعل منها مسرحا للسلوك الانحرافي عند الأطفال.

– هاته الدراسة تساهم أيضا في إبراز أهم عوامل نشوء هاته الأحياء ومؤثراتها بحيث كان لهذه الأحياء آثارا سلبية على المدينة من خلال تقهقر الجانب الميداني للمدينة وعرقلة النمو العمراني السريع.

إذن هاته الدراسة ساعدتني من خلال النتائج التي توصلت إليها والتي تتطابق مع بعض ما تم التوصل إليه.

3– وهناك دراسة أيضا للدكتور علي بوعناقة (1) والتي كانت نتائجها على النحو التالي :

– أن شباب الأحياء غير المخططة يعانون اختناقا سكنيا واضحا، ونجد هنا أيضا سكان مجال دراستنا تنطبق عليهم هذه النتيجة (الأسرة الممتدة).
– عدم ارتباط الشباب بمنازلهم وقضاء وقتهم في فضاءات خارج البيت متسكعين في الشوارع ولا يستعملون المترل إلا في أوقات النوم وهذا ما لاحظته في مجال دراستي أيضا وكانت البطالة هي أهم سبب في تصرفهم هذا.
– انتشار واسع للحرف اليدوية داخل الأحياء غير المخططة وهذا معلوم أيضا لأن سكان الحي المدروس هم من الأرياف ولا يزالون يحافظون على هاته الحرف والعادات.
– ضعف في المستوى التعليمي وانتشار واسع للانحراف داخل أوساط الشباب مما أثر سلبا عليهم وعلى المناطق المحيطة بهم في المدينة والحياة الحضرية،وهذه النتيجة أيضا لمستها من خلال زيارتي الميدانية للحي مجال دراستي مما ساعدني على إنجازا لجانب الميداني[1]

4– دراسة أيضا للدكتور إسماعيل قيرة (1) : – الأبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة– مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،وهران،سنة 2001 ص 20-21– وقد تناولت هاته الدراسة أهم القضايا الجديرة بالعناية في تحليل الأبعاد الهامشية الحضرية في مجتمع المدينة،وكان من أهم نتائجها:

– غياب السلطة المحلية والضبط الداخلي وهذا مانلمسه أيضا من خلال مؤشرات فرضية دراستنا عن حي أولاد بشينه.
– الاحتكام لدى شرائح المجتمع المدروس إلى العلاقات الأولية في التفاعل الاجتماعي.

[1] – د. علي بوعناقة – الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية– والاجتماعية على الشباب – رسالة لنيل شهادة دكتوراه درجة ثالثة في علم الاجتماع،قسنطينة،19882-1983.

- أن أغلب سكان هذا الحي من المهاجرين وارتباطهم الوثيق بمقر إقامتهم الأصلية وهذا مؤكد أيضا من خلال مؤشرات فرضية دراستنا لسكان حي أولاد بشينه.
- رغم أن هذا الحي فيه مجتمع متخلف وتقليدي إلا أنهم استخدموا بدائل للتكيف مع الحياة الحضرية من تغير بعض العادات والسلوكيات من استماع للمذياع ومتابعة برامج التلفزيون،وهذا أيضا لاحظته على سكان حي أولاد بشينه مجال دراستنا.
- إذن معظم نتائج هاته الدراسة تتفق في معظمها مع دراستي وهذا ما ساعدني في إنجازها.
- دراسة أخيرة لمجموعة من طلبة قسم علم الاجتماع بقسنطينة (سهير الشور رمضان،عبد العزيز بوودن،كمال بوناح،عبد الحميد دليمي) (2) وقد توصلت نتائجها إلى :
- ظهور الأحياء غير المخططة في الجزائر يعود إلى عامل الصناعة، هجرة السكان،الفقر،ومرحلة الاستعمار بواسطة التهجير الإجباري وهذا لمسناه من خلال دراستنا النظرية والميدانية.
- عرقلة السير الحسن للنمو العمراني وظهور تشويه للمدينة جراء تواجد الأحياء القصديرية على ضواحي المدينة.
- الآثار المترتبة عن تواجد هذه الأحياء والمخلفات، منها الأمراض الاجتماعية، الفقر،انتشارا لأمراض والأوبئة المختلفة.
- نجد أن هاته الدراسة تتشابه نتائجها مع نتائج دراستي وتساهم في إبرازها........[1]

ي – المفاهيم الأساسية:

1– البناء الفوضوي:

نظرا لما تتضمنه كلمة البناء الفوضوي من سمات ذمية فقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم المنطقة المتخلفة، منها المنطقة الموبوءة أو المنطقة المتدهورة،أوالقصديرية أو مناطق الأكواخ،أوالمنطقة الشعبية أو الصرفية،أو المنطقة الفقيرة (1)...............

ويشير معنى البناء الفوضوي في بعض الدراسات التي تناولت مشاكل المدينة إلى تواصل عدة مساكن، وتتكون من طابق واحد أو أرضية، مكونة أحياء ذات أزقة ملتوية، وتعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة، وتتواجد في أطراف المدن وتتميز بكثافة سكانية عالية، وبصفة عامة تشكل الامتداد الطبيعي لنمو غالبية المدن التي تتميز بهذه الظاهرة ويصبح التعامل معها بهدف تخطيطها صعبا بسبب تلك الوضعية[(2)].

---

[1] – د. اسماعيل قيرة– الأبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة – مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،وهران،سنة 2000 ص20-21.

2 – سهير الشورى رمضان وعبد العزيز بوودن وكمال بوناح وعبد الحميد دليمي – الأحياء القصديرية عوامل نشوءها والآثار المترتبة عنها – مذكرة ليسانس مطبوعة بالستانسيل جامعة قسنطينة سنة 1980.

(1) ابراهيم مذكور– معجم العلوم الاجتماعية – الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،1975 ص21 .

وفي دراسة عن الأحياء الغير مخططة للدكتور علي بوعناقة: (بما يشمله استعمال هذا المفهوم بالنسبة للقائم بالدراسة سواء أحياء القصدير أو أصناف أخرى من البناء الفوضوي الغير مخطط).

فإن هذه الأحياء تشكل مصدرا لكثير من الأمراض النفسية والإجتماعية والصحية وأن هذه الأحياء تنتشر بجوار الأودية والأماكن المنخفضة التي تشكل مصبا للمياه القذرة أو مخارج الصرف العام للمدينة مما يؤثر على الحياة فيها، وتوصلت هذه الدراسة من خلال تحليل الوضع الإيكولوجي لهذه الأحياء في الجزائر في تحيد العديد من الخصائص العامة لها وهي :

1- أن الأحياء القصديرية والفوضوية ظهرت في المدن الكبيرة والصناعية.

1- أن هذه المناطق تكونت عبر فترة تاريخية معينة.

2- أنها تتميز بكثرة بيوتها.

3- تتميز بالكثافة السكانية العالية إذ تتراوح متوسط كثافة الوحدة السكنية مابين (8-12) شخصا.[1]

كما أبدى علماء الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة هذه الأحياء فذهب تعريفها إلى:

- تعريف "بيرجل": بأنها تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير العمرانية السائدة في المجتمع الحضري[2].

أما "هنتر": فقد عرفها (بأنها ذات طابع انعزالي وانفصالي عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري وبذلك فهي منطقة تسودها ظاهرة التفكك الاجتماعي هذا بالإضافة إلى مساكنها القديمة المتدهورة والآيلة للسقوط و شوارعها القذرة وأزقتها الضيقة كما أن سكانها من الفقراء المهملين علاوة على أن ظروفها الاقتصادية الرديئة إذن هي ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظروف المادية و الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والقيم والمثل والعادات وأساليب الممارسة التي تقوم بدور هام في هذه المنطقة كغيرها من الظواهر الاجتماعية)[3].

وأما "فورمان Forman": (فيعرفه على أنه جزء من أجزاء المدينة مزدحم بالسكان الفقراء وانخفاض مستوى النمط العمراني).

وهناك تعريف للأمم المتحدة على أنها: (مناطق غير مريحة وليست خاضعة للرقابة لأنها نشأت وتطورت بعيدا عن الرقابة للسلطات المسؤولة عن ضبط وإنشاء المساكن).

---

(2) عبد الفتاح وهيبة – في جغرافية العمران – دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- 1973- ص153.

(1) علي بوعناقة- الأحياء الغير مخططة وآثارها النفسية والإجتماعية على الشباب- رسالة ماجستير في علم الإجتماع-جامعة قسنطينة- الجزائر- 1983- ص8-25.

(6) الدكتور: أحمد بوذراع- التطوير الحضري والمناطق الحضرية والمتخلفة، منشورات جامعة باتنة، 2002، ص 18.

(7) محي الدين صابر- التغير الحضري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي القاهرة دار المعارف 1962، ص 2020.

التعريف الإجرائي:

لقد عرفها "ميلتزر ووايتلي Meltzer et Whitley": (عمران قديم متدهور وأنها تعاني من شدة الازدحام وسكانها ذو دخل محدود لا يشاركون في دفع الضرائب إلا القليل منهم فقراء تنتشر بينهم ظاهرة البطالة بنسب مرتفعة جدا وتفشي الأمية بين أوساطهم لانخفاض مستوى التعليم وكذا الأمراض والوفيات التي تعتبر كمؤشر على تدهور الأحوال الصحية والمعيشية وأن مشاركتهم المنظمة في الحياة الاجتماعية الحضرية ضعيفة كدلالة على السلبية والهامشية والعزلة)[1].

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكننا تعريف السكن الفوضوي الخاص والمميز للوضعية المالية لمجال دراستنا على أنه (عبارة عن مساكن نشأت وتطورت كنتيجة حتمية للزيادة السكانية، في ضل غياب الرقابة من طرف السلطات المعنية والمسؤولة عن ضبط وإنشاء المساكن وهي تفتقر إلى بعض التجهيزات، كما تفتقر على جميع أشكال المرافق الواجب إلحاقها بالمسكن، مع الرداءة التامة للطرق).

2- مفهوم التنمية:

من الناحية اللغوية كما يراها ويبستر في قاموسه اللغوي: التطور في مراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى أخرى. Webster'S new world dictionary of the langage, new York, second édition 1970 p14.

كما تعرف عملية التنمية بأنها الامتداد الكمي والكيفي للاقتصاد القومي والتغير في علاقات وطرق الانتاج وغالبا ما تقاس خواص ومعدل وديناميكيات النمو الاقتصادي والاجتماعي في مجال الاقتصاد بمؤشرات تركيبية للنمو.

وتعرف أيضا بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم به الإنسان للإنتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. عبد الهادي الجوهري معجم علم الاجتماع ص70 المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1980.

وكما تعرف بأنها عملية كيفية على المدى البعيد تترجم إلى تغير في البيئة الاقتصادية الاجتماعية التصنيع، التعمير، التعليم، تطور سلوك، الأنماط الحياتية.....وذلك لمجال معين، أما إذا كان هذا المفهوم يمكن استعماله على نطاق الدولة فيمكن تطبيقه لوصف مشروع ما أو سلوك ما يكون ضمن إطار جهوي أو ولائي أو بلدي، وهذا ما يعرف بالتنمية الحضرية المحلية.

3- مفهوم التنمية العمرانية:

- من حيث خطط وبرامج تقوم بها الدولة لتنمية الحضر كبناء مناطق سكنية جديدة وأعمال التحديث للمناطق القديمة وتوجيه النمو العمراني للمدن.

---

(8) الدكتور: أحمد بوذراع، نفس المرجع،ص 54.

- «و التنمية العمرانية تعمل على بعث عملية التغير عن طريق تهيئة الظروف وتحقيق أسبابه ومـــن ثمـــة تعمل على الحد من سطوة التقاليد المعوقة للتغير والنمو»[1].

- كما أنها تعبر عن «قوة دافعة لتطيح بالمعوقات وتبعد السلبية وتمنع اســتخدام –أســاليب- العنـــف والهدم، وتوجه الطاقات البشرية والمادية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية»[2].

مما سبق نجد أن التنمية العمرانية هي عملية تنطلق من مبادئ علمية مبنية على الواقع الحضري، بهـــدف تحقيق أكبر قدر من التوازن في بيئة الإنسان الاصطناعية.

بالنسبة للعمران الذي كان أول من استخدمه (ابن خلدون) وقصد به المجتمـــع، فقـــد وردت عـــدة تعاريف له تشير في معناها إلى (علاقة الإنسان بالبيئة.....)

واسم للبنيان ولما يعمر به المكان ويحسن حاله بواسطة الفلاحة وكثـــرة الأهـــالي وتجمـــع الأعمـــال والتمدن[3].

ويشمل العمران على عدة مجالات (السكن والطرق والمرافق العامة، وما يتصل بالجوانب المادية للحياة، ومن خصائصه- حجم المبنى ومساحة وعدد غرف المسكن، أنماط البناء ومدى ملائمة الموقـــع للبنـــاء عليـــه، واستخدامات المسكن حسب القيم والمستوى الإجتماعي وحجم الأسرة) [4].

وأما حديثنا عن التنمية فإنها تعمل على بعث عملية الـــتغير عـــن طريـــق تهيئـــة الظـــروف وتحقيـــق أسبابه.....ومن ثم تعمل على محاربة سلطان العادة والحد من سطوة التقاليد المعوقة للتغيير والنمو[5].

كما أنها تعبر عن (قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبية نوتمنع استخدام أساليب- العنف والهـــدم، وتوجه الطاقات البشرية، والمادية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية) [6]

كما نجد أن التنمية العمرانية لا تخرج عن العملية التخطيطية التي تهتم بشكل أساسي بما يجب أن تكون عليه البيئة الاصطناعية والحياتية لسكان المدينة.

وتنمية العمران ليست من اهتمام المهندسين المعماريين وحسب، وإنما أصبحت مسألة معقـــدة نتيجـــة للتنافس بين هؤلاء وغيرهم من المشتغلين في الميادين الاجتماعية، فقد تكون خطط النمو والتوسع للمدينة مقبولة معماريا إلا أن ذلك سيصطدم بعديد من المكونات الأساسية للسلوك الاجتماعي، وتصبح مرفوضة اجتماعيا[7].

---

(9) الفاروق زكي يونس- تنمية المجتمع في الدول النامية- مكتبة القاهرة الحديثة-القاهرة-ج.م.ع.-1968- 38

(10) عبد الباسط محمد حسن- علم الاجتماع الصناعي- مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة-ج.م.ع-1972- ص105.بطرس البـــستاني- قطـــر المحيط- المجلد الثاني-مكتبة لبنان- بيروت- 1969- ص144.

(11) بطرس البستاني- قطر المحيط- المجلد الثاني-مكتبة لبنان- بيروت- 1969- ص144.

(12) وكالة المطبوعات- الكويت- 1980- ص191-258.

(13) الفاروق يحي يونس- تنمية المجتمع في الدول النامية- مكتبة القاهرة الحديثة (ج.م.ع) 1968- ص38.

(14) عبد الباسط محمد حسن-علم الإجتماع الصناعي- مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة- (ج.م.ع) 1972- ص105.

(15) متعب مناف جاسم- التخطيط والمجتمع- ص92(مطبعة الأمة- العراق1978.)

ذلك أن المدينة ليست مجرد شيء جامد مكون من شوارع ومنازل ومباني مختلفة الأغراض وإنمــا هــي كائن حي يتطور وينبض بالحياة السكانية[1]

حيث يكون السكان القوة الفعلية التي تحدث تغييرا في المظهر الاصطناعي من خــلال زيــادقم ونمــو أحوالهم الاقتصادية والإجتماعية.

لذا تكون التنمية العمرانية في المجال الحضري كمجموعة من الإستراتيجيات التي تتخذها مراكز اتخــاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسيع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات توزيع جغــرافي، وللسكان أفضل الفوائد من الأنشطة الحضرية[2]

ن – فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

انعدام التخطيط والرقابة القانونية المستمرة أثر سلبا على النسيج العمراني.

مؤشرات الفرضية:

- عدم التحكم في تزايد ظاهرة البناء الفوضوي.
- عدم تشديد الرقابة على هاته الأحياء باستمرار، بالإضافة إلى ظاهرتي الإهمال واللامبالاة.
- التوسع العمراني المتزايد على حساب الأراضي الفلاحية والأراضي الغير قابلة للبناء.
- غياب القوانين العمرانية التي تتعلق بهاته الظاهرة .
- تمسك السكان بمواقع إقامتهم.
- التعديلات المستمرة لمساكن هذه المناطق من قبل السكان.

الفرضية الثانية:

التوسع الفوضوي لهاته الأحياء باستمرار وقف كعائق أمام التنمية العمرانية.

مؤشرات الفرضية:

- نشوء اغلب هذه الأحياء في مساحات التوسع المدرج للمدينة .
- الشكل العمراني الغير مخطط لهذه الظاهرة.
- غياب المرافق والخدمات في مجال هاته الأحياء.
- التعديلات المستمرة لمساكن هاته المناطق من قبل السكان .
- الهجرة المستمرة إلى هاته الأحياء.
- انتشار مظاهر الثقافة الريفية داخل هاته الأحياء.

---

(16) محمد السيد غلاب يسري الجوهري- جغرافية الحضر- دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها- دار الكتب الجامعية- القاهرة مصر- 1992- ص23.

(2) عبد الإله أبو عياش- المرجع السابق-.

الفصل الأول

النمو الحضري للمدينة

1- النمو الحضري في الجزائر:

1-1- تعريف النمو الحضري: ترتبط معاني المفاهيم التي لها علاقة بالنمو الحضري إلى حـــد كـــبير بالمدلول الديموغرافي الذي يستند على البعد أو العامل الديمغرافي وحده كمقياس لعملية التحضر والنمو الحضري .

ويرى أنصار هذا المبدأ وتقديمهم المفكرة" هوب تسدال" بالقول: «أن ما هو حضري وفقا لهذا المدلول أو التصور إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين أو نسبة هؤلاء إلى إجمالي السكان» وبمعنى أوضح يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة شريطة أن لا يقل عدد سكان أصغر مدينة عن (200.000نسمة).

ويعرف أبو عياش النمو الحضري « بأنه مصطلح يشير إلى تلك التوسعات وإلى ذلك النمو الذي حدث في المدن والمساحات الحضرية الصغيرة وهذا بصورة عامة حيث يشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل ألف نسمة أو تلك التي يبلغ عددها عشرون ألف أو عشرة آلاف نسمة فأكثر». [1]

إضافة إلى هذه التعاريف هناك تعريفات أخرى أوجزها على النحو التالي:

- يعرفه عبد المنعم شوقي بأنه: «زيادة عدد سكان المدن، وقد يصحب هذا زيادة سكان الريف فـــلا ترتفع درجة التحضر». [2]

- إن مفهوم النمو الحضري لا يقتصر على مجرد زيادة عدد السكان إنما قد يكون نموا سرطانيا لكونـــه يمثل آلام وأورام بأطراف وجوانب المدن.

- كذلك قد يعرف على أنه زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة وذلك عن طريق هجـــرة الريفيين إلى المدن أو الزيادة الطبيعية، أو بسبب التوطن الصناعي ويصاحب هذه الزيادة تكـــدس في المـــساكن للمناطق الحضرية.

- يعتبر النمو الحضري جملة من التغيرات و التبدلات التي تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر. [3]

إذن بصفة عامة ومن خلال التعاريف السابقة يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد السكان.

1-2- عوامل النمو الحضري في الجزائر: يخضع التباين في حجم السكان الحضري وفي درجة تحضر المدن الجزائرية لعوامل متعددة منها ما هو تاريخي، ومنها ما هو مرتبط بالتغيرات التي تحدث في البناء الاقتصادي المتمثل في التحول من اقتصاد حضري غير منتج إلى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى، وقـــد كان لهذا التغيير في القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية آثارا ديموغرافية بارزة تمثل في تصاعد حـــدة الـــتروح

(1) عبد الإله أبو عياش وإسحاق يعقوب القطب - الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية - دار القلم - وكالة المطبوعـــات - الكويـــت الطبعة الأولى - سنة 1980 - ص 126.

(2) عبد المنعم شوقي – مجتمع المدينة –الإجتماع الحضري- دار النهضة للطباعة والنشر - بيروت -سنة 1981 - ص57.

(3) عبد الله أبو عياش- إسحاق يعقوب- المرجع السابق-.

الريفي نحو المدن، كما ازدادت القدرة الاقتصادية للمدن ونمت قاعدتها المادية، وهو ما انعكس على ارتفاع عدد سكانها مما شكل ضغطا على المؤسسة والمراكز الخدماتية داخل المدن الجزائرية.

والآن نتعرض لعوامل النمو الحضري على النحو التالي:

1-2-1-النمو الديموغرافي: لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا ديمغرافيا ملحوظا مسببا منذ مطلع القرن العشرين وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية أقل من 1% وذلك سنة 1925.فارتفعت إلى 2% في سنة 1950 حتى نزلت إلى 1% في سنة 1960 ووصلت في التعداد الأخير سنة 1987إلى 3.2% . [1]

ونجد أن الزيادة الطبيعية ساهمت في النمو الحضري بقسط كبير حيث تقدر النسبة السنوية للتزايد الديموغرافي في سنة 1981 بنحو 3.2 % وذلك بالنسبة إلى 19 مليون نسمة وهي النسب الكبيرة في العالم .

والنمو الديموغرافي في الجزائر مر بمراحل هي مرحلة النمو السكاني البطيء، بين سنتي 1886و1921 وكانت الزيادة الطبيعية هنا ما بين 0.4 % و1.7% .

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الانفجار السكاني وتبدأ من سنة 1921 إلى يومنا هذا، وبالمقارنة بين إحصائيات الفترة الممتدة ما بين 1906و1960 نجد عدد السكان الجزائريين قد تضاعف ليصبح 9579315 نسمة ويتضاعف هذا العدد مرة أخرى ليصل خلال 17 سنة إلى ما يقرب 18 مليون نسمة، وأما خلال سنة 1996 وصل عدد السكان إلى 40 مليون نسمة، ليصل خلال سنة 2000 إلى 70 مليون نسمة.

1-2-2-التصنيع في الجزائر وسياستها التنموية: يعتبر الاجتماعيون التصنيع ظاهرة اجتماعية واقتصادية لها نتائجها المختلفة حضريا واجتماعيا بالإضافة لنتائجها الاقتصادية، فهو من العمليات الاجتماعية الكبرى التي تنطوي على تغيرات واسعة المدى في نظام الإنتاج وكذا في البناء الاجتماعي[2].

ويعتبر التصنيع من أهم العوامل التي تحدث تغييرا كبيرا في أحوال الناس الاجتماعية التي تتبلور في شكل قيم وعادات ومعايير و عادات وأعراف وتقاليد ونظم، حيث تتداخل جميعها في تكوين الإطار الحضري الذي يرى فيه الفرد تربيته الاجتماعية.

ولقد اعتمدت الجزائر على سياسة التصنيع كركيزة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إذ كانت أغلب الاستثمارات الضخمة الموجهة في المجال متواجدة في المدن الكبرى، وقد قامت هذه السياسة على حساب القطاع الزراعي، أحدث عدم التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي في مجالات الاستثمارات ذلك أن الزراعة لم يعد لها نفس الاهتمام، أخذ الشباب وسكان المناطق الريفية يهجرون القرى والبوادي متجهين نحو المدن سعيا إما وراء العمل والتعليم أو لتحقيق بعض الحاجات المتزايدة التي يطمح كل فرد منا إلى تحقيقها.

ويمكن لنا تلخيص سياسة التصنيع في الجزائر على النحو التالي :

---

(1) بشير التيجاني – التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - سنة 2000 - ص21.

(2) حميد خروف – التصنيع وأثره في تغيير القيم لدى العمال الصناعيين من أصل زراعي – رسالة ماجستير- معهد علم الاجتماع - قسنطينة – سنة 1987 - ص4 .

- النهوض بتصنيع شامل ومكثف ورفض الرأي القائل بأن التخلف عاهة ثابتة في الشعوب التي تسلطت عليها شتى أنواع الظلم والبطش الاستعماري والإمبريالي، وبناء سياسة صناعية.

-إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي.

1-2-3- الهجرة: إن المتتبع لتاريخ الجزائر يجد أن الهجرة اختلفت أنواعها وحجمها، وهذا باختلاف الظروف والأسباب التي عاشها المجتمع الجزائري، فهي ارتبطت بفترة الاحتلال الفرنسي الذي أخذ سياسة الاستيطان التي تقوم على مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين، إما أن يتجه إلى المدينة أو خارج البلاد أو يمكث في الأرياف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل.

والهجرة كعملية سكانية نجدها تؤثر على الجانب الديمغرافي من حيث التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وتكوينهم المهني، من خلال انتقال العمال الفنيين وغير الفنيين من الزراعة إلى الصناعة حتى تتاح لهم فرصة التدريب على الأعمال الجديدة لكي يخصصوا حراكا مهنيا يؤثر في التكوين المهني للمجتمع[1]، وأما آثارها على الجانب الاجتماعي تتمثل في اكتظاظ الأحياء الفقيرة الموجودة على ضواحي المدن الكبرى بالسكان والأنشطة الاقتصادية والحرفية في المناطق الحضرية التي تختار من هم على درجة عالية من التعليم والذكاء وأصحاب المهن الفنية والأعمال وتزاحم المناطق الريفية من قيادتهم ومن البطاقات اللازمة لتقدمها الاجتماعي[2]

أما من الناحية الثقافية فالهجرة تحدث نوعا من التدخل الثقافي من حيث التباين بين ثقافة القرية وثقافة المدينة، وبالتالي تنشأ في المدينة ثقافات فرعية مشكلة من أنماط وعناصر ذات أصول ريفية يحاول المهاجرين من خلالها التكيف مع ثقافة الأمم في المدينة المهاجر إليها.

كما تؤثر على الجانب الاقتصادي من خلال نقص الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وهذا يحدث اختلالا في التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع، فاستمرار الهجرة إلى منطقة ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد فيها من الخدمات والمرافق. [3]

.بمعنى أن النمو الاقتصادي يحدث نوعا من القطيعة بين صاحب الأرض وأرضه، فيجعله دائما يطمح إلى العيش في المدينة وتحقيق الثروة وزيادة دخله والارتقاء بمستوى المعيشة والخروج من دائرة التخلف إلى سيرورة التحضر و التقدم .

---

(1) علي عبد الرزاق جبلي - علم الإجتماع السكاني- دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - 1987- ص228 .

(2) علي عبد الرزاق جبلي -نفس المرجع السابق.

(3) إلياس شرفة -مشكلات المدينة الجزائرية بين النزوح الريفي والتكيف الحضري-فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية - (2003-2004)ص183.

1-2-4- تركز الاستثمار في المدينة: يعتبر الاستثمار قلب الحياة الاقتصادية فهو النظرية النقدية ونظرية النمو للفائدة، وهو يعني نظرية التوقعات والاختيارات المختلفة .[1]

والاستثمار نوعان: عمومي تتحكم فيه السلطة وتوجهه نحو تنمية الهياكل الأساسية وهدفه الخدمة العمومية والمنفعة العامة .

أما الثاني فهو استثمار خاص يشارك في كل الميادين وهدفه الرئيسي هو الربح .

إن تمركز الاستثمارات وتأسيس القاعدة الاقتصادية بالأقاليم الشمالية للبلاد كان من العوامل التي ساهمت في تأزم الشبكة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية كذلك بهذه الأقاليم .

لقد حاولت الدولة الجزائرية توظيف عوائد البترول والثروات المعدنية باعتبار هما المصدرين الوحيدان للدخل القومي وهذا لإقامة اقتصاد وطني قوي، وذلك عن طريق إقامة أقطاب صناعية في مناطق محددة من التراب الوطني يرتكز أولهما على محور المثلث الصناعي في عنابة، قسنطينة، سكيكدة، هذا بالشرق الجزائري أما الثاني على محور المثلث الصناعي في الجزائر العاصمة، الرويبة، الرغاية في الوسط وأما الثالث فعلى محور المثلث الصناعي آرزيو، مستغانم وهران في الغرب الجزائري، وهذا من أجل خلق توازن نسبي بين مناطق التراب الوطني وتحقيق نمو عمراني منسجم.

فسياسة التصنيع التي اتبعها المخططون الجزائريون في المخططات الرباعية، والتي أعطت الأولوية المطلقة في مجال الإعتمادات المالية للصناعة وقد ساعدت على نمو المراكز الحضرية ديمغرافيا دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف أنماطها الكبرى والمتوسطة والصغرى.

1-3- مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

1-3-1- التوسع العمراني السريع (الغير منظم): تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية، كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام وأملاك الدولة[2]، الشيء الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتعديل وصعوبة تحقيق المشاريع الخاصة.

وبالرغم من الجهود والمحاولات التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال مخططاتها، المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الهادف لإيقاف الزحف الريفي نحو المدن، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك، هذا ما انعكس سلبا على المجتمع فاتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية والمتخلفة في المدن وضواحيها، وبذلك انتقلت معاناة الريف المهمش إلى المدينة المتخلفة .

فالمخطط الرباعي الثاني ركز على مبدأ تنظيم التوسع العمراني، وإنجاز مناطق سكنية جديدة في المدن تكون امتدادا للمناطق العمرانية الموجودة مع إصلاح لحالة المناطق التي تعاني الإهمال و التهميش .

([1]) باش تارزي شهرزاد – التحضر والاستثمار لولاية ميلة – رسالة ماجستير(علم اجتماع التنمية) قسنطينة - 1998- ص14.

([2]) بشير تيجاني –مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة- ديوان المطبوعات الجامعية - سنة1987ص86.

فالتعمير بالمدن تميز بالتنافس بين القطاع العمومي والمبادرات الفردية مما أعطى الناحيـــة المورفولوجيـــة للمدن أشكالا متناقضة وتلقائية سواء ما تعلق بتلك البناءات (السكن الجماعي) التي تبنى بصفة متناثرة أو بناءات فردية فوضوية أو أنواع أخرى كالإقامة المتدهورة والبيوت القصديرية[1].

وبالتالي فقد اتخذ النمو الحضري عدة اتجاهات جعلت المناطق الحضرية جديدة بسبب نـــشوء المنـــاطق التلقائية في محيطها[2]، والتي تتسبب بكل الأشكال في تدهور المظهر الفيزيقي وفوضى التوزيع المكاني للمنشآت، والمباني والطرقات إلى جانب غياب المرافق في وسط هذه المناطق وسوء تنظيم عمرانها وفوضـــى في اســـتعمال الأرض، كل هذا يؤدي إلى بروز العديد من المشكلات، كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة ....، بهدف التخفيف من ظاهرة التوسع العمراني السريع والغير منظم فقد ظهر اتجاه آخر عام 1980حـــاول اختيار مـــشاريع وسكنات تتوافق والبناء العمراني المخطط وحددت من خلاله عدة آفاق منها: [3]

- تحديد نمو المدن بشكل هادف ومخطط، والتحكم في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم تطورهـــا مع العمل على الحد من الهجرة الريفية، وإنشاء حواضر جديدة نظرا لكونها وسيلة منفصلة لتعمير المجال الجغرافي، ومراقبة التعمير للحيلولة دون المزيد من البناءات الفوضوية.

وعلى الرغم من كل ذلك ما زالت عملية التوسع العمراني متواصلة في النمو على حساب الأراضـــي، وظاهرة البناء الفوضوي التي انتشرت ونمت محل حواف المدن الجزائرية الكبرى والمتوسطة قد توســـعت علـــى حساب مساحات مهمة من الأراضي الزراعية الخصبة.

ونجد أن العشرية السوداء (1989-1998) التي شهدتها الجزائر ساهمت بشكل كبير في حـــدوث تضخم سكاني داخل المدينة بسبب النزوح الريفي نتيجة لانعدام الأمن داخل المناطق الريفية النائيـــة،وبقي هـــذا التضخم رغم عودة بعض السكان إلى قراهم.

وقد أطلق على التوسع غير المنظم تسميات كالبناء الفوضوي،البناء السري،البناء غير القانوني،الـــسكن الانتقالي، وقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل واضح في العشرين الأخيرة،مـــع أن بـــدورها ترجـــع إلى العهـــد الاستعماري.

1-3-2- الهجرة من الريف إلى المدينة :لقد اشتدت هاته الظاهرة في الجزائر ابتداء من 1948 التي بلغ فيها سكان المدن حوالي المليونين نسمة،وقبل هذا التاريخ بقليل لم تتجاوز نسبة سكان الـــدن إلى ســـكان الريف 22 % ، فارتفعت النسبة إلى مايقارب 30 % سنة 1960،ثمارتفع عدد سكان المدن في الستينات إلى 2950000 نسمة وسكان الريف إلى 695000 نسمة، ومدينة الجزائر العاصمة التي كان عدد ســـكانها في الأربعينات من القرن العشرين لا يتجاوز النصف مليون،أصبح خلال ســـنة 2001 يفـــوق ثلاثـــة ملايـــين

---

(1) بن السعدي إسماعيل-الثقافة والعمران-(دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة) أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنميـــة . (2001-2002) ص96.

(2) بن السعدي إسماعيل-المرجع السابق- ص129.

(3) حزب جبهة التحرير- مقررات اللجنة الوطنية المركزية- (1979-1985) الجزء الأول - الجزائر - سنة 1983 - ص 57.

نسمة،وتعود أسباب هجرة سكان الريف نحو المدن في السنوات الأخيرة إلى مجموعة العوامل الكلاسيكية كانخفاض مستوى الحياة في الريف عنه في المدينة،يضاف إلى هذا الجانب كون أن العشرية الأخيرة تبرز بوضوح أن السبب الأول والرئيسي في تهجير الريفيين نحو المناطق الحضرية هو الجانب الأمني الذي ساهم بقسط كبير في تعجيل عملية الهجرة لأكبر عدد من سكان الريف نحو المدن وهذا بحثا عن الأمن والأمان،وبعد هذه العشرية السوداء منهم من عاد إلى قريته بعد تحسن الأوضاع الأمنية ومنهم من استقر بالمدينة مما أبقى على التكدس السكاني فيها من جهة وعلى ظهور مناطق فوضوية استقروا فيها من جهة ثانية.

وفي الأخير نعرض هنا باختصار المراحل التي مرت مرت بها هاته الهجرة الريفية ك

المرحلة الأولى : (1954- 1962) تضاعف عدد سكان المدن بسب تدمير الريف واعتبار معظمه منطقة محرمة من طرف الاستعمار الفرنسي.

المرحلة الثانية : (1962- 1970) وشهدت نزوحا ريفيا كبيرا بسبب تمركز الأنشطة الاقتصادية في المدن وتحسن الأوضاع الاجتماعية والصحية فيها.

المرحلة الثالثة : (1970- إل يومنا هذا) ازدادت عملية التروح الريفي وخاصة خلال العشرية السوداء (1988-1998) حيث تدهورت الأوضاع الأمنية وشهدت البلاد مظاهر العنف والتخريب مما أدى إلى تضخم المدن ولجوء عدد كبير من سكان القرى إليها،إلى أن تحسنت ال,ضاع الأمنية فمنهم من عاد إلى الريف ومنهم من استقر بالمدينة نهائيا مما أبقى على كثافتها السكانية الهائلة.

1-3-3- أزمة السكن: لقد ترتب عنها جملة من المشاكل كانتشار البطالة، ونقص المرافق والخدمات وانتشار السرقة، وتعتبر مشكلة تفشي البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية في الجزائر من الأسباب الرئيسية لأحداث الاحتجاج المصحوبة بأعمال العنف التي عرفتها الجزائر في السبعينات.

وإلى جانب هذه الظاهرة نجد نتائج أخرى لأزمة السكن من خلال تدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات بحيث أصبحت طاقة المرافق والخدمات التي تتوفر عليها المدن محدودة وغير قادرة على مواجهة تزايد عدد سكان الحضر الذي ما زال مستمرا، كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية، لهذا لا بد من التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية بصفة عامة، وشبكة النقل الحضري بصفة خاصة، إلى جانب إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات النقل الجهوي والمرافق الضرورية، كما أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي يواجهها سكان المدن،ونجد مياه الري والآبار وغيرها.

وأزمة السكن أزمة حقيقية نجم عنها توترات اجتماعية فهي تعود إلى ضعف العرض كما تعود إلى سوء التسيير والتروح الريفي الذي تفاقم من جراء الأمن والتعمير الفوضوي مما أنتج وضعيات جد معقدة من الصعب تسييرها .

ولتقدير حجم هذه الأزمة ينبغي الإشارة إلى أنه في نهاية سنة 2002 كان العدد الإجمالي للسكنات يقدر ب 5.470.000 مسكن منها 800.000 وحدة يعود بناؤها إلى أكثر من خمسين عاما وحسب البيانات الصادرة عن قطاع السكن والتعمير، فإن عدد السكنات القديمة يقارب 200.000 وحدة في 30 جـوان 2002، فـإذا أخذنا معدل 5 أفراد في المسكن الواحد يقدر العجز ب 1.300.000 سكن، كما يقدر كذلك بـ:800.000 سكن حسب معدل 15.5 أفراد في السكن الواحد (باستثناء 524000مسكن غير لائق) ويبلـغ هـذا العجـز 800.000 وحدة سكنية حسب معدل 6 أفراد في السكن الواحد (بما في ذلـك امتـصاص الـسكنات غـير اللائقة[1]، فالسكن الاجتماعي الحضري ظل إلى غاية 1990 يمول عن طريق مساهمات مؤقتة تقـدمها الخزينـة وفق شروط مالية جد منخفضة بنسبة 1 % لمدة أربعين سنة، وابتداء من سنة 1990، ونتيجة لصعوبة مواصلة تمويل السكن الاجتماعي الحضري من ميزانية الدولة انسحبت هذه الأخيرة لصالح الصندوق الـوطني للتـوفير والاحتياط الذي حل محل الدولة بشروط جديدة فهذا الصندوق يتكفل بالتمويل بنسبة فائـدة قـدرها 6% ثم 15 %اعتبارا من سنة 1994 وابتداء من سنة 1998، عادت الدولة إلى التمويل من ميزانيتها، أمـا سـنوات 2000–2002 أشار التقرير الخاص بالتنمية البشرية لسنة 2001 والصادر عام 2002 إلى أن: " المجهود المـالي الذي بذلته الدولة في ميدان السكن يمثل 3 % من الناتج الداخلي الخام في حين أن المعيار الذي تطبقه مؤسسات الدولة لا يتجاوز 1 % [2].

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات والاعتماد المالية، فإن نتائج العرض ضعيفة مقارنة بالطلب، الذي تم اللجوء إلى إجراءات تحفيزية أخرى منذ سنة 2001 وذلك من خلال صبغة السكن التساهمي لتلبية الإطارات المتوسطة التي ليس لها الحق في الاستفادة من السكن الاجتماعي الذي يتـراوح مداخيلـهم مـا بـين 12000 و18000 دج شهريا ويلتزم المستفيد بدفع نسبة 20 إلى 30 بالمائة من تكلفة السكن[3] والباقي يـسدد علـى شكل أقساط شهر ونجد الدولة تحاول الحد من أزمة السكن رغم كل ذلك باتخاذها إجراءات هي :

أ- الأسعار المستعملة في البناء يجب أن تكون محددة بقرارات إدارية، وعدم قدرة الـشركات الخاصـة للتوجه إلى ميدان السكن وتحبذ ميادين أخرى ذات ربح سريع ومضمون.

ب- قلة تأهيل مؤطري ومستخدمي التنفيذ، إلى جانب اختلال في آلية الإنجاز كالتزويدات الغير منظمة من مواد البناء .

فمسألة السكن الاجتماعي لا يمكن معالجتها إلا في إطار سياسة المدينة على مختلـف أبعادهـا، ومـن الإجراءات التي يجب على الدولة مراعاتها نجد :

- إدماج المناطق المعزولة في تطوير إطار الأحياء الصعبة مع البحث عن تواصل بين المدينة وضواحيها.

---

(1) ابن عباس حرم كغوش سامية - المرجع السابق .

(2) التقرير حول الظرف الاجتماعي والاقتصادي للسداسي الثاني الصادر عن المجلس الوطني- 2000 .

(3) ابن عباس حرم كغوش سامية - المرجع السابق ص98 .

-إنشاء أجهزة للهيئة بصفة منتظمة لتعبئة العقار المحبوس بين مختلف الملاك، وتعدد العرض في سوق العقار يتطلب خلق وكالات للتهيئة وتحويل بعض من الوكالات الموجودة.

-تحسين الظروف السكنية للسكان على مستوى محيطها.

- إعادة التفكير في طرق توزيع المساكن الاجتماعية والحد من تجميع الشرائح الاجتماعية المعوزة في بعض الأحياء وتجسيد الازدواجية الحضرية بإنشاء عناصر تخلف انسجام في الحياة المشتركة بين الجماعات .

- تطوير البلدية باعتبارها الخلية الأساسية من خلال تزويدها بدراسات اجتماعية واقتصادية ضرورية (بحوث ذات موضوع واحد لتقويم المشاريع التنموية) .

- مضاعفة و تنويع صيغ المساعدات للحصول على مسكن للاستجابة أكثر بمختلف الطلبات عن الشرائح الاجتماعية المختلفة للتكفل الفعلي بالفئات الأكثر حرمانا مع السهر على تجسيد الشفافية في توزيع المساكن .

- تحسين نوعية السكنات الإيجارية من جهة المساحات والمرافق وجعلها تتماشى مع طرق عيش العائلات.

- ترقية السكن الريفي وتزويده بمختلف التجهيزات وترقية التنمية الريفية.

-محاولة امتصاص السكن غير الملائم باستعمال التكنولوجيا الحديثة مع استخدام عناصر تقليدية بإمكانها مراعاة المقاييس المنضبطة للبناء.

1-3-4- انتشار المناطق المتخلفة: يعرف عبد المنعم نور الأحياء المتخلفة بأنها " مجموعة من المساكن في المدينة والتي يلاحظ عليها الازدحام والتأخر وسوء الأحوال الصحية[1] .

وهناك من الباحثين من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير مجندة، وانحراف اجتماعي منبوذ، وهناك من ينظر إليها على أنها تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية[2].

وتعد الفترة ما بين 1962-1970 فترة ركود بالنسبة لهذه الظاهرة، حيث شهدت تراجعا ملحوظا نتيجة لتوفر مجموعة سكنية كافية بعد مغادرة ما يقرب من ثلاث ملايين ونصف من الأوروبيين لكنها سرعان ما تزايدت وهذا تزامنا مع ظهور مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970 أو تبني الدولة لسياسة التصنيع بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن، وجمود حضيرة السكن الحضري، تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية، واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع حول المدن الكبرى خصوصا، وباقي التجمعات الحضرية عموما، وفاق معدل نموها حوالي 10 % سنويا .

([1]) محمد حسن غامري- ثقافة الفقر-(دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية) مركز النشر والتوزيع الإسكندرية بدون سنة الطبع-ص110.

([2]) إبراهيم التهامي- الأحياء المتخلفة بين التهميش والبناء السوسيو اقتصادي- مخبر الإنسان والمدينة - ص 108 .

فمعدل النمو الديموغرافي المقدر بحوالي 5 % كأقصى تقدير، بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت الجهات المحلية من المصالح الإدارية والجماعات المحلية عن إيقافها والتحكم فيها[1].

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة إدارة سياسية قوية للتخفيف من معاناة سكان الأحياء الفوضوية خاصة سكان الأكواخ القصديرية، وضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية وهذا من خلال تطبيق البرنامج الوطني الخاص بالقضاء على النمط الفوضوي والقصديري عبر التراب الوطني .

ومن أولوياته في هذه المرحلة الشروع في تهديم مائة (100) حي سكني عبر مختلف مناطق الوطن ومن المنتظر أن نعرف وتيرة إنجاز هذه العملية خلال سنة 2001، حيث قرر إعادة إسكان ساكني هذه الأحياء المتخلفة، وهذا البرنامج ممول من طرف البنك العالمي بقرض تبلغ قيمته الإجمالية 150 مليون دولار والذي كلفت به وزارة السكن بتطبيقه منذ جانفي 1999، يتضمن إزالة 870 حيا قصديريا عبر أثني عشرة ولاية وهي وهران بسبعة مواقع، عنابة بلا مواقع و تبسة بثمانية مواقع، المسيلة بعشرة مواقع المدية والبويرة بأربعة مواقع، البليدة بخمسة مواقع، وأخيرا الجزائر بخمسة مواقع،مع العلم أن المصاريف المتعلقة بهذه العملية بلغت 164.789.000 دج، وهذا إلى غاية 31 مارس 2000، أما بالنسبة لأشغال الإنجاز لهذا البرنامج فهنا ك مشاريع هي الآن في طريق الإنجاز على مستوى ولاية عنابة، قسنطينة، تيبازة في حين ينتظر أن تنطلق أشغال سبعة مشاريع أخرى نهاية السنة الجارية، مع العلم أنه تمت دراسة 84 مشروعا على قيد الدراسة، واستهلكت هذه المشاريع حتى الآن 2.300.000 دج وتتوقع المصالح المعنية ارتفاع هذا المبلغ إلى 7.200.000 دج وهذا إلى غاية ديسمبر 2000، وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج و مساهمة المستفيدين بغية كسب ملكية السكن، وكذا مشاركة الجماعات المحلية التي تبادر بالمشروع، وتسطير برنامج 600 مسكن مخصصة للقضاء على الأحياء الفوضوية نهائيا.

من خلال ما سبق نجد أن السياسات الاجتماعية المتبعة إزاء ظاهرة الأحياء المتخلفة تواجه قصورا في الإمكانيات المادية من جهة، وكذا كثرة المشاكل وتردي الأوضاع على جميع الأصعدة من جهة ثانية، وزيادة معدلات الكثافة السكانية من جهة ثالثة، وبذلك تعجز هذه السياسات عن تقديم حلول جديدة وفعالة أو القيام بإسهامات ذات معنى لزيادة فعالية البنية الأساسية في مدن العالم النامي .

1-4- سياسات التنمية الحضرية في الجزائر: لقد بدأ الاهتمام الفعلي بمشكلات التحضر بعد أن بدأت تستفحل بانعكاساتها السلبية على حياة السكان، خاصة في المدن الكبرى لذا ظهرت محاولات للتصدي لهذه المشكلات باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التنظيمية بالاعتماد على سياسات تنموية فرضتها متطلبات التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر وانتهجتها على عدة مراحل هي:

([1]) تقارير الطلاب –البناءات الفوضوية بمدينة وهران– مكتبة الجغرافية – وهران – بدون سنة.

المرحلة الأولى :(1962-1977) واتخذت فيها عدة إجراءات إصلاحية أهمها[1]:

-التركيز على إعمار وإنماء المدن الكبرى وإقليم الساحل حيث وجهت معظم الاستثمارات التي سطرتها الحكومة والمدرجة في مخططات التنمية الاقتصادية، لإنشاء مناطق صناعية ضخمة اتخذت شكل أقطاب نمو من شأنها النهوض بالإمكانيات الاقتصادية لأقاليم شرق وغرب البلاد، وكذا منطقة شرق العاصمة وضواحيها لمواجهة البطالة و تحقيق التوازن الإقليمي في إطار بناء قاعدة اقتصادية قوية ومتوازنة.

- الترقية الإدارية للمراكز الحضرية: في هذا الإطار حرصت الدولة على رفع عدد الولايات من 15 ولاية عام 1966 إلى 31 ولاية عام 1974.

في إطار التقسيم الإداري لأقاليم التراب الوطني انعكس مباشرة على رفع عدد المراكز الحضرية من 66 عام 1966 إلى 211 مركزا عام 1977، ومعظمها من فئة المراكز الصغيرة و المتوسطة استفادت من برامج التجهيز والدعم، وقد ساعدت هذه العملية على بداية انتشار لعملية التحضر في المناطق الداخلية[2].

- تفعيل التشريعات والاستثمارات المرتبطة بتخطيط المدن بعد أن أوقفت الدولة العمل بقانون التعمير الفرنسي الذي كان يطبق حتى عام 1973، فأصدرت جملة من التشريعات الهادفة إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن ورفع كفاءة أنظمة تخطيطها أهمها قانون البلدية عام 1967 الذي أعطى جماعات المحلية صلاحيات هامة في ميدان تخطيط وتسيير المدن، وقانون الاحتياطات العقارية عام 1974الذي أصبحت البلديات مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل محيط التعمير،مهما كان طابعها القانوني وذلك لتمكينها من تطبيق توجهاتها في تخطيط توسع المدن وتوطين مشاريع الإسكان والمرافق وترشيد النمو الحضري.

وفي الميدان الاقتصادي رصدت الدولة استثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري p.m.u لتحويل مشاريع البنية، وتهيئة الأراضي للبناء وتشييد المرافق، وتحسين ظروف البيئة الحضرية وضمان التوافق بين متطلبات المدن والتخطيط الاقتصادي.

بحيث استفادت من هذه العملية 39 مدينة كبيرة كما برمجت الدولة إنشاء 254 منطقة عمرانية جديدة Z h u n وزعت على 180 مركزا حضريا لإنجاز 670 ألف مسكن جديد لمواجهة أزمة السكن وتنظيم توسع المدن ورفع كفاءتها على التطور والنمو[3].

كل هذه الإجراءات فشلت في تحقيق أهدافها، فقط لأنها لم تدرج في مسارها إستراتيجية للتخطيط العمراني الشامل، و لم تراعي الأبعاد المكانية في توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في علاقة متوازنة مع توزيع السكان وتشكيلات المدن،وبالتالي لم تأخذ في الحسبان العلاقات القائمة بين المدن والأرياف، والاختلافات الإقليمية بين الساحل والمناطق الداخلية، ومن ثم كان مردود الإجراءات الإصلاحية ضعيفا في

([1]) محمد الهادي لعروق –المرجع السابق ص69.

([2]) محمد الهادي لعروق-نفس المرجع السابق-ص314.

([3]) محمد الهادي لعروق-نفس المرجع السابق- - ص315 .

التصدي ومواكبة عملية التحضر بإرساء قواعد تنموية مستدامة وفي احتواء الإفرازات السلبية على المدن بشكل عام.

المرحلة الثانية: (1977-1979) تميزت هذه المرحلة بإرساء دعائم لإستراتيجية وطنية واضحة المعالم في مجال التخطيط العمراني كإرادة سياسية لمواجهة إشكالات التحضر التي عرفتها المدن الجزائريـــة، وللتفاوتـــات الحادة التي نتجت عنها في مختلف الميادين، ولتصحيح الاختلافات الحاصلة من جراء التنمية غير المتوازنة والتكفل بمشاكل المدن الكبرى خاصة،ظهر قانون التخطيط العمراني عام 1987 وظهرت معه إجراءات سياسية أعطـــت دفعة قوية لجهود الدولة للتصدي لإشكالات التحضر في إطار تصور شامل للتنمية المستدامة يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التوزيع المتوازن والعادل للمشاريع التنموية على إقليم البلاد،وقد ارتكزت محاور هـــذه الإســـتراتيجية في مواجهة هذه المشكلات على مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير السياسية والتخطيطية تستند إلى مستويين هامين هما:

– مستوى العلاقة بين التخطيط العمراني والتحضر من خلال:

– تحديد أولويات التعمير ومحاوره الجغرافية بما يتماشى وأبعاد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى توزيع أكثر انسجام للاستيطان البشري حيث تضمن المخطط الهيكلي للتخطيط العمراني للتنمية الـــشاملة، لتخفيف الضغط على المناطق الساحلية و التلية.

– إعادة النظر في الخريطة الإدارية للبلاد، بحيث تم تعديل الخريطة عام 1984 لاستيعاب الفائض عـــن أحجام المدن والحضر بشكل عام وتكييفها مع الحقائق العمرانية والتغيرات المستجدة، وهكـــذا ارتفـــع عـــدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية عام 1984 ومنه عدد البلديات من 842 إلى 1544 بلدية.

وقد ترتب على هذا التعديل ظهور عواصم إدارية جديدة معظمها في الأقاليم الداخلية(1)، كما ترتبـــت على هذا التعديل في الخريطة الإدارية ظهور واقع حضري جديد مع ترقية المراكز الحضرية في الترتيب والجدول التالي يبين مؤشرات النمو الحضري في الجزائر ونسبة سكان الحضريين (1970-2015)

المؤشرات	نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان			معدل النمو السنوي لسكان المدن		نسبة سكان المدن أكثرمن750 ألف/نسمة	
السنـــــــة	1970	1995	2015	95/70	2015/95	إلى مجموع السكان	إلى مجموع السكان
النسبـــــة	39،50	55،70	67،50	4،32	2،97	13،18	23،68

(1) محمد الهادي لعروق- نفس المرجع السابق- ص 315 .

أما الجدول الآتي يبين نسبة سكان الحضر مقارنة بتطور عدد السكان (1960/2000) [1].

عدد السكان بالمليون				سكان الحضر % من مجموع السكان			
1960	1996	2000	1960	1960	1994	1998	2000
10،80	27،40	28،70	31.60	30	55	58،40	60،10

united nation، world population، 1993 n.york، p 146-153.

ومن ثم اتجهت عملية التحضر في الانتشار بما يتماشى وأهداف التخطيط العمراني بحيث ارتفع عدد المراكز الحضرية في الجزائر من 211 مركزا عام 1977 ليصل إلى 447 مركزا عام 1987 بزيادة 236 مركزا حضريا جديدا في ظرف عشرة سنوات، معظمها من فئة المراكز الصغيرة والمتوسطة والتي دعمت الشبكة الحضرية للبلاد وحققت توازنا، خاصة في الأقاليم الداخلية المتخلفة عمرانيا[2].

المرحلة الثالثة: عاشت الجزائر في أواخر الثمانينات وعلى كل الأصعدة تحولات هامة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا كان لها بالغ التأثير على حياة المواطنين، وقد أدى هذا إلى تعقد الأوضاع الاقتصادية للبلاد بسبب تراجع مداخيل المحروقات، وإعادة جدولة الديون، والذي أثر بدوره سلبا على الوضع الاجتماعي للأفراد ومن كل النواحي .

وقد ظهرت كذلك إبان هذه المرحلة بعض المشكلات الحضرية يمكن اختصارها في التكدس السكاني الناتج عن تيارات الهجرة من الأرياف والمدن الصغرى نتيجة انعدام الأمن، إضافة إلى عمليات التخريب التي مست العديد من المؤسسات والمرافق وممتلكات الأفراد ساهمت في تفاقم حدة البطالة في الريف وأكثر منها في المدن مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر في المناطق النائية التي كانت تعيش على الاكتفاء الذاتي الذي مصدره العمل الزراعي وقد امتد الفقر وانتشر في المدن أيضا نتيجة عدم الاستقرار، وكذلك انتشار التعمير العشوائي بفعل دخول الخواص في سوق العقار وتكثيف البيع بطرق غير منظمة وفوضوية غير واضحة،هذه المشاكل وضعت الدولة أمام حتمية الاستجابة لهذه المخاوف نظمت استشارة وطنية عام 1995 حول مشروع جديد حول استراتيجية التخطيط العمراني وسياسة التنمية الحضرية شاركت فيها الجامعات والجماعات المحلية، الجمعيات المدنية والخبراء الأجانب.

وكان الهدف هو إثراء وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط العمراني، عنوانها "الجزائر غدا" [1].

5-1- مشكلات النمو الحضري في المجتمعات الصناعية والنامية: لقد ترتب عن النمو الحضري السريع في العالم العديد من المشكلات التي مست جميع جوانب الحياة تقريبا، ولعل أهمها تتمثل فيما يلي:

(1) بوودن عبد العزيز-المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر- جامعة قسنطينة - سنة 2001 - ص149-150

(2) بوودن عبد العزيز- نفس المرجعالسابق -ص155.

1-5-1- انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة في المجتمعات النامية والمتقدمة: وتعد هذه الظاهرة قديمة أحدثها التقدم وقلة الاستثمار في الريف وجذب الخدمات في المدن، وهي منتشرة في كل أنحاء العالم وهذا ما أدى بالباحثين إلى دراستها .

فالمجتمع الإنجليزي عرف هذه الظاهرة منذ القدم، وكانت محل أنظار الباحثين أمثال" شارل بوث" Ch.booth الذي حاول رفع الستار من خلال دراسته عن ظاهرة البؤس والحرمان الذي تعانيه الطبقات المحرومة في المجتمع الإنجليزي، واختار الباحث بوث الجانب الشرقي من مدينة لندن كمجال لبحثه وكان قد جمع المعلومات التي تؤثر في حياة الفقراء وعملهم وحجم الأسرة وأنواع الترفيه وأحوال الشوارع، وكان قد أظهر لأول مرة للطرف من المجتمع الإنجليزي كيف يعيش الآخر من الفقراء والمحرومين(1).

أما مدريد فقد عرفت أرجاءها انتشار نوع من الأكواخ البائسة إلا أن الحكومة قد قضت عليها، وذلك بتوفير مساكن لائقة لسكان تلك الأكواخ الفقيرة، أما في المجتمع الهندي فتبدو الظاهرة أكثر تعقيدا من أي مجتمع آخر حيث أن الأحياء المتخلفة توجد في كل مدينة هندية تقريبا، لذا أصبحت محل أنظار الباحثين الذين تناولوا بالبحث لمعرفة أسبابها، وقد تبين من الدراسات أن سكان هذه الأحياء يعانون من أمراض خطيرة كالسل وذلك بسبب الازدحام والفقر وسوء التغذية، إذ بلغت نسبة المصابين ما بين 80 إلى 90 % وهي نسبة كبيرة تؤكد بعد سكان هذه الأحياء عن الرعاية الصحية(2).

وقد سجل حسب وثيقة الأمم المتحدة التي نشرت بجنيف بمناسبة اليوم العالمي للإسكان وجود ما لا يقل عن مليار شخص لا يملكون سكنا لائقا و مائة مليون شخص بدون مأوى تماما، ومن المنتظر أن يزداد الوضع حدة لأن 95 % من النمو الديمغرافي ستوزع خلال العشرية على الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفي مكسيكو فإن أكثر من نصف السكان يعيشون في أحياء متخلفة(3).

أما في نيجيريا فقد عرفت ظاهرة الأحياء المتخلفة بسبب نزوح السكان إلى المدن وقد اهتم بها الباحثين لدراستها منهم عاطف وصفي الذي قام بدراسة عن التحضر في نيجيريا خاصة، وقد تبين أن المدينة المستقطبة أصبحت تتكون من ثلاثة أحياء منها منطقة خاصة بعمال المناجم، وثانية لأصحاب البلد الشرعيين ويقيمون بمساكن متخلفة يخيم عليها الفقر والمرض خالية من المرافق العامة، وبينت أن الريفيين يقيمون في مثل هذه الأحياء المتخلفة لشعورهم بالراحة فيها بقرب ظروفها من ظروف الحياة في الريف(4).

أما في مصر فقد عرفت السنوات الأخيرة حركة التصنيع والتقدم داخل المجتمع وكان قد صاحبها بعض المشاكل منها جذب المدينة لأعداد هائلة من سكان الريف إلى المدن، وقد فرضت هذه العملية نوعا من السكن المتخلف، إذ نجد المهاجرين يقيمون بمساكنهم في أماكن بعيدة ومهمشة وكانت هذه الظاهرة قد جلبت اهتمام

---

(1) محمد طلعت عيسى-فلسفة التغيير المخطط- مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة - 1971 - ص347 .

(2) جريدة المساء - صفحة المجتمع - ركن محطات - العدد - 272 - 9 أكتوبر 1994 - ص8 .

(3) عبد الفتاح محمد وهيبة -جغرافية العمران- منشأة المعارف - الإسكندرية - 1975 - ص175 .

(4) عاطف وصفي-دراسات في علم الاجتماع الحضري- دار المعارف - مصر - 1965 - ص91.

العديد من الباحثين لدراستها وكان أولها دراسة حسن الساعاتي التي قام بها على عينة من العمال بمدينة الإسكندرية والحالة السيئة التي يعيشون فيها خاصة أول أحوال السكن، وقد بين فيها ظروف السكان الصعبة بهذه الأحياء[1].

أما الجزائر فقد عرفت هذه الظاهرة منذ القدم وذلك بسبب توفر عدة عوامل ساعدت على ذلك، فهي خضعت للاستعمار مدة طويلة، وقد اتخذ سياسة للأرض المحروقة، وكان هدفه تفقير الأرض والإنسان على حد السواء، وقد استولى على الأراضي الخصبة، وبذلك فقد السكان أهم مصدر رزق لديهم، إضافة إلى سياسة التقتيل وتدمير القرى والمداشر، والحملات الإبادية للآلاف من الريفيين، وأمام هذا الوضع المزري والظروف الصعبة لم يجد هؤلاء حلا غير مغادرة مناطقهم الأصلية والتوجه صوب المدن طلبا للأمن والعيش الكريم، ومع قلة الإمكانيات وانعدامها وتعويدهم على نمط من الحياة الريفية من ناحية، كانت الأحياء المتخلفة هي البديل فاتخذت كمساكن لهم رغم خلوها من أدنى شروط العيش البسيط، وتكاثرت بذلك الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية، مما أدى إلى أزمة اختناق حادة الأمر الذي دعى المختصين للاهتمام بالظاهرة ودراستها، وقد تباين أن سكان المدن في تزايد بشكل يبعث على القلق لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لسكان المدن ولبروز مشكلات عمرانية كظهور الأحياء المتخلفة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية وإيكولوجية كما تبين أن هناك أحياء مهددة بالسقوط لقدمها وتدهور وضعيتها[2].

وكل هذا يؤكد حجم الظاهرة وقدمها وانتشارها وأنها كظاهرة اجتماعية فعلا مجسدة في المجتمع الجزائري، كما أثرت هذه الظاهرة على السكان، وعلى المدينة بسبب نشوءها بشكل تلقائي في أماكن غير صالحة، وغير منظمة وخالية من المرافق الأساسية كأماكن اللعب والحدائق، السكن المريح التعليم وغيرها، فهي تكثر فيها الأمراض والجرائم، والآفات الاجتماعية الأخرى بسبب وقوعها على هامش المدينة كما تتصف بأنها ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وأخلاقي سيء، مما أثرت هذه المشاكل على السكان، وخاصة الشباب من جميع النواحي النفسية والصحية والترويحية، ومثل هذه الانحرافات نجد تعاطي الخمور والقمار، كما أن الأحياء المتخلفة قد تتسبب في ارتفاع إيجار المساكن وذلك بسبب تدهور ظروف مساكنها وعدم ملاءمتها للحياة الكريمة، الأمر الذي يدفع الكثير من سكان هذه المناطق إلى تأجير مساكن أحسن حالا من هذه حتى لو كانت باهضة الثمن، هذا يشجع أصحاب المساكن على تأجيرها بثمن خيالي إضافة إلى أنها تعيق مختلف عمليات التنمية العمرانية، وذلك بسبب الاستغلال الغير قانوني الذي أصبح مشكلة خطيرة عانت ولا زالت تعاني منها عدة دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلى حد أن أصبحوا يعرفوا بالمحتلين، والملاحظ أن هؤلاء المحتلين يحتلون في

---

(1) عبد الباسط محمد حسن– أصول البحث الاجتماعي– الطبعة الخامسة – مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة – 1971ص 168 .

(2) علي بوعناقة–العمران غير المخطط–(دراسة استطلاعية للأحياء الشعبية بقسنطينة) رسالة مقدمة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة – تحت إشراف الدكتور إبراهيم خليفة – جامعة الجزائر – 1978.

الغالب الأراضي التابعة للدولة، لأن احتمال طردهم ضئيل عما عليه الحال بالنسبة لأراضي الملاك الخواص، والملاحظ أيضا أن هؤلاء لا يكتفون بالأراضي التي يحتلونها بل يزيدون من توسعهم باستمرار.

1-5-2- ظهور الآفات الاجتماعية: ونذكر منها:

أ- انتشار الجريمة: تسود الجريمة بأشكالها الفردية والمنظمة في أغلب دول العالم والتمركز في المدن الكبرى، وتعبر الإحصائيات على أن نسبة الجريمة ترتفع حيث ترتفع الكثافة السكانية كما يكثر السلوك الإجرامي داخل المدينة في المناطق والأحياء السكنية غير المخططة تبعا لما أكدته مختلف الدراسات الاجتماعية.

ب- أزمة السكن :وتعتبر من أهم المشكلات المترتبة عن النمو العشوائي سواء من ناحية العمران أو من ناحية النمو الديموغرافي .

جـ- تلوث البيئة: إن لتلوث المياه والهواء أضرار كبيرة على الأفراد الذين يسكنون المدينة، وهذا بسبب كثرة المواصلات والمصانع التي تزداد تطورا يوما بعد يوم .

د- التفكك الاجتماعي: والذي يزداد يوميا فتصبح بذلك منطقة المركز تفقد قيمتها الاجتماعية الاقتصادية شيئا فشيئا بسبب ظهور الضواحي، وما يصاحبه من تطورات.

- عجز المرافق والخدمات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين .
- توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء .

إلى جانب انتشار مشكلات أخرى كالفقر والتسول والأنشطة غير الرسمية والبطالة وغيرها....

2- واقع النمو الحضري لمدينة باتنة:

2-1- نبذة تاريخية عن مدينة باتنة: يرجع تسمية مدينة باتنة إلى القائد duck laumale عام 1844 أثناء قيامه بحملة عسكرية متوجهة من قسنطينة إلى جنوب الجزائر،وعلى أثر توقف هذه الحملة لأخذ قسط من الراحة، والتزود بالماء على الطريق الحالي (باتنة-الكوندرس)، طلب القائد الفرنسي من المترجم المرافق إبداء رأيه في المنطقة فرد عليه باللغة المحلية الدارجة (نبات هنا) أي أرى أن نقيم أو نقضي هذه الليلة في هذا المكان .

ومنذ تلك الفترة أدرج القائد الفرنسي في مراسلاته ومذكراته إسم (باتنة) وإلى أن أصبحت فيما بعد مدينة باتنة ((ville de batna) .

ولا يعني هذا أن مدينة باتنة بهذه الصورة من المراكز الحضرية الحديثة، بل إن لها جذورا تاريخية عميقة في التاريخ، وكانت محورا حضريا لكل من الحضارة الرومانية والوندالية، والبيزنطية ثم الفتوحات الإسلامية .

إن إقليم باتنة كان يقطنه في الماضي البعيد سكانه الأصليين، الأمازيغ، البربر و الساميون الذين يلقبونهم حاليا (بالشاوية) وذلك منذ القرن الثالث من الميلاد[1].

ولقد تعرض هذا الإقليم إلى مدة احتلال قصيرة من طرف الفينقيين حيث لم يعمروا طويلا.

([1])echo - les français repartrie d'outre -mer.journal trimestriel IMP - nouvelle - saint - raphal.Paris - Octobre - 1984.p4

ثم تم طردهم من طرف الرومان، وذلك في النصف الثاني من القرن الأول الميلادي.

وتمت سيطرة الرومان شبه الكاملة على الإقليم وخاصة سهوله الشمالية، ثم رجعوا إلى الداخل وأقاموا أكثر من مركز حضري منها (تيمقاد، لامباز، تازولت، خنشلة وتبسة ومدينة جميلة الأثرية والقنطـرة منطقة لوطايا التي تقع في إقليم بسكرة).

إلا أن سكان هذا الإقليم رفضوا الاحتلال الاستعماري الروماني، واستغلاله البشع لهم، حيث قام على أكتافهم صرح الحضارة الرومانية من مدن ومسارح قائمة حاليا كمناطق للآثار، فقامت ثورات عديدة أدت إلى تقليص نفوذ الرومان في القرن الثالث الميلادي، ولقد كانت أشهر ثورة قام بها سـكان الأوراس هـي ثـورة الأوراس أو ثورة سكان الجبال الواقعة بين مدينتي قسنطينة وسطيف، وقد تعرضت القوات الرومانية إلى خسائر جسيمة في العدد والعدة، ولقد سهلت الثورة المحلية مهمة قوات الوندال الغازية على طرد الرومان وغزو المنطقة بسهولة تامة بين عامي (330-340 م) (1).

إلا أن سكان منطقة إقليم باتنة استعادوا قواتهم ولموا شتاتهم، وأعلنوا العصيان والثورة في وجه حكـام الوندال الغزاة عام 480م وقاموا بتحرير السهول الشمالية ومدينة تيمقاد الرومانية،واستولوا على معظم الأراضي الخصبة ثم تخلصوا نهائيا من الوندال.

ولكن الحال لم يدم طويلا حتى دخل البيزنطيون وبسطوا نفوذهم عام 550م وذلك بعد مقاومة عنيفـة لها البربر الأمازيغ تحت قيادة زعيمهم (بايداس).

ويمكن القول بأن فترة الاحتلال البيزنطي كانت تسودها الفوضى الكاملة المنتشرة في أرجـاء المنطقـة وجاء الفتح الإسلامي عام 706 م حيث حرر المنطقة من الرجس والطغيان والظلـم والاسـتبداد الاجتمـاعي والاقتصادي والسياسي،وذلك بعد أن أسلم سكان المنطقة وزعماؤها .

وبعد أن رسخت مبادئ العقيدة الإسلامية في نفوس سكان المنطقة تعرضت مدينة باتنـة للاسـتعمار الفرنسي عام 1844. (2) ولم يمر وقت على احتلالها حتى قامت ثورات محلية متعددة،منـها ثـورة الزعاطـشة المشهورة عام 1849م وثم تلتها ثورة جبل (مشاوة) وعين التوتة عام 1871 وبعدها ثورة بن جار الله في قلـب مدينة باتنة عام 1894 وثورة بن لزم عام 1916 .

ولقد توجت كل هذه الثورات بثورة أول نوفمبر 1954 والتي كانت الشرارة الأولى لحـرب تحريريـة دامت سبع سنوات حتى الاستقلال عام 1962م(3).

2-2- الموقع الجغرافي لمدينة باتنة: تقع مدينة باتنة ضمن منطقة الهضاب العليا من القطر الجزائـري ويسمونها محليا بعاصمة الأوراس، وتقع في القسم الشمالي الشرقي من التراب الوطني، ويشكل موقعهـا أهميـة استراتيجية كبرى كبوابة لكل من الغرب والشرق والشمال والجنوب بالنسبة للمدن المجاورة للمدينة .

---

(1) صدى الأوراس – نفس – مجلة متخصصة في تعريف مدينة باتنة – سنة الطبع والتوزيع6 198 ص.104

(2) مرجع سابق – صدى الأوراس – ص 104.

(3) صدى الأوراس–نفس المرجع السابق– ص104.

ويحدها من الشمال الشرقي مدينتي أم البواقي و خنشلة ومن الشمال الغربي مدينتي سطيف والمسيلة وأما من الجنوب فتحدها مدينة بسكرة. وتغطي معظم سطحها مجموعة من السلاسل الجبلية الملتوية والمعقدة، وقد جعل هدا السطح سكان المدينة يعيشون في الجبال والقرى الصغيرة المتناثرة هنا وهناك، حول ضفاف الأنهار والأودية، وقد كانت هذه الجبال مقرا قديما للسكان القدماء"الأمازيغ"[1]

أما مناخ مدينة باتنة فهو لا يختلف كثيرا عن إقليمها الذي يتميز بصورة عامة بمناخ قاري، حار صيفا وبارد شتاء، وذلك لأن المدينة تقع في منطقة عالية وبعيدة عن المؤثرات البحرية التي تؤدي إلى تلطيف الجو فيجعله معتدلا[2] (أنظر إلى خريطة مدينة باتنة).

2-3- النمو الحضري لمدينة باتنة: تعتبر مدينة باتنة المحور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمختلف جهات إقليم الأوراس وبدون شك فإن التحولات التي طرأت على المدينة حاليا ما هي إلا نتيجة لعوامل سكانية تحكمت فيها مختلف المصادر والتي تساهم في نمو المدينة، وبهذا التحول حملت المدينة في كيانها العديد من عوامل النمو والتدهور كذلك، والتي تنعكس في الحياة الاجتماعية لمدينة باتنة، وحسب تطور سلسلة الإحصائيات التي تم الحصول عليها من خلال المعطيات التي تجريها مديرية التخطيط لولاية باتنة والتي أفادت أن هذه الإحصائيات عرفت زيادة مستقرة تميل إلى التزايد البطيء خلال السنوات الأولى من التسعينات، فأول إحصاء للسكان أجري بعد الاستقلال في سنة 1966[3] سجل فيه عدد السكان ب :55.583 نسمة بمدينة باتنة يليه تعداد 1977 الذي ارتفع فيه عدد السكان إلى 102.559، وبقي عدد السكان في الارتفاع المستمر إلى أن وصل إلى 181.60 نسمة سنة 1987 وبعد مرور 11 سنة (1998) سجل عدد سكان مدينة المدينة ب: 242.917، أما سنة 2005 وصل عدد السكان إلى 353 293 نسمة.

2-4- العوامل المؤثرة في النمو الحضري لمدينة باتنة: هناك العديد من العوامل التي تعمل على النمو الحضري لمدينة باتنة، وتحسب في إبراز المشكلات التي تتعرض لها عملية التحضر بالمدينة ويمكن تحديدها في ثلاث اتجاهات هي :

2-4-1- النمو الحضري نتيجة الزيادة الطبيعية: إذ أن عمليتي المواليد والوفيات أساسيتان لنمو أعداد السكان، وتعتبر مدينة باتنة من المدن التي تمتاز بارتفاع نسبة المواليد وذلك بسبب ارتفاع الخصوبة فإذا كانت الخصوبة مرتفعة عند النساء يكون أغلبية السكان في فئة الشباب .

ففي مدينة باتنة لم تكن هناك دراسات حول خصوبة النساء وذلك بسبب عدم وجود أو توفر معطيات حول الموضوع أما على المستوى الوطني فلقد أجريت أول دراسة إحصائية بين سنتي1969-1971[4].

([1]) يعني بكلمة الأمازيغ في اللهجة البربرية القديمة في الأوراس بالجزائر - بالسكان الأحرار.

([2]) صدى الأوراس-مجلة متخصصة في تعريف مدينة باتنة-مؤسسة الطبع والتوزيع باتنة - 1986 - ص

([3]) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة - 2003.

([4]) إحصائيات مجلة إحصائية ينتجها ديوان الإحصائيات ons - رقم 19 أفريل - جوان 1988 - ص14.

حيث تبين ارتفاع مدى الخصوبة وعدد المواليد، فالمرأة المتزوجة من سن 15 إلى50 سنة كان لديها 11 طفلا كمتوسط، ثم انخفض إلى 9 أطفال سنة 1988 بعدما ارتفع سن الزواج عند النساء مـن 19 سـنة إلى24 سنة[1] .

ولقد استمرت الخصوبة في الانخفاض حيث سجل 3.9 طفل لكل امرأة سنة 1995.

أما حاليا وصل إلى 2.8طفل ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج وانتشار استعمال وسائل منع الحمل ولقد تعرضت أيضا نسبة الوفيات إلى الانخفاض هي أيضا حيث تراجعت بصورة تدريجية فسجلت 5.2% سنة 1995 وهي أقل نسبة عرفتها مدينة باتنة حسب المعطيات المتوفرة لدينا بعدما كـان في سـنة1966 تقدر ب 23.13 % .

وأما خلال سنة 2000 وصل عدد المواليد إلى 8434، وبمعدل 30.7 وأما الوفيـات قـدرت 1814، وبمعدل 6.6 % أما الزيادة الطبيعية قدرت بـ 6620 نسمة وبلغ معدل الزيادة 24.10% .

وهذا الانخفاض راجع إلى التطور الصحي و تعدد الخدمات الطبية المجانية وكذلك انتشار المستـشفيات والمراكز الصحية.

وما نستنتجه أن معطيات النمو الحضري لا يمكن حصرها في أحد العوامل بل لا بد من اعتبار عوامـل أخرى مثل الهجرة الداخلية والتي تعمل على جذب القوى العاملة والناس من الريف إلى المدينة.

2-4-2- النمو الحضري نتيجة الهجرة: بمعنى آخر الهجرة الريفية الحضرية وهي أشهر أنواع الهجرة وأوضحها، حيث ازدادت الهجرة الداخلية نحو مدينة باتنة بسبب ازدياد خصائصها كمراكز جـذب وكـذلك بسبب التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات إلى المدينة وإهمال تجمعات التنمية السكانية الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي واتساع القطاع الحضري، وهناك العديد من المبررات التي جعلت الهجـرة في المدينـة حقيقة واقعية من الناحية التاريخية على الأقل وذلك أن أسلوب الاستعمار الفرنسي والذي حطم توازن الأرياف والمدن على السواء مما دفع أغلبهم إلى الهروب من مناطقهم، ويلاحظ أن ظاهرة الهجرة لا زالت متزايدة علـى الأقل من المناطق المجاورة، وبينت الإحصائيات أن هناك 10131 مهاجر جاءوا إلى المدينة خلال ثلاث سـنوات (1966-1969) [2]، وتساهم نسبة الزيادة السكانية بحوالي 2058% خلال التعدادين (1966-1977).

([1]) جريدة الشعب - العدد 8151 - الأحد 14 جانفي 1990 - ص6.

([2]) بن السعدي إسماعيل-معوقات التنمية العمرانية-(دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي لمدينة باتنة) - رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتمـاع الريفـي الحضري - 1991/1990 - ص104.

والآن نعرض جدولا مبين لنا عناصر النمو سكان ولاية باتنة في الفترة (1977– 1998)

الفترة	الزيادة العامة	%	الزيادة الطبيعية	%	صافي الهجرة	%
1989–1977	196012	48.25	44145	10.86	+ 151887	37.38
1998–1987	210201	51.74	43660	10.74	+ 166541	40.99
1998–1977	406213	100	87805	21.61	318480	78.38

المصدر: مديرية التخطيط لولاية باتنة

اعتمدنا من خلال جدول على مصدرين إحصائيين هما تعداد السكان لحساب الزيادة العامة بين تعدادين متتاليين، والإحصائيات الحيوية (المواليد والوفيات) لحساب الزيادة الطبيعية في نفس الفترة، ومن طرح الزيادة الطبيعية من الزيادة العامة يظهر لنا تغير مجموع السكان في ولاية باتنة، وهذا التغير إن لم يكن ناجما عن الزيادة الطبيعية فإنه يعزى للهجرة [هامش صافي الهجرة: عدد السكان في التعداد الثاني– عدد السكان في التعداد الأول(المواليد – الوفيات)].

من مقارنة تأثير عاملي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في نمو السكان يظهر الجدول أن الهجرة الصافية هي العمل السائد في نمو السكان بالرغم من الدور الذي لعبته الزيادة الطبيعية في تغير سكان الولاية، هذا الدور الذي كانت تعتريه تغيرات حقيقة في عدد السكان نظرا لعدم دقة الزيادة الطبيعية الناتجة عن تباين عمليات الحصر هذه قلل من مقدار الزيادة الطبيعية التي قد يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الحيوية (مواليد، وفيات) لذلك تبين أن الزيادة التي أسهمت بها الهجرة كانت تزيد عن الزيادة الطبيعية، حيث بلغت النسبة فيها خلال الفترة (1977 – 1987). ثم تراجعت لتصل في الفترة (1987 – 1998) إلى 10.94 % ولعل السبب في انخفاض نسب الزيادة الطبيعية في هذه الفترة إنما يرجع إلى انخفاض معدلات المواليد مع استقرار في معدلات الوفيات.

ومن هنا يمكن القول أن الهجرة هي أكثر إسهاما في نمو الولاية خلال المدة الواقعة بين (1977– 1998) والتي بلغت نسبتها 78.38 % ، في حين زاد السكان عن طريق الزيادة الطبيعية بنسبة قدرها 21.64 % خلال نفس المدة ومن هنا يتضح أن ولاية باتنة تعتبر منطقة جاذبة للسكان نظرا لتطورها الاقتصادي وتفتحها على مختلف النشاطات.

كما تعتبر العوامل الاقتصادية وتباينها بين المناطق من أهم دوافع الطرد والجذب السكاني، فالأول تتمثل مظاهره في قلة فرص العمل، وارتفاع البطالة بسبب عدم استيعاب قوة العمل .

أما الثانية فتتمثل في وجود فرص العمل في المجالات المختلفة، وفي الغالب يصاحب عملية التحضر زيادة في مؤسسات الخدمات والمرافق العامة التي لا تتطلب مهارة كبيرة مما يشجع الأيدي العاملة في القطاع الزراعي على التحول إلى قطاع الخدمات.

2-4-3- النمو الحضري نتيجة الموقع الجغرافي: حيث أن مدينة باتنة لا تنشأ عفويا، وإنما كان نموها نتيجة عوامل استراتيجية متعلقة بالموضع والموقع، فالأول يتمثل في تلك الخصائص الطبيعية للمساحة الـتي تحتلـها المدينـة وتشتمل على السطح والتضاريس ودرجة انحدار الأرض، وأما الثاني فإن مدينة باتنـة تحتـل موقـع وسـطي واستراتيجي، كونها منفصلة عن ثلاث مجموعات جغرافية جهوية، وهي منطقة السهول العليـا القـسنطينية في الشمال والهضاب العليا والصحراء في الجنوب، فهي واقعة عند أقدام جبال الأوراس مما جعلها عمـاد التنميـة، ومنطقة ذات جذب سكاني تتسم بخصائص مميزة سهلية قابلة للتعمير والتوسع.

أضف إلى هذه العوامل هناك النمو الحضري نتيجة توفر الخدمات والمرافق العامـة،حيث ازداد النمـو الحضري بالمدينة عن طريق التجارة وتوفر وسائل النقل ...

2-5- التركيب الاجتماعي لسكان مدينة باتنة: ويعد مظهرا من المظاهر الديمغرافية، ذلك لأنه نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتأثر به.

واهم خصائص التركيب السكاني نجد التركيب العمري والنوعي، ودراسة هذا التركيب يفيد في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وارتباطها بالقوة الإنتاجية ومدى فعاليتها الاقتصادية، ويقـصد بالتركيـب النوعي للسكان نسبة الذكور للإناث يطلق عليها بالنسبة النوعية أو الجنسية، وتحسب هذه النـسب لمجمـوع السكان أو بالنسبة لفئات السن المختلفة، ولقد قدر عدد الإناث في تعداد 1998 بـ: 121760 أنثى بالنـسبة لمدينة باتنة،أي نسبة 50،12 % من مجموع السكان.

أما التركيب العمري فيساعد على فهم قدرة السكان ونشاطهم الاقتصادي ويلقي ضوء التفسير علـى معدلات المواليد والوفيات والهجرة، وهي كلها عوامل متداخلة يظهر من خلالها تأثير مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية. ومجتمع مدينة باتنة مثله مثل أي مجتمع ينتمي إلى الدول النامية ويتميز بأنه فتي، حيث يعطى لهـرم الأعمار شكل مثلث لقاعدة عريضة .

2-6- خصائص التحضر لمدينة باتنة: شهدت مدينة باتنة ظاهرة التحضر والتي أفرزتهـا الظـروف الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ومن بينها معدلات نمو سكان المدينة والتي تباينت تباينـا كـبيرا خـلال فترة(1966-1977) حيث يتراوح حدود معدل النمو السكاني فيها مابين 5،85 و 7،84 %، ويلاحظ في هذه الفترة الارتفاع الكبير لمعدل النمو وهذا له معناه فيما يتعلق بالتركيز السكاني الشديد في المدينة وما يطرحه ذلك من مشكلات حضرية وهذا الوضع يجد مبرره الأساسي في الظروف التاريخية التي طبعت فيما مضى حياة المدينة وخاصة فترة الحرب التحريرية 1954-1962 والتي أدت إلى ظاهرة النزوح الريفي القوي نحو المراكز الحـضرية إضافة إلى اختلال النمو الاقتصادي بين المدينة والريف بوجه عام وإحداث مواطن الشغل في الصناعة بالمدينـة، وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدل الزيادة السكانية، وكذلك ارتفاع معدل الخصوبة عند النـساء في سـن الزواج وانخفاض معدل الوفيات وخاصة لدى الأطفال، ولقد تباينت نسب النمو بين دوائر ولاية باتنة وأصبح مركز الولاية يحتل المرتبة الأولى في نسبة النمو وهذا الارتفاع يعود إلى الدور الإداري والتجاري الذي يلعبه مقر الولاية وخاصة بعد التقسيم الإداري والتجاري الذي يلعبه مقر الولاية وخاصة بعد التقسيم الإداري لعام 1974

وتحويلها إلى قطب تنموي في إطار سياسة التوازن الجهوي وما تلعبه من تركز في الإنشاءات والخدمات والاستثمارات مما استقطب أعداد كبيرة من السكان .

2-7- آثار النمو الحضري لمدينة باتنة: أدى النمو الحضري لمدينة باتنة والذي نتج عنه عدة عوامل عملت على تنشيطه، أدى إلى انعكاسات وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة، وتندرج تحتها مشكلات فرعية لها أهميتها وسوف تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعلقة بزيادة النمو الحضري والتمركز في المدينة لتشخيص المشكلات ومن بينها ما يلي :

2-7-1- على مستوى الخدمات الاجتماعية: حيث نجد المدينة محور رئيسي تتركز حوله الخدمات المختلفة من إدارية وثقافية ورياضية حيث تستحوذ على نشاطات ترفيهية وترويحية، ومن أجل توفير خدمات للسكان المتزايدة باستمرار فهذا يكلف السلطات المعنية إنشاء مؤسسات تحتية كمراكز تدريب ودور الشباب.

أما على مستوى الخدمات التعليمية والصحية فتتوفر على هياكل صحية تقوم بأحسن تغطية لسكان المدينة والولاية ككل،مما أدى إلى ضغط كبير على الهياكل الصحية بمدينة باتنة، اما الخدمات التعليمية فهي تعاني من مشكل استقبال العدد المتزايد من الأطفال في كل سنة وعدم إنجاز المشاريع الخاصة بهذا القطاع في وقتها المحدد.

2-7-2- على مستوى الوظائف والأنشطة الاقتصادية: يشكل قطاع الخدمات أهم مجال لاستقطاب نشاطات سكان المدينة، حيث تضم حوالي 53،62 % من مجموع اليد العاملة سنة 1994، حيث شهدت المدينة حركة واسعة وغير موجهة في تجارة المواد الاستهلاكية مما أثر على استقرار سوق التجارة بالمدينة،أما آثار النمو الحضري على الأنشطة الاقتصادية فإن معظم المشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية تعجز عن تحقيق أهدافها وحسب المخطط المرسوم بسبب المشكلات التي تفرضها متطلبات باهضة التكاليف مثل إنشاء المؤسسات والمدارس والمستشفيات وبناء المساكن ويزداد الوضع تعقيدا إذا كان النمو الحضري أعلى من معدل التنمية وهذا ما نلاحظه في معظم مدن الجزائر حيث أن المكاسب الاقتصادية التي ستجنيها عن طريق التقدم في التصنيع وتنويع الإنتاج وتطوير النشاط وغير ذلك، سوف تمتصها الزيادة السكانية والاستثمارات في المجالات العبر إنتاجية ذات مردود بعيد المدى مثل الخدمات الاجتماعية، واستمرار هذا الوضع يعني استمرار تدني معدل دخل الفرد السنوي .

2-7-3- على مستوى المجال: إن الزيادة المستمرة في معدلات الهجرة الداخلية وتحت ضغط الكثافة السكانية المرتفعة والدخل المنخفض في الريف فقد حصل نزوح ريفي سريع وغير منظم، وغير مراقب نحو المدينة بسبب عدم تمكن الاقتصاد الريفي الضعيف من استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الريفيين مما أدى إلى اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية حيث وجهت معظم الأراضي بمدينة باتنة إلى إنجاز المناطق الصناعية مثل المنطقة الصناعية المتواجدة بحي كشيدة وهذا الأتساع في النسيج العمراني الغير منظم يعود سببه إلى فشل

المخططات التوجيهية لتهيئة التعمير في المدينة وهذا لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات وقلة النوعية.

فإذا تحدثنا عن أزمة السكن الحضري نجد أن السلطات المعنية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على سكن لائق لجميع سكان المدينة كما أصبح من الصعب تحقيق التوازن بين التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن وحجم الطلبات وقدرة الإنجاز.

أما عن تناقص كمية المياه الصالحة للشرب فقد أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري المتزايدة المتمثل ليس فقط في توسيع المدينة وزيادة عدد سكانها بل في الاستهلاك الواسع لكميات المياه خاصة في المنطقة الصناعية المتواجدة بالشمال الجنوبي للمدينة .

أما بخصوص التدهور في مستوى تجهيز المرافق، فنجدها تتمثل خاصة في عدم تطوير شبكة الطرقات من أجل تلبية متطلبات حركة المرور كما أن وسائل النقل الحضري غير قادرة على تلبية احتياجات تنقل السكان وهذا ما يؤدي إلى الاختناق في مجال النقل والمرور.

2-8 – أهم المجالات المؤثرة في نمو مدينة باتنة:

2-8-1- الشغل ومجالات النشاط:

عن البحث المعمق للبنية السوسيو – اقتصادية لولاية باتنة تجعلنا نهتم أكثر فأكثر بالتخطيط المستقبلي للولاية في جميع الميادين ومن بينها الشغل الذي يعتبر من المجالات الحساسة، وهذا لتحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والجدول التالي يبين لنا بنية السكان في نسبة العمل حسب الجنسين.

السنة	1977			1987			1998			2000		
الجنس	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	26012	28049	54061	33381	37074	72455	26311	4385	700164	37194	33474	70669

Source: plan d'urbanisme directeur commune de Batna, p 11 munographie de Batna 2000.

إن سكان ولاية باتنة الذين في سن العمل عرفوا خلال الفترة الممتدة ما بين (1977-1987) تزايدا مذهلا حيث سجل 54061 و 72455 فردا على التوالي والذين سمح لهم سنهم بمزاولة أي نشاط إنتاجي.

ومن ملاحظة السنوات الأخيرة نجد أن زيادة السكان في سن العمل قليلة نوعا ما مقارنة بسنوات الثمانينات لكن لم تستطيع امتصاص الطلبات المتزايدة للشغل، هذا ما أدى إلى تفاقم عدد البطالي والذي يبينه الجدول التالي والمتعلق بتطور البطالين (STR) في نفس الفترة الزمنية السابقة:

النسبة	1977	1987	1998	2000
عدد البطالين	**32497**	**40162**	**27720**	**27227**
معدل البطالة	**% 60.00**	**% 55.43**	**% 39.49**	**% 38.52**

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع كبير لعدد البطالين خلال الفترة (1977 – 987) وخاصة بعد 85، والأزمة التي شهدها البلاد، ولكن في السنوات الأخيرة سجل عدد البطالين انخفاضا كبيرا وهـذا كنتيجـة لحركة التشغيل الواسعة التي شهدتها المدينة (أشغال عمومية، جامعات، تشغيل الشباب، مع هذا يبقـى معـدل البطالة مرتفعا 38.52 % ثم شهدت انخفاضا ملحوظا في نهاية 2001 بنسبة 32 % ولهذا الغـرض افترضـت مديرية التشغيل بالولاية معدل

تشغيل سنوي بقدر بـــ 6 % [1]، بهذه الفرضية سوف تسمح بخلق 1633 منصب عمل جديد سنويا.

وأما عن توزيع السكان العاملين حسب مجالات العمل وحسب إحصاء 1977 و 1987 وتقـديرات سنة 2001 فيمكن أن نبينه من خلال الجدول التالي:

مجال العمل	1977		1987		2001	
	عدد العاملين	%	عدد العاملين	%	عدد العاملين	%
الفلاحة	**32873**	**49.46**	**26875**	**20.78**	**44221**	**28**
الصناعية	**4999**	**07.52**	**12428**	**09.61**	**7466**	**04.72**
البناء والأشغال العمومية	**13388**	**20.14**	**27165**	**21.00**	**31282**	**19.80**
قطاعات أخرى	**15193**	**22.86**	**62866**	**48.60**	**75045**	**47.49**

يتركز النشاط الاقتصادي لسكان الولاية على العمل في مجال البناء والتجارة والفلاحة، فهذا القطاع الأخير بالرغم من قلة مردوديته فلا يزال يشكل اهتمام السكان بحيث يصل مردود الهكتار الواحد من 4-5 قناطير سنويا.

أما العمل في قطاع الصناعة فلم يظهر الإنتاج به إلا بعد 1978 ذلك لأن الأشغال القاعدية للمؤسسات الصناعية كانت تسير ببطء بسبب النقص في العديد من الضروريات المادية والبشرية والفنية اللازمة.

([1]) مديرية التشغيل لولاية باتنة

-2-8- مجال النقل والمواصلات: يعتبر النقل من أهم العناصر الأساسية باختلاف أساليبه بري، جوي، بحري، الأكاديمية سوسيو اقتصادية حيث سنعتمد في تحليل هذا العنصر على معطيات مديرية النقل لسنة 2005، وعلى تشخيص الوضعية الحالية للنقل بمدينة باتنة سنة 2005.

- النقل البري: حيث أن عدد سكان المدينة بلغ 293353 نسمة وبلغ العرض لوسائل النقل العمومي للمسافرين 77 عرضا.

أما عن سيارات الأجرة التي تخدم مجال المدينة بلغ مجموع الرخص المسلمة 443 رخصة أما الرخص المستغلة فبلغت 346 رخصة (مديرية النقل سنة 2005).

إن هذا القطاع عرف نشاطا كبيرا حيث تعتبر مدينة باتنة نقطة التقاء لكل بلديات التجمع باعتبار هيمنتها الوظيفية خاصة، بالإضافة إلى موقعها الوسطى في عمل المجالات مما يجعلها نقطة عبور حتمية من وإلى مختلف البلديات ونجد في المدينة محطتين تقعان بمركز المدينة وخاصة بالنقل الحضري والثانية بالمدخل الجنوبي الغربي للمدينة مختصة بالنقل ما بين المدن والولايات، كما توفر على مواقف موزعة على بعض أحياء المدينة خاصة بفسديس (حي الاخضرار) وواد الشعبة (حي شيخي).

-النقل بالسكك الحديدية: تستفيد المدينة من عبور الخط شمال (جنوب قسنطينة إلى تقرت9)، حيث يعبر عبر بلديات (جرمة، فسديس، باتنة، واد الشعبة) موفرا بذلك مجال خدمة كبيرة لتجمعات المدينة حيث أنه يعبر مناطق حيوية (منطقة التوسع فسديس، المنطقة الصناعية باتنة، مدينة باتنة منطقة التوسع الجديدة حملة، (واد الشعبة). ويتوفر هذا الخط على محطتين فقط بجرمة وباتنة حيث لا تعدان كافيتين نظرا للدور المنوط به.

-النقل الجوي: تستفيد المدينة من قرية مطار مصطفى بن بولعيد ذو البعد الجهوي والدولي ويعتبر كبوابة تبادل نشيطة (سلع وأشخاص).

2-8-3- مجال التعليم: ويشكل بالنسبة للمدينة أحد العوامل المهمة التي تخلق علاقة ذات دلالة بين سكان المحيط العام للمدينة ومركزها.

فبالنسبة لمعدل التمدرس ببلدية باتنة يوضحه الجدول التالي:

الأطوار / البلدية	الطور الأول والثاني			الطور الثالث			الطور الثانوي والتقني		
	في سن التمدرس	المتمدرسون	معدل التمدرس	في سن التمدرس	المتمدرسون	معدل التمدرس	في سن التمدرس	المتمدرسون	معدل التمدرس
باتنة	43083	36682	79.59	21310	22256	104.43	21975	14839	67.52

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية باتنة 2004-2005

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن معدل التمدرس بالنسبة للطور الأول والثاني في البلدية 79.59 يعتبر جيدا نسبيا وأما عن الطور الثالث فنجد المعدل يفوق 104 % (104.43) دالا على استقطاب سكان خارج البلدية للاستفادة.

بالنسبة للتعليم الثانوي نلاحظ انخفاض لمعدل التمدرس لبلدية باتنة والذي يصل إلى 67.52 وهذا يعود إلى نقص مؤسسات التعليم الثانوي في بعض بلديات الولاية وانعدامها في بلديات فسديس، واد الشعبة، عيون العصافير، وجرمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجه نسبة معتبرة من السكان في هذا السن إلى مراكز التكوين المهني.

وأما عن مراكز التكوين المهني يوجد بالولاية 5 مراكز ذات طاقة استيعاب تقدر بـــ 2200 وأما عدد المتربصين الفعلي يبلغ 2852 متربصا كما تحتوي بمدينة باتنة على مركز وطني للتكوين المهني تم افتتاحه في سبتمبر 2006 والذي سيدعم البعد الجهوي للمدينة.

أما عن التعليم العالي فيضم القطب الجامعي الذي أطر خلال السنة الجامعية (2005-2006)37285 طالب لكل الاختصاصات موزعة عبر معاهدها (العلوم الهندسية، الأدب) الحقوق، العلوم الإسلامية والاجتماعية والاقتصاد، والطب).

وإضافة إلى المعاهد هناك عددا من الإقامات الجامعية والتي سيبينها الجدول التالي:

موقع الأحياء الجامعية	قدرة الاستعاب	
	النظري	الفعلي (الحقيقي)
عمار عاشوري	1648	1800
ملحق معهد التكنولوجيا – خديجة-	700	985
وحدة سعيد بوراضي	372	498
ملحق كشيدة	1000	1065
دوادي الصالح	1840	2598
19 ماي 1956	278	363
ملحق العربي تبسي	592	671
ملحق بن بولعيد	530	649
المجموع الفرعي (ذكور)	6960	8629
مهداوي خديجة	616	984
أول نوفمبر	460	804
الإخوة أوجرة	2000	2562
1000 سرير	1000	1491
عمار بن فليس	2000	3692
1500 سرير	1500	3180
المجموع الفرعي (إناث)	7576	12650
المجموع الكلي	14536	21279

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لسنة 2005 .

إضافة إلى الإقامات التي هي في طور الإنجاز بمخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة "طريق حملة" بطاقة استيعاب تقدر بـــ 8000 سرير، والقطب الجامعي الجديد بفسديس ذو طاقة استيعاب تقدر بـــ 8000 سرير، والقطب الجامعي الجديد بفسديس تقدر تقريبا بـــ 22000 مقعد بيداغوجي، وقد انطلق إنجازه.

خاتمة الفصل الأول

إن الجزائر كغيرها من المدن تعرف نموا حضاريا سريعا للأسباب والعوامل السابق ذكرها (النمو الديموغرافي، التصنيع، الهجرة، الاستثمار)، وهذا ما يعرضها لمشاكل عدة كأزمة السكن وانتشار المناطق المتخلفة والتوسع على حساب الأراضي الزراعية، مما يكون لزاما عليها إيجاد سياسة تنموية فعالة تخرجها من هذا المأزق، والتي اعتبرت في الأخير غير قادرة على مواجهة كل هاته التحديات والصعوبات.

وقد كان جل اهتمام الفصل السابق بالسكان دون المكان الذي يتواجدون فيه (العمران)، وعليه سننطلق في الفصل الموالي للحديث عن العمران من حيث مفهومه وأنماطه وأنواعه وكيفية تخطيطه.

الفصل الثانـــي

العمران والتخطيط الحضري والعمراني

1- العمران:

1-1- مفهومه: والمقصود باصطلاح العمران هو الإيكولوجيا البشرية أو علم التبيوء البشري، ومعناه تكيف الناس مع البيئة البشرية التي يوجدون فيها، وقد وضع اصطلاح إيكولوجيا العالم البيولوجي "ايرنيست هيغل" سنة 1868، واشتقت من الكلمة اليونانية" OIKOS " ومعناها منزل أو سكن، وتعني الكلمة أيضا الناس الذين يقطنون في المنزل أو ينزلون في السكن أو يقيمون في المسكن ونشاطهم اليومي للمحافظة عليه وتدبيره.

كما وردت عدة تعاريف له تشير في معناها إلى «علاقة الإنسان بالبيئة...، واسم للبنيان ولما يعمر به المكان ويحسن حاله بواسطة الفلاحة وكثرة الأهالي ونجاح الأعمال التمدن»[1].

ويشمل العمران على مجالات منها: السكن، والطرق، والمرافق العامة، وما يتصل بالجوانب المادية للحياة.

ومن خصائصه حجم المبنى ومساحة وعدد غرف السكن وأنماط البناء ومدى ملاءمة الموقع للبناء عليه واستخدامات السكن حسب القيم والمستوى الاجتماعي وحجم الأسرة[2].

أما حسب ابن خلدون فقد تحدث في الفصل من مقدمته قائلا:(إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق، إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة لأن الإنسان وحده غير مستقل بتحصيل حاجاته، وأنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك) [3]، فهو هنا يربط بين العمران والسكان،فكثرة السكان تعني ازدياد العمران وازدياد الإنتاج، والانتقال من الإنتاج الأولي الذي يتمثل في الزراعة إلى الإنتاج الثانوي الذي يتمثل في الصناعة، وتعني كذلك انتقال الاهتمام من مجرد إنتاج القوت والتفرغ للعلم والتعليم والفنون و الصناعات وهي جميعا تصنع الرفاهية والترف، فالتقدم العلمي والاجتماعي نتيجة التقدم الاقتصادي، وهذا نتيجة كثرة العمران وكثرة السكان وعلى العكس من ذلك قلة السكان والافتقار إليهم لا يؤدي إلى الازدهار[4]. إذن ابن خلدون قصد به هنا المجتمع.

ونجد أن العمران لم يعرف بمفهومه الحالي المتعدد الأبعاد إلا في الفترة الحديثة عن طريق المهندس الإسباني "سيردا"(IIDEFONS CERDA) [5]

فهذا المهندس أول من استعمل كلمة (URBANIZATION) لما كان يتصوره كعلم للتنظيم المجالي للمدن.

([1]) بطرس البستاني- قطر المحيط-المجلد الثاني-مكتبة لبنان-بيروت-1969- ص144.

([2]) عبد الإله عياش-أسحاق يعقوب القطب- الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضارية-وكالة المطبوعات- الكويت- 1980- ص 191-258.

([3]) عبد الرحمن ابن خلدون –المقدمة- الباب الرابع- الفصل 11.

([4]) محمد السيد غلاب- المرجع السابق -ص585.

([5])M.WEILL-l'urbanisation.les essentiels milan 2002

1-2- بعض المصطلحات المتداولة في العمران : تستخدم في العمران مصطلحات شائعة لارتباطها الوثيق بهذا الاختصاص والتصاقها به،فالعمراني يحتاج إلى استعمال هذه الأدوات أثناء الممارسة العملية لمهامه والتي ينبغي علينا معرفتها وتناولها بالتوضيح :

1-2-1- المشروع العمراني : (Projet Urbain)

يعبر هذا المصطلح عن ممارسة عمرانية تختلف عن ذلك العمران الخطي المؤسساتي الذي يهمل إلى حد بعيد الخصوصية المحلية والبعد المكاني كما هو الحال في ما تقضي به أدوات التعمير المختلفة.

فالمشروع العمراني يعد محاولة لإدماج مفاهيم متعددة في التعامل مع العمران مثل مبدأ المشاورة (concertation) بين مختلف المتدخلين في المدينة من إطارات تقنية ومسؤولية عن التسيير المجالينو مستثمرين وجمعيات،وذلك كله من أجل التوصل إلى أخذ القرار النهائي لتسيير المجال والتحكم فيه.

والهدف من كل ماسبق يتمثل في التجاوب مع متطلبات المحيط المحلي وتشكيل المجالات العمومية.

وقد أصبحت أدوات التهيئة والتعمير اليوم تستخدم هذا المبدأ، ولكن هناك صعوبة قائمة تتمثل في حجم التدخل العمراني،وكثر استعمال المصطلح في الآونة الأخيرة من قبل أطراف عدة وبمفاهيم مختلفة.

فهو لدى السياسي يعني تحديد سياسة عمرانية محلية محكمة وفعالة،ولدى المختص في العمران يعني تصميم وتشكيل جزء من أجزاء المدينة مع الحرص على الاستغلال العقلاني للمجالات لدى المستثمر أو المقاول فهو فقط عملية تشييد تهدف إلى تعمير مجال معين.

1-2-2- التخطيط العمراني :

يعتبر هذا المصطلح من الأدوات القانونية التي تستعمل لممارسة التهيئة والتعمير،مما يعني أنه تعبير عن السياسة التبعة في تهيئة مجال ما.

1-2-3- التهيئة الحضرية : (Aménagement urbaine)

يعبر هذا المصطلح عن الاختيارات المجالية الخاصة بتنظيم مجال ما داخل المدينة أو إعادة تنظيمه،وهذه التهيئة ترتبط بمستوى أعلى ارتباطا وثيقا وهو التهيئة الجهوية والتهيئة الإقليمية التي تحدد الاختيارات الكبرى اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لإقليم معين، فمثلا يعبر اختيار الهضاب العليا (option hauts plateaux) عن محاولات بعث منظومة مدن(Armature urbaine) لقلب المعادلة السكانية وتخفيف الاكتظاظ السكاني عن الحواجز الكبرى بشمال الجزائر.

1-2-4- التشكيل العمراني :

ويعتبر جزءا مهما وضروريا في الممارسة العمرانية، وذلك بهدف التكفل ببعض الجزئيات العامة وبالبعد الجمالي الحضري للمدينة كما كان بائدا في الفن العمراني(art urbain) في العصور الماضية وقد استعمل المصطلح كرد فعل على إهمال المجال العمومي من طرف العمران الحديث المتقدم، مع أن هذا الأخير كان يحظى بالاهتمام الأول لتصميم المجال العمراني الكلي.

1-2-5- التسيير العمراني : (Gestion urbaine) يعبر التسيير العمراني عن محاولات التحكم في التوسع المجالي داخل المدن، وتوجيهه نحو خدمة الأهداف العمرانية والمعمارية والتهيئة المسطرة، وتشرف الجماعات المحلية والهيئات المتخصصة على ذلك عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

1-3- الأسس التقنية والمادية للعمران :

1-3-1- ملائمة الموقع للمدينة: إن اختيار الموقع للمدينة يعتبر الخطوة الأولى في تحديد القاعدة الفيزيائية للمدينة.

وتكمن أهمية هذا العامل في تحديد مدى تأثيره على وظيفتها المستقبلية ومدى تأثره بها. ولهذا من الضروري التعرف على خصوصيات الموقع الفيزيائي جيدا من خلال الدراسات التحليلية التي تعطي في النهاية حوصلة عن الأماكن التي بها عوائق وصعوبات، وعن الاحتمالات الممكنة والشروط المرتبطة بها.

أ- العوائق والصعوبات :

في السابق كانت العوائق التي تحد كثيرا من إمكانيات التعمير متعددة،ومنها ما هو طبيعي كالوديان ومنها ما هو محدث كالأنفاق،أما في الزمن الحالي- ونتيجة للتطور المذهل في التقنيات والآليات- فلم يعد هناك غير بعض العوائق التي تعود صعوبة إزالتها في الواقع إلى العامل المالي على الخصوص،ومع ذلك فإن هناك مناطق تمثل نظرا لطبيعتها وحساسيتها كما يلي :

ب- المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية : وتعتبر هشة وتعاني من احتمال التعرض للأخطار الطبيعية المختلفة المتمثلة في الزلازل وفي انتفاخ التربة والفيضانات والانجراف،ونجد أن فرنسا أدخلت هذه المناطق في أدوات التعمير وقسمتها إلى مناطق ملونة حسب الأخطار، ويمثل فيها اللون الأحمر المناطق غير القابلة للتعمير(1).

وهنا من الضروري التصدي لهذه المشكلة الخطيرة وذلك بأخذ الحالات الاستثنائية، بعين الاعتبار، وهنا تبرز مشكلة تحديد الاستثناء. فإذا كانت دراسة الزلازل قد سمحت بتصفيف المناطق حسب درجة تعرضها لهذا الخطر كمحاولة للتعامل مع الاستثناء، فإن الأمر يكون في غاية الصعوبة بالنسبة للفيضانات والانجراف.

جـ- الصعوبات المرتبطة بوظائف المدينة : هناك صعوبات خاصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظائف الخاصة بالمدينة، وهي ذات متطلبات إلزامية أو خصوصيات لا يمكن أن يتم التجاوب معها في كل أنحاء الموقع،ولتحقيق الملائمة بين الموقع والوظيفة العمرانية فإن المطلوب يتمثل في إجراء دراسة عمرانية مفصلة يتم من خلالها التعرف على المتطلبات الخاصة والصعوبات الناجمة عن الوظيفة الغالبة كما يلي:

- **المناطق الصناعية** : وتتميز بمواقع خاصة مما يسمح بتحديد المواضع الممكنة بدقة متناهية في الرسيمات التوقعية الإستشرافية.

---

(1) J.Pellier,ch.delfante villes et urbanisme dans le monde ed Masson Paris 1989 p 158.

فالأرضيات المستوية مفضلة لكونها تؤدي إلى تفادي التكلفة الباهضة الناتجة عن أعمال الـــردم، ولهـــذا فهي من أولى المتطلبات،ويليها متطلب المقاومة المقبولة للأرضيات وتوفر المساحة الكبيرة التي تـــضمن التوســـع المستقبلي وتوطين النشاطات المصاحبة.

بالإضافة على هذا كله فإن تموضع هذه المناطق بالنسبة لخطوط المواصلات كالمجاري المائية والطرقـــات والسكك الحديدية يسمح في حالة تحققه بخلق منطقة صناعية نموذجية (Zone Industrielle Type) وهـــذا النموذج يلائم أكثر النشاطات الصناعية الكلاسيكية كالصناعات المنجمية والنسيجية والكيماوية ومواد البنـــاء، ولكنه غير مفضل في الصناعات الحديثة التي تعتمد على إنتاج القيمة المضافة كما هـــو الحـــال في الـــصناعات الإلكترونية والإعلام الآلي في المواد الصيدلية.............

– **المناطق السكنية** : للمناطق السكنية ومناطق الخدمات شروط ومتطلبات فيزيائية أقل بكثير من تلك المطلوبة في المناطق الصناعية، وتكاد هذه الأخيرة تنحصر في المتطلبات اللازمة عنـــدما نكـــون الأرضـــية ذات طبوغرافية صعبة،أو ذات مناخ محلي(Micro climat) مميز.

فالانحدار الشديد قد يكون ملائما إذا حسن استخدامه في تحسين المناظر الطبيعية

ولكنه يجعل السكنات معرضة لكثير من العوامل، منها احتراق البصر مما يؤثر على عامل الحرمة، كمـــا أن المناخ المحلي قد يكون سلبيا في حال تعرض السكن للأشعة الشمسية مدة طويلة في المناطق الحارة أو الريـــاح السائدة بسبب أخطاء أو صعوبات في التوجيه.

– **المناطق الطبيعية** : للمنطق الطبيعية داخل أو خارج المدينة متطلبات خاصة ومتنوعة حسب حالتها.

وفي غالب الأحيان ليس المقصود بهذه المناطق المساحات الخضراء الطبيعية و إنما المساحات المـــشجرة أو الحضائر، فهذه الأخيرة لا تتطلب أراضي خاصة لأن أنواع الأشجار هي التي تختار لكي تتأقلم وتتلاءم مـــع أي نوع من الأراضي.

وتعتبر المناطق الطبيعية مناطق مميزة ينبغي على العمران المحافظة عليها وحمايتها، بل وتوظيفها في إعطـــاء طابع جمالي وإطار حياتي ملائم للمدينة، لهذا فمن الضروري إدراجها ضمن مخططات التعمير كمناطق خاصة.

1-3-2- الحاجيات الفيزيائية للمدينة : تحتاج المدينة من أجل استمرار وظيفتـــها إلى عـــدد مـــن البنيات التحتية الأساسية تظهر في أدوات التعمير تحت تسمية "الطرقات والشبكات المختلفة VRD ".

وهذه البنيات التحتية هي عناصر إما تظهر على السطح وإما تكون مغمورة في التراب،وقـــد يتجـــاوز عمرها عمر البنايات والعمارات خاصة بعد الحروب.

وتحتاج المدينة إلى مجالات تزيد من تحسين مناظرها الطبيعية وتنميقها وتنقية هوائهـــا وتقليـــل المنـــاظر المحتملة على صحة سكانها،كما تحتاج أيضا إلى عناصر تحسن من الإطار الحياتي(cadre de vie)

وتسهل تأدية الأعمال المترلية والصناعية والخدماتية،وتتلخص الحاجيات الفيزيائية للمدينة في :

أ- المياه المترلية : وتعتبر من أهم المشاكل العمرانية المطروحة نظرا لأهميتها الكبرى في الحياة اليومية للإنسان،وأغلب مدن العالم تعاني من شح في هاته المياه، مما يدفعها إلى انتهاج تسيير عقلاني لها، كما تضطر بعض الدول إلى اللجوء إلى تحلية ماء البحر العالي التكلفة لحل هذا الإشكال،وتتدخل أدوات التعمير عن طريق حقوق الإرفاق لحماية الآبار عن طريق محيط للحماية حولها.

ويمنع في هذا المحيط استعمال الأسمدة العضوية والكيميائية والبنايات وقنوات الصرف الصحي،وذلك لتفادي التسربات المضرة والتلوث.

ب- الصرف الصحي: تعتبر القنوات والمزارب (Egouts) من أقدم البنايات التحتية الخاصة بتصريف المياه. فما زالت آثار المدن الآشورية تدل على ذلك،كما أن " جزء من قنوات روما القديمة ما يزال قائما منذ ألفي سنة"[1]

ويتم عبر هذه العناصر تصريف مياه الأمطار والمياه المستعملة والمياه القذرة.

ويمكن لمياه الأمطار أن تصرف تصريفا طبيعيا،ولكن في غالب الأحيان يهتم العمران بإيجاد قنوات لهذا الغرض، وأما المياه المستعملة تكون إما مترلية سهلة التصريف، وإما صناعية تكون معرضة لأخطار التلوث البيئي والأمراض، فيتم تصريف المياه القذرة مثل المياه المترلية لكن مع دراسات المصبات النهائية لتفادي الأخطار...

جـ- النفايات المترلية : على مستوى تسيير المدينة تتطلب النفايات المترلية عدة عمليات للتكفل بجمعها أولا بصفة منتظمة وبواسطة وسائل متعددة كالحيوانات في بعض الأماكن الخاصة كالمراكز العتيقة للمدن أو بواسطة شاحنات متطورة في المدن الكبرى للدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان وأوروبا، والخطوة الثانية في التكفل بالنفايات المترلية تتمثل في إزالتها أو تحويلها أو استرجاعها، ولهذا فإن جمعها يتم أولا في أماكن تسمى" مفرغات عمومية" يتم تخطيطها على أرياض المدن في مكان بعيد، ويختار لذلك أماكن المحجرات المهجورة أو عمق المنبسطات السهلية. ويتدخل العمران في اختيار مواقع " المفرغة العمومية" عن طريق دراسة التأثير(étude d'impact) الذي يسمح بتفادي هبوب الرياح المحملة بالدخان والروائح المنبعثة منها على المدينة،كما أن التقنين عن طريق دفتر الشروط الملزم يحتم على القائمين على إدارتها بتغطية طبقاتها دوريا بمواد معقمة.

د- توفير الطاقة : يطرح توزيع الطاقة مشاكل جمالية في المدينة حيث أن الأسلاك الكهربائية والأعمدة الحالية لها يشكلان إزعاجا بصريا هاما خاصة في المدن الأمريكية،ومع ذلك فإن الخطوط الكهربائية المغمورة تطرح مشكلات عويصة وأكثر تعقيدا مع كونها الحل الأمثل في الوسط الحضري.

هـ- المساحات الخضراء : تتشكل المساحات الخضراء من الغابات الحضرية والمنتزهات (parcs) والحدائق العامة الصغيرة(Squares) والساحات المغروسة وهي عادة ما تكون مملوكة للبلدية أو لمصلحة خاصة تشرف على تسييرها، وبتغير المظهر(Aspect) حسب حجمها من الجنينة الصغيرة على الغابات الواسعة ذات المئات من الهكتارات كما هو الشأن في غابة بولون(bois de Boulogne) بباريس وغابة فونك فورد.

ساهمت المنتزهات والحدائق الكبرى في انتشار أنواع كثيرة من النباتات على امتداد جميع القارات،أمـــا تهيئتها فهي سهلة وغير باهضة التكاليف.

ومن الناحية الجمالية فإن دورها أساسي في عمليا[1]ت التنميق الحضري،ويلاحظ أن الأشجار المغروســة على امتداد الطرقات جزء مهم من مكونات المنظر العمراني (paysage Urbain)،ويتنوع توضع المــساحات الخضراء العمومية في النسيج العمراني بشكل كبير، فالأنماط الأكثر شيوعا هي :

– التركز في مجال أو مجالين مركزيين كما هو الحال في السنترال بارك، نيويورك، القولد نقيت بـــارك (Golden Park) في سان فرانسيسكو.

– التوزيع في مساحات خضراء صغيرة ومتناثرة ولو في وسط العمران عالي التركيز الحضري كما هـــو الشأن في باريس العتيقة (intra-muros) أين نجد شبكة من الحدائق تسمح بمسار مستمر، ومثال هذا غـــابتي باريس في بولون وفينسان (boulogne et Vincennes) وكذا مراكز مدينتي هانوفر وشتوتغارت بألمانيا.

– المساحات الخضراء التي تختص بها السفارات والقنصليات والقصور الرسمية والزراعة الحضرية.

و– المقابــر: وهي من الحاجات الفيزيائية للمدينة وهي من العناصر الضرورية ومن أقدم المشاكل التي واجهت العمران ماعدا في بعض الحضارات التي تقوم بحرق جثث الموتى وبعثرتها في المياه.

وكانت المقابر قبل القرن التاسع عشر تتموضع داخل المدن بالقرب من الكنائس والمعابد والــصوامع، ونظرا لما ظهر من عيوبها في الناحية الوقائية الصحية،وفي تجميد العقارات التي يمكن استعمالها لوظائف أخـــرى، فإن الوضع اليوم قد تغير، فقد أصبح من الصعب جدا الوصول إلى تخصيص أماكن لهـــذا الغـــرض وبالمــساحة الكافية نظرا للتكاليف الباهضة للعقار، ولهذا عادة ما تتدخل الهيئات المسئولة عن الجانب التعبدي في حياة الناس لإيجاد حلول لهذه الإشكالية.

ويختلف المظهر الخارجي للمقابر تبعا للديانات المختلفة، فعند الكاثوليك يأخذ الجانب الجمالي اهتمامـــا مميزا من طرف المخططين للمجال عكس ما هو سائد لدى المسلمين والبروتستانت الذين يحرصون على جانـــب البساطة حرصا كبيرا.

والملاحظ اليوم في المدن الأوروبية هو المزاوجة بين المقابر والحدائق الصغيرة (parcs) خاصة في ألمانيا والدول الأنجلوساكسونية.

وأخيرا هنا نجد أن استمرارية المدينة في تأدية وظائفها العمرانية بشكل اعتيادي ومنظم يتطلب تـــدخل الإنسان كمسير من أجل توفير الأسس التقنية التي تسمح بالتأقلم معا لموقع وتذليل الصعوبات التي قـــد توجـــد فيه،كما عليها أن تضمن مجموعة من القواعد في المناطق المختلفة المكونة للنسيج العمراني.

ومن حيث الاحتياجات المادية،فإن الهدف يكمن في توفير جانب الراحة والهدوء للـــسكان، وضـــمان الجانب الصحي والوقائي بالاعتماد على الجانب العمراني.

---

[1] – د.خلف الله بوجمعة – العمران والمدينة– دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،W.W.W.ELHOUDA.COM.2005

وبما أن العمران هو ممارسة برغماتية فإنه يحاول- في ظل الاحتياجات المتناقضة في كثير من الحالات- أن يتجاوب مع اختيارات الأغلبية السكانية من جهة وتوفير الحد الأدنى من الحاجيات من جهة أخرى.

1-4- أنواع العمران :

1-4-1- العمران المخطط: وهو العمران الذي يخضع لخطة موضوعة يقوم على تنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على توجيهه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة،و يخضع سكان المدينة لهذه الخطة ويلتزمون بها منعا لفوضى البناء وعشوائية النمو.

ورغم قدم النمو العمراني المخطط إلا أن إرهاصاته لم تتجلى بوضوح إلا في القرن 17، حيث بدأت بعض المدن في إنشاء ما يسمى بالبلدية التي يناط بها الإشراف على المدينة وتخطيط امتدادها وإنشاء الطرق وإقامة المحطات وتوجيه العمران حسب الأصول العلمية السليمة.

واستجابة لنمو السكان ورغبة من الدول في تخفيف الأعباء عن المدن الكبرى اهتمت بالتخطيط لرفع مستوى معيشة المواطنين بتوزيع الخدمات المختلفة الصحية والثقافية والتعليمية وإنشاء المنتزهات الحدائق العامة والمجاري والكهرباء...

فالدول النامية ورغم أنها اهتمت بتخطيط المدن إلا أن تطور عمرانها ظل يعاني من ظاهرة النمو العشوائي التراكمي أو متعدد النويات, وبعض المدن تجمع أنواع النمو كلها دفعة واحدة، ويبدو التناقض في النهاية نتاجا لإرث طويل وانعكاسا لتباين الحياة بين الريف والحضر، وربما لعدم وجود خطة قومية شاملة لتحقيق التوازن بينهما.

1-4-2- العمران العشوائي الفوضوي : وهو على نوعين:

- **النمو العشوائي الفوضوي التراكمي**: ويعد هذا النمو العمراني أبسط الأنواع، حيث يتم دون خطة موضوعة عن طريق ملء أرض الفضاء داخل حدود المدينة،أو بإقامة المباني عند أطرافها.

وكان هذا التوسع العشوائي التراكمي هو الذي دعا أحد الباحثين وهو "برجس (Burgess) إلى ابتداع نظرية النمو الدائري (الحلقي) للمدينة وقسمها إلى خمس حلقات دائرية وتعد الحلقة الأخيرة هي الحلقة الانتقالية التي يتماشى معها النمو الجاري للمدينة وتكون إطارا دائريا يحيط بها كما أن لوسائل المواصلات دورا كبيرا في النمو العشوائي للمدن، وذلك لأن المناطق المبنية تمتد على محاور الطرق في المدينة سواء كانت طرقا برية أوسككا حديدية،وتبدو المدينة في النهاية كأخطبوط واضحة المعالم أذرعه، تتمثل في محاور النقل والمواصلات وما تصنعه من نمو عشوائي تراكمي أولا بأول- بادئا بالمناطق المطلة مباشرة على الطريق- ومبتعدا عنها بالتدريج تماما كما يحدث النمو في باقي أجزاء المدينة إذ كلما زاد حجمها طالت الأذرع وتضخمت.

ويظل النمو العشوائي التراكمي للمدينة يتسع في كل الاتجاهات حتى يبلغ القرى المجاورة ،ولتتحول هذه القرى مع الأيام إلى جيوب،وهذا يعني أن المدينة لا تتسع دائما فوق أرض خالية من السكان.

كما أن أسوأ نتيجة للنمو التراكمي العشوائي للمدن هي ظهور ما يعرف بأحياء أو عشش الصفيح (Bidonville) وهي أحياء بائسة للغاية على أطراف المدينة، لا تتمتع بأي خدمات صحية أو غيرها كالمياه النقية أو المجاري أو الكهرباء، وتعاني من الأمراض وسوء المستوى الصحي و الإجتماعي والاقتصادي،وهي تحدث نتيجة تدفق المهاجرين الفقراء من بيئاتهم الأصلية الفقيرة،أملا في سد الرمق وكسب أدنى عيش ممكن[1].

– **النمو العشوائي الفوضوي المتعدد النويات** :هذا النمو العمراني في أول مراحله كان متمثلا في ظهور نواة عمرانية جديدة (مدينة صغيرة) على مقربة من المدينة القديمة،ولكن عندما يمتد إلى مدينة أو بضعة مراكز مدنية حولها فإنه يأخذ بذلك صورة مركبة، وتقوم مدينة جديدة على مقربة من مدينة قديمة تلبية لرغبة في الانفصال (Segregation)، وقد يكون هذا الانفصال نتيجة رغبة اجتماعية لدى طبقة معينة من السكان، تلك التي تنزع للسكن في أحياء خاصة (طبقة برجوازية،طبقة حرفية) أو يكون الفصل العمراني عرقيا حيث ينزع الأجانب في المدينة إلى السكن في أحياء ولا يرغبون في الاختلاط بالسكان الوطنيين[2].

وتبدو أمثلة الفصل العرقي كثيرا في المدن الحديثة التي بناها الفرنسيون في مستعمراتهم خاصة في شمال إفريقيا، حيث بنى المستعمرون مدنهم قريبا من المدن الوطنية خوفا على أنفسهم من أهل البلاد.

وظهرت الازدواجية المدنية في كثير من أقطار القارة الإفريقية نتيجة الاستعمار الأوروبي.

وهنا يصعب التمييز بين النمو متعدد النويات وذلك لأن النويات المدنية الجديدة رغم تميزها عن بعضها البعض إلا أنها تقع قريبا من المدينة القديمة، وهذا التكامل الموضعي يمكن أن ينمو هو الآخر بعد ذلك كوحدة عمرانية قائمة بذاتها وذلك بعد أن تغزو الحياة الجديدة [3].

1-5- العمليات العمرانية : حسب حسن الساعاتي فإن اصطلاح العمران هو خير ما يوضح الاصطلاح المستعمل في الكتب المؤلفة باللغات الأجنبية ألا وهو الإيكولوجيا البشرية أي علم" التبيوء البشري " ومعناه تكيف الناس مع البيئة التي يوجد بها،وتعني الإيكولوجيا البشرية أساسا العلاقات المكانية والزمانية التي تربط الجماعات بعضها ببعض،وتلك التي تربط الأشخاص بالجماعات في إطار البيئة الجغرافية والسكانية[4]

ويفهم من هذا التعريف أن العمران يعني السكان في نشاطهم وعلاقاتهم وانسجامهم وتكيفهم مع البيئة التي يوجدون فيها ،في وقت معين مهما كانت هذه البيئة حضرية أم بدوية، ومن هنا فإن العمران يشتمل على ثلاث عناصر أساسية هي :" السكن،السكان، والبيئة."

كما أن العمران هنا بهذا المعنى لا يدل فقط على التعمير والنمو والنشاط فقد يدل أيضا على ما هو ضد العمران من خراب و اندثار[5].

([1]) فتحي أبو عيانة –جغرافية العمران–(دراسة تحليلية للقرية والمدينة) دار المعارف–مصر– 1995 –ص 01-203.

([2]) فتحي أبو عيانة– المرجع السابق– ص 2.

([3]) نفس المرجع السابق – ص205 .

([4]) حسن الساعاتي– التصنيع والعمران– دار النهضة العربية– بيروت– 1980–ص 245.

([5]) حسن الساعاتي– نفس المرجع السابق–ص285.

ويعلق الساعاتي عن العمران أيضا " أنه يشير إلى العمليات والظواهر العمرانية الناتجة عن الهجرة والتروح السكاني الذي يحدث بين الأمكنة والمناطق، فيتعرض بعضها للنمو والتوسع العمراني على حساب تقهقر وتراجع عمران البعض الآخر حسب عوامل الطرد والجذب في البيئات المستقبلة والبيئات الطاردة.

إن الإيكولوجية الحضرية تعني دراسة التوزيع المكاني للسكان من خلال العمليات الإيكولوجية الأساسية التي أفادت الكثير في مجال هذا المدخل في ظهور تفسيرات جديدة لنمو المدن وتوسعها رغم أنها حتى سنوات متأخرة لم تثر فهم العلماء بما يخص التخلف الحضري.

والآن نستعرض باختصار العمليات العمرانية ومنها :

1-5-1- الغزو : وهو ميل الناس والمؤسسات إلى الانتقال من مجتمعها الذي يتفق مع أوضاعها إلى مجتمع آخر يختلف عنها[1]

وكما يرى السيد الحسيني فهناك صلة بين الغزو والتتابع حيث لا نستطيع معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر، والغزو يمكن تعريفه على أنه " نفاذ جماعة سكانية إلى منطقة منفصلة كانت تؤدي من قبل وظيفة مختلفة أو كانت تشغلها جماعة سكانية مغايرة". وأبسط مثال لتوضيح عملية الغزو هو تحول منطقة حضارية راقية إلى منطقة شعبية بسبب انتقال أفراد الطبقة الدنيا للإقامة فيها، وعملية الغزو هاته ما هي إلا مرحلة أولى في دورة التتابع.

وأهم العوامل التي تؤدي إلى عملية الغزو هي:

- تحركات السكان.
- التوسع من أحد أجزاء منطقة إلى جزء آخر.
- التغيرات التي تطرأ على شكل وخطوط الواصلات.
- تهدم المساكن أو تعرضها للسقوط.
- إنشاء مباني عامة أو خاصة ذات خصائص جاذبة أو طاردة.
- إدخال أنواع جديدة من الصناعات.
- ظهور تغيرات اقتصادية من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي.
- إذ يمكن القول أيضا أن الغزو والتتابع عمليتان إيكولوجيتان مرتبطتان، تعبران على التغير الذي يصيب بعض أجزاء المكان الحضري.

1-5-2- المركزية: المقصود بها عند عبد المنعم شوقي هي "التفاف الناس حول نقطة ارتكاز في المدينة نقاط ارتكاز متعددة في حالة المدن الكبيرة، ومثال ذلك المنطقة التجارية في المدينة"[2]

([1]) حسن الساعاتي – نفس المرجع السابق-ص 36.

([2]) عبد المنعم شوقي- مجتمع المدينة – الإجتماع الحضري-طبعة 7-دار النهضة العربية- بيروت- 1981-ص 136.

والمركزية هي عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في مناطق الارتكاز.

أما محمد غيث فيطلق عليها مصطلح التمركز،وهو" عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة محددة وهي عادة ما تكون مركزا لوسائل الاتصال والمواصلات،ويرجع هذا المصطلح إلى اتجاه الأعمال والمصانع والبنوك ومراكز الترفيه والصحة والتعليم للتجمع في قطاع مركزي من منطقة حضرية"[(1)]

أما السيد الحسيني فيرى بأن كلا من المصطلحين التركز والتشتت يشيران إلى التغيرات التي تطرأ على توزيع السكان عبر المكان نتيجة للهجرة من منطقة لأخرى أو نتيجة للزيادة الطبيعية، وأن هذين المفهومين يعبران عن حركتين في اتجاهين متعارضين، فالعوامل التي تؤدي إلى التركز ليست نفسها التي تؤدي إلى التشتت، ويتم قياس عمليتي التركز والتشتت في ضوء الكثافة السكانية.

ومن الملاحظ أن هذين العمليتين بدرجة القرب من وسائل المواصلات[(2)]

ويمكن تسمية هذين المصطلحين " التقارب والتباعد".

1-5-3- التشتت: يتمثل في انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في قلب المدينة والعكس بالنسبة للتركز، وكلاهما عمليتان تؤثران في نمو المدينة.

1-5-4- اللامركزية : وتشير إلى مدى عدم تركيز المشروعات الصناعية والتجارية داخل المدينة أو خارجها.

كما أن الاتجاه نحو لامركزية الصناعية والتجارة قد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهر فيه هذا الاتجاه نحو تشتت السكان، ومبررات ذلك هو صعوبة الحصول على مواقع تتلاءم مع الاحتياجات الصناعية، وصعوبة النقل والمواصلات داخل المدينة.

كذلك يقصد باللامركزية ميل الناس إلى البعد عن مركز المدينة، وميل الأفراد أو الوظائف لترك النقاط الحيوية في المدينة أو النقاط المحورية فيها.

1-5-5-العزل: (الفصل) إن المناطق الحضرية تشهد تنافسا على الموارد النادرة والمواقع الجديدة وفي، خضم هذه العملية يفرز هذا النوع من الصراع جملة من النتائج منها الصراع على المواقع، الذي يعني توجه الجماعات والمؤسسات للتكتل في بعض مناطق المدينة ،يطلق على هذا القول للسكان والوظائف إلى مناطق متجانسة ومنفصلة بالتفرقة أو الفصل أو العزل.

وهناك نوعان من العزل، فالأول يستند إلى مؤثرات متداولة في التراث السوسيولوجي كالدخل، اللغة، الدين، الجنس،الثقافة،لذلك ينطوي العزل على ظهور مناطق سكنية متقدمة وأخرى متخلفة، ومناطق إثنية وأخرى صناعية...

([1]) محمد عاطف غيث-قاموس علم الإجتماع- ص143.

([2]) السيد الحسيني-المدينة-(دراسة في علم الإجتماع الحضري) ط 3-دار المعارف- 1985- ص131.

أما الثاني فيستند العزل فيه إلى التخصص ،فيقوم على أساس ميل المناشط الوظيفية المتشابهة إلى التركز في منطقة معينة ،ومن ثم يصبح العزل كعملية إيكولوجية يشير إلى التجمع في مكان واحد[1].

ونجد محمد عاطف غيث يشير إلى الفصل في قاموسه على أنه عملية إيكولوجية تصبح بمقتضاها مناطق المدينة متخصصة في نموذج استخدام الأرض أو الخدمات أو السكان.

1-6- أنماط المساكن: ونختصرها فيما يلي :

1-6-1- المسكن التقليدي: هو بناء منجز من طرف الأفراد الذين يرغبون فيه طبقا للحاجيات الاجتماعية ووفقا لقيم ومعايير تخص هذه الجماعة التي تعيش فيه،وبعد هذا النمط مشاعا في المناطق الريفية والمدنية وهو مبني بأبسط الوسائل التقليدية المتوفرة في المنطقة.

1-6-2- المسكن الجماعي: ويعني به المساكن التي تركها الاستعمار كالمجموعات السكنية المتركزة في المناطق الحضرية،وهي مصففة الواحدة تلو الأخرى،وهي مقسمة إلى أحياء ووحدات سكنية.

ولقد عملت السياسة الاستعمارية على إبعاد الجزائريين من المناطق السكنية المخصصة للفئات المعمرة، لذلك قامت ببناء مساكن خاصة للفئات الشعبية الجزائرية،حتى تتجمع وتتمركز في مجال واحد.

وبعد الاستقلال سارت الجزائر على نفس المنهاج أي بتكثير البنايات الجماعية

1-6-3- المسكن الذاتي: كان المسكن الذاتي في المجتمعات التقليدية عملا جماعيا،تتدخل في إنشائه مجموعة من العائلات وتسمى هذه الظاهرة" بالتويزة"وتمارس خاصة في المجتمعات الريفية،ولكن بدأت تقل هذه الممارسات في المجتمعات الحالية، حيث تطورت وسائل البناء وأحرزت تقدما كبيرا،وكثيرا ما يتخذ المسكن الذاتي الشكل التقليدي وذلك ببنائه على المستوى الأرض.

1-6-4- المسكن الحضري: إن الحصول على مسكن في المدينة أمر صعب في وقتنا الحاضر، وحتى يستطيع الفرد العثور عليه باستعمال كل الإمكانيات الممكنة، نادرا ما يقع على موقع يعجبه لأن ظروف الحياة أصبحت تطغى على الفرد،وأصبح هذا الأخير خاضعا للبيئة والعوامل الخارجية، نذكر منها : ارتفاع عدد السكان وخاصة في المدينة،وسوء توزيع المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة غير المخططة وازدياد الحركة السكانية،كذلك تكدس وازدحام السكان حول دائرة مراكز الشغل، وارتفاع البطالة والأزمة السكنية والمواصلات ونقص المواد الغذائية....

1-6-5- المسكن القصديري: ويعرفه أحمد زكي بدوي على أنه :"يتميز من الناحية المادية بسوء حالة المباني وضيق الطرق وانتشار القاذورات في كل مكان،كما يتميز من الناحية الاجتماعية بازدياد كثافة السكان والفقر وسوء الحالة الصحية وارتفاع نسبة تشرد الأحداث والإجرام."

([1]) حميد خروف وبلقاسم سلاطنية وإسماعيل قيرة-الإشكالات النظرية والواقع-(مجتمع المدينة نموذجا)منشورات جامعة منتوري- قسنطينة- 1999 -ص2.

كما يعرفه عبد الرحيم حفيان بأنه : "التجمعات السكانية التي تتميز بعدم الشرعية في استغلال الأراضي وكذلك عدم عقلانية البناء"، وهذا الشكل من البناء أخذ في التزايد مؤخرا.

2-التخطيط الحضري والعمراني للمدينة:

2-1- لتخطيط الحضري:

2-1-1- تعريف التخطيط الحضري:

بعد ظهور وكثرة المشاكل المتراكمة على النمو الهائل للمدن، جاءت الحاجة إلى ضبط هذا النمو ومراقبته ومحاولة معالجته وإعطاء الحلول الناجعة واللازمة لمواجهة هذا النمو فظهر التخطيط.

والذي يقول عنه "لودري" : (إن التخطيط ليس العمراني،فالتخطيط الحضري وسيلة للضبط الإجتماعي للنسق الحضري،وليس علما قيما للأشكال الجميلة الذي هو العمران،ولكن تلك العمليات التي تعمل على تغير المدينة والتحكم في نموها.) ويرى "كاسطلس" (أن التخطيط الحضري تدخل النسق السياسي في النسق الاقتصادي على مستوى معين من أجل تنظيم عملية إعادة إنتاج قوة العمل- الاستهلاك- وعملية إنتاج وسائل الإنتاج بالتغلب على التناقضات التي تظهر داخل النسق الحضري).

ويرى وحيد حلمي حبيب (أن التخطيط الحضري يهتم أساسا بالموضوعات التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية،كما أنه نشاط يمارس تحت التدريب-يعني متخصص-،فلا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح من خمسة عشر إلى عشرين عاما مما يجعل عملية التصحيح صعبة) [1].

من هذا كله يمكن القول: أن التخطيط الحضري هو مجموعة دراسات تقنية وإجراءات قانونية تسمح بمراقبة ومعرفة التطور الحضري الحاصل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية العامة والبنائية،التقنية والمعمارية وكذا ضبط نحو المجال الحضري بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع، وللسكان أكبر الفوائد.،ومن هذا ما تجعل التخطيط الحضري منطقيا للواقع وللحاجة.

2-1-2- مراحل التخطيط الحضري:

يقوم التخطيط الحضري المعاصر على مراحل هي:

أ- مرحلة جمع المعلومات (الدراسة الأولية): وتشمل جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالمعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الموقع المختار، وتتم العملية بطريقة علمية حيث يتم انتقاء المصادر كالخرائط التي ينبغي دراستها والمخططات المختلفة والنشريات الإحصائية الصادرة عن الدوائر الحكومية أو الهيئات أو مراكز البحوث....

ب- مرحلة تحليل المعلومات: تخضع المعلومات التي تم جمعها إلى الدراسة والترتيب والتحليل،فالدراسة التفحصة للمعلومات تمكن من تصنيفها وترتيبها في جداول وبيانات مختلفة،تتم معالجتها فيما بعد لاستخراج

---

(1) وحيد حلمي حبيب- تخطيط المدن الجديدة – القاهرة-دار و مكتبة المهندسين -1991-ص7.

منحنيات وجداول إستنتاجية ذات دلالات معينة تكون هي خلاصة التحليل والمفتاح الذي تتمكن بواسطته من صياغة عدة سيناريوهات توقيعية نويجب أن نتبنى الدقة والوضوح والاختصار في صياغتنا للمستخلصات.

جـــ- مرحلة الاقتراح: انطلاقا من استنتاجات وخلاصات التحليل للمرحلة السابقة يمكن للعمراني أو المتخصص في تنظيم المجال الشروع في برمجة مقترحاته من سكن وتجهيزات ومساحات خـــضراء .... وذلـــك للتجاوب مع حاجيات المدينة في المستقبل المنظور الذي ينبغي تقديره.

ويشرع بعد ذلك في عملية إبداعية لتحويل هذه البرمجة إلى تصميم عمراني يـــسمى مخطـــط الـــتعمير أو"المخطط التوجيهي العام" كما يسمى في بعض الدول،ويتم تحقيق هذا المخطط عبر مراحل متعـــددة ترافـــق مراحل تكوين المدينة.

د- مراحل تصميم المدينة: على وجه التبسيط نقول أن المدينة كمشروع عمـــراني يمـــر تـــصميمها (الاقتراح) على ثلاث مراحل صنفها أحد الباحثين[1]كما يلي :

1- مرحلة إنجاز الرسيمات:Schématisation

تعطي هذه المرحلة فكرة عامة عن التخطيط الأولى للمدينة وصورها المستقبلية الإجمالية،ويتم في هـــذا الشأن تصور إجمالي لكل منطقة من المناطق المشكلة للهيكل المديني العام(Structure générale de la ville) في شكل خطوط عريضة لكيفيات صيرورة المدينة على المدى البعيد.

وتعتبر هذه المرحلة غاية في التعقيد والصعوبة لأنها تعتمد على قدرة المصمم على الإبداع الذي لا يخضع لمعادلات هندسية، وإنما للقدرة الذاتية على الخلق والتجاوب مع البرامج والسياسات المرسومة، ومعنى ذلـــك أن العملية متوقفة على عامل الكفاءة الإبداعية.

ونشير أن البدائل هي عبارة عن تشكيلات من الاستعمالات السكنية والتجاريـــة والخدماتيـــة وكـــذا المجالات الحرة ....، ويختلف كل بديل عن الثاني بكيفيات ترتيب العلاقات بين الاستعمالات المختلفة والأحجام والأبعاد، اعتمادا على المقومات الجمالية في التخطيط سواء كانت طبيعية أو مستحدثة.

وعلى العموم تتم في هذه المرحلة دراسة الاستعمالات المختلفة والممكنة للأرض وتصور بدائل متعـــددة كحلول احتمالية تختلف الواحدة عن الأخرى بمدى قدرة كل منها على الأداء الوظيفي والأداء الجمالي.

2- مرحلة إعداد التصميمات التمهيدية:Avant projet

التطور في هذه المرحلة الرسيمات التي تم إعدادها في المرحلة السابقة بعد الاختيار النهائي إلى تصميمات تمهيدية تظهر فيها ملامح النسيج العمراني المنتظر، ويشرع بعد ذلك في دراسة التوافقات بين مختلف مكونـــات التصميم من أجل إبراز عوامل التوافق والتعارض بينها وإجراءات التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المنـــشودة وظائفيا وجماليا.

([1]) فاروق حيدر- تخطيط المدن والقرى- القاهرة-1994-ص167.

وعلى العموم فإن الاهتمام ينصب في البداية على دراسة مركز المدينة ثم يتم الانتقال الخارجي تدريجيا،وهكذا تخطط المناطق مجاليا حسب تقسيم وظائفي دون إهمال تداخل الوظائف، مما يستدعي مهارات مميزة من أجل ترتيبها وتنظيمها مجاليا بصورة متكاملة.

ونشير إلى أن المطلوب من أجل اكتمال التصميم التمهيدي،يتمثل في إعطاء إهتمام كبير لشبكة النقل والشوارع التي تمثل التقاطعات بين الأنشطة السكنية وباقي النشاطات الأخرى.

3- مرحلة التصميم النهائي:

بعد الرسيمات التمهيدية التي أعطت قدرا من التفصيل للنسيج العمراني وكذا التنسيق بين الاستعمالات المختلفة للأراضي،يأتي التصور النهائي للتصميم العام للمدينة، وهو يعبر عن الاختيار النهائي الذي يفترض فيه أن يكون أفضل الاقتراحات التي تنظم شكل استعمال الأراضي داخل المدينة.

والتصميم الأفضل هو ذلك الذي يحقق أكبر قدر من التوافق بين هذه الاستعمالات بتنظيمها معا بشكل يحقق التوازن بين الوظائف وسيولة الربط مجاليا بينها عن طريق شبكة من الطرقات.

كما أن هذا التخطيط العام للمدينة يجب أن تتوفر فيه عوامل التسيير العقلاني للمجال والاستغلال الأمثل للوقت، وتحقق فيه أكبر قدر من البعد الجمالي.

2-1-3- تخطيط المدن: وهو توجيه لنمو المناطق الحضرية كالعواصم والمدن والتجمعات الحضرية والأقاليم بواسطة دراسة تنسيقية يقوم بها مخططوا المدن الذين يكونون عادة المهندسين المتخصصين والمعماريين والمدنيين لمشروع تخطيط مدينة مثلا،وذلك على ضوء الآراء والمعلومات والبيانات التي يقدمها الاقتصاديون والاجتماعيون والأطباء والزراعيون....

وعند القيام بعملية تخطيط المدن تراعى المبادئ التالية:

أ- الشمول : حيث يجب أن تكون الخطة شاملة من حيث المدة (20 عاما) ومن حيث المعقول،أي لكل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ومرتبطة مع بعضها البعض.

ب- المرونة : يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث تسمح بتقبل الاحتياجات الجديدة التي لم تنشأ و لم تكن موجودة عند وضع الخطة الأصلية[1].

جـ-اتخاذ الجيرة كأساس للخطة : يجب أن تكون تستجيب الخطة العمرانية لأي مدينة لهذا المبدأ الاجتماعي العام، فتبقى المباني بشكل يحددها كجيرة،ويوضحها عن الجيرات الأخرى، كما يجب أن تتوفر معالمها كمجتمع كامل،كما تحل مشكلة المواصلات جزئيا.

د- التقسيم على مراحل: يجب أن تقسم الخطة إلى مراحل تسمح بحدوث التغير في المدينة تدريجيا فلا تتعطل مصالح المدينة من حيث الاعتبارات المالية والعملية.

---

(1) عبد المنعم شوقي- مجتمع المدينة في علم الإجتماع الحضري- بيروت-دار النهضة العربية- 1983-ص 191-192.

ولتخطيط المدينة أهداف أهمها جعل الأداة مستعدة ماديا للمعيشة الجماعية فتخطيط المدن يسمح بـأن النازل والمدارس والأسواق والمحلات والإدارة العامة والجامعات سوف توجد في أنسب مكـان لهـا بالنسبة لحاجات السكان، وللقيام بهذه المسؤولية الكبيرة فالعملية تتطلب فريقا من المختصين في التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والفلسفة والاجتماع والهندسة يعملون كيد واحدة ،وهذا للوصول إلى الهدف المنشود.

2-1-4- تطور تخطيط المدن : يتميز النصف الثاني من القرن العشرين بتطور تخطيط ،المدن فكثير من المدن القديمة أصبحت لا تفي بالمتطلبات العصرية لحياة السكان،ويلاحظ أن منطقة نفوذ المدينة تتسع باستمرار وأن تزايد عدد سكان المدن أسرع بكثير من تزايد عدد سكان العالم بصورة عامة،ولهذا افترضت حلولا تراعي تخطيط وتصميم المدن الحديثة وهي - المخطط الشعاعي الدائري المدمج للمدينة بدون أخذ تطوره اللاحق في المستقبل في الاعتبار(1).

- المخطط المفرق للمدينة والذي تخترقه الحدائق العريضة أو المناطق الزراعية.

- الهيكل أو التركيب الخطي للمدينة المؤلف من مناطق شريطية متوازية وهي المنطقة السكنية والمنطقة الصناعية ومنطقة مراكز المدينة ومنطقة وسائل النقل ومنطقة الراحة والاستجمام وغيرها(2).

وقد جاءت الحلول لمحاولة تركيب المدن الحديثة طبقا لنمط حياة المجتمع كله،ومسألة البحث عن أنظمة جديدة لتوزيع السكان في المدن المكتضة وتحسين طرق ووسائل مواصلاتها، وتقريب أماكن مزاولة العمل من المناطق السكنية إلى أقصى حد ممكن وخلق الظروف الأكثر ملائمة للحياة في المدن. وقد اجتهد المهندسون المعماريون في إعطاء شكل مدن المستقبل تسمح بالحصول على المطالب والظروف السالفة الذكر،مثال ذلك مخطط تجريبي لمدينة يعتمد هيكلها وتركيبها على سبع تشكيلات سكنية مصممة على هيئة إنشاءات قبية (مقببة)،نسع كل منها 15 ألف نسمة ويطلق على هذه المدينة اسم"راد سيتي " تسع كل قبة لـ:10800 شقة،ولهذه الشقق شرفات واسعة تسمح بالتعريض المثالي لأشعة الشمس وتسمح بعملية التشعير، وهناك فتحات مخصصة للتهوية والإضاءة يوجد حولها مساحة مكشوفة لراحة السكان، ومشاهدة الأرض المحيطة بالقبة(3)، وعليه فنلاحظ أن هذا المخطط التجريبي يسمح لنا بالحصول على مزايا أهمها:

أ- تحديد العدد والمساحة.

ب- النمو بواسطة التوطين.

ج- الإشراف على الأرض بما تحقق المنافع والاهتمامات الجماهيرية.

د- هذا المخطط يستجيب لمتطلبات العصر الحديث.

2-1-5- تخطيط المدينة الحديثة: علميا يمكن أن يسمى النصف الثاني من القرن العشرين بأنه عصر التخطيط وهذه التسمية ليست وصفا ولكنها واقع،فعندما تطبق مبادئ التخطيط في المدينة الحديثة تواجه

---

(1) عبد المنعم شوقي - نفس الرجع السابق-ص215.

(2) حسن عبد الحميد رشوان- المدينة(دراسة في علم الإجتماع الحضري) الإسكندرية-المكتب الجامعي الحديث.ص131.

(3) محمد عاطف غيث- التغير الاجتماعيون التخطيط- جامعة الإسكندرية-دار المعرفة الجامعية- 1987-ص178.

صعوبات تتصل بطبيعة المدن واختلافها من حيث الحجم والتخصص وكذا العقبات الطبيعية المختلفة لذا نتج نموذجان من التخطيط في المدينة الحديثة[1].

التخطيط الطبيعي (الفيزيائي) الذي يعالج الأنماط المكانية واستخدام الأرض والمساكن وخطوط المواصلات،والتخطيط الاجتماعي الذي يحاول أن يقيم وحده من كل الجماعات التي تعيش في المدينة بربطها لرباط واحد،وتخطيط المدن الحديثة التي تقوم على عدة علمية سليمة وحديثة على الرغم من أن التخطيط واحد منذ القدم.

فالرومان أقاموا مدنا عديدة لكل منها غرض خاص،أي بصفة عامة أتقنوا في إقامة الطرق وتشييد الميادين والأماكن العامة،كما أنهم زودوا مدنهم جميعا بكل وسائل الترفيه الممكنة.

إن تخطيط المدينة الحديثة محاولة لتنمية الشخصية الإنسانية المتوازنة في مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع،فساكن المدينة لا بد من أن يتخلص من الهواء الملوث والضوضاء والقذارة،كما أن وقت الفراغ المرتب على طبيعة التخصص المهني في المدينة لا بد أن يشغل استغلالا في صالح الفرد،لهذا فإن مخططي المدن الحديثة يحاولون أن يجعلوا من المدينة مكانا ملائما لحياة الإنسان على الرغم من أنهم يعتقدون أن الحلول الكاملة باهضة الثمن وفوق طاقة أي دولة من الدول، ذلك لأن إعادة تخطيط المدينة بهدمها وإعادة بنائها من جديد لا يمكن تنفيذها بالصورة التي يتخيلها المتحمسون[2].

2-1-6- التخطيط والمجتمع الحضري : مع مرور التاريخ زادت العلاقة بين التخطيط والمجتمع الحضري، فالمخطط وبعد التوسعات الحضرية الجديدة يريد أن تتوفر لديه معلومات كافية عن أصغر الوحدات التي يتركز منها النسيج العمراني للمجتمع الحضري،كالإحصاءات المقدمة من قبل الجهات الرسمية في المدينة أو مراكز المدن.

ومن خلال هذه الإحصائيات يهتم المخططون بالدراسات القائمة على المجتمع الحضري،وهذا بتوسيع نظرتهم وتعميق إدراكهم للصعوبات التي تعاني منها المجتمعات التي يعملون لأجلها،إذ تجعلهم يدركون أن نقل ذوي الدخول الضعيفة والفقراء من الجيوب المتردية التي يسكنونها إلى مناطق أفضل لا يغير من وضعهم العام لأن التخطيط وحده لا يكفي،إذ لا بد من أن يقترن بالجوانب الإنسانية ومدى تخطيط وترابط أفراد المجتمع الحضري، وظاهرة التعاون هذه تتحلى في التنظيم الخاص بتخطيط المدن،حيث يكون دور رجل الإجتماع تهيئة البحوث التي تعمل على توسيع مدى الرؤية وتعميقها بالنسبة للعاملين في مجال التخطيط والذين أصبح وجودهم ضرورة في عالم العمل والتزام المعاصر في المجتمع الحضري[3].

([1]) محمد عاطف غيث-التغير الإجتماعي والتخطيط-جامعة الإسكندرية-دار المعرفة الجامعية-1987-ص178.

([2]) نفس المرجع-ص179.

([3]) متعب منا ف جاسم-التخطيط والمجتمع-جامعة بغداد- 1976-ص220.

2-2- التخطيط العمراني:

2-2-1- تعريف التخطيط العمراني :

تغير المدينة يعتبر موضوعا أساسيا للعلوم الاجتماعية،ومن أهم المواضيع المعالجة في المدينة هو التخطيط العمراني[1].

فالتخطيط العمراني يعتبر من المصطلحات القانونية التي تستعمل لممارسة التهيئة والتعمير مما يعني أنه تعبير عن السياسة المتبعة في تهيئة مجال ما.

والتخطيط العمراني يهدف إلى التنظيم الشامل للمدن والحوافز بغية توفير ظروف حقيقية وكاملة للإنسان ليعيش وينتج وينسجم .

ومن أهم مبادئ التخطيط العمراني: الأسس العلمية الهندسية العامة للتخطيط العمراني والبناء والخطوات والمراحل الواجب إتباعها في تحضير البرنامج التخطيطي الخاص بدراسة التخطيط الحضري والتنظيم العام والتفصيلي ونظام بناء أي مجتمع.

والآن نتطرق إلى كل ما له علاقة بالتخطيط الحضري:

2-2-2- التنظيم العمراني : وهو كيفية استغلال وتسيير المجال الحضري المتركب من الجانب العقاري الذي هو أساس العمران، ويتم تجسيد التنظيم العمراني عن طريق أدوات تنظيمية والتي تتمثل في التهيئة والتعمير، فالتنظيم العمراني المحلي يخضع إلى الإستراتيجية العامة والتي تتمثل في المرافق الاقتصادية الكبرى للدولة ويراعى خصائص التراب،وتشمل الإستراتيجية العامة للدولة أولوية وطنية ثم جهوية وهي تعتبر عائقا ،ولها أيضا دورا فعالا في نفس الوقت،مثال ذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة توجد مناطق ضخ البترول- مناطق التصدير[2].

فعلى المخطط المحلي أو التوجيهي للتهيئة والتعمير مراعاة ذلك،بمعنى أننا لا نستطيع معارضة مرور أنبوب غاز على المدينة إذا كان مسطرا في المخطط الوطني للتهيئة والتعمير ،ربما مروره على مناطق سكنية يكون عائقا بحيث تحتل مساحة هامة في المدينة،وفي نفس الوقت يعود بمنفعة على سكان المدينة بحيث سمح للمدينة بالتزويد من هذا الأنبوب.

والهدف من التنظيم العمراني هو التسيير الحضري العقلاني واستغلال المجال الحضري على أحسن وجه ممكن،وعند التطرق إلى التنظيم العمراني لا بد من التطرق إلى قانون التهيئة والتعمير،وهو القانون رقم 29/90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر1990 ،يتعلق بالتهيئة والتعمير وطبقا للمادة الأولى[3]، يهدف هذا القانون إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير

---

(1) متعب منا ف جاسم-التخطيط والمجتمع-جامعة بغداد- 1976-ص220

(2) حواس سلمان محمود- أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية- السعودية-مجلة القافلة-عدد 02 مجلد 44- 1996 -ص37.

(3) حواس سلمان محمود- أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية- السعودية-مجلة القافلة-عدد 02 مجلد 44 -1996- ص37.

الاقتصادي والمواجهة بين وظيفة السكان والفلاحة والصناعة وأيضا المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتـــراث الثقافي والتاريخي على أساس مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

كما تنص المادة 2 من نفس القانون 29/90 على ما يلي : (يجري اســـتغلال وتـــسيير الأرض القابلـــة للتعمير وتكوين وتحويل الإطار المبني في إطار القواعد العامة للتهيئة والتعمير وأدوات التهيئة والتعمير والمحددة في هذا القانون) [1].

2-2-3- المؤسسات التي لها علاقة بالتنظيم العمراني : من أهم الأولويات التي اهتمت بها الدولة في الوقت الحالي هو توفير وسط ملائم تقوم الدول بتوفيره،بإعداد سياسة التنظيم العمراني وهذا بالاعتمـــاد علـــى مؤسسات مختلفة وعديدة من أهمها :

- البلدية : وهي مرفق إداري هام وضع خصيصا لخدمـــة المواطن،تتمتـــع بالشخـــصية المعنويـــة،لها الاستقلال المالي ولها أيضا الحق في التقاضي،فهي كائن قانوني وأول مرفق في هرم الإدارة الذي تخـــضع للرقابـــة الشعبية في ظل دولة القانون.

وما دام موضوعنا هو الأحياء العفوية (البناء الفوضوي) في مدينة باتنة سنتطرق إلى مدينة باتنة وبلدياتها، حيث عرفت نموا سكانيا في السنوات الأخيرة،وتوسعا عمرانيا شاسعا.

وقد عرفت بلدية باتنة في أواخر السبعينات إلى نهاية الثمانينات مخططات تنموية مختلفة منها مخططـــات تجديد بعض الأحياء،ومخططات إعادة التجديد ومخططات إعادة الهيكلة ومخططات هيكلة بعض الأحياء،إلى غاية صدور قانون 25/90 في 1990/12/01.وخلال الفترة السابقة كان مخطط العمران الرئيسي من سنة 1978 إلى سنة 1984،ومخطط عمران رئيسي من 1986 إلى 1990، ومن الأولويات التي تقوم بها البلدية: إنجـــاز قنـــوات صرف المياه وتعبيد الطرق،وإيصال الإنارة العمومية للأحياء وتزويـــدها بالكهربـــاء والغـــاز الطبيعي،وتـــوفير المواصلات للأحياء البعيدة،وتوفير أقسام دراسة جديدة.

والبلدية تنقسم إلى أقسام عديد،كل واحد منها يقوم بمهمة خاصة في إطار متكامل ومنها :

- لجنة العمران والبيئة في إطار نظافة المدينة،حيث قامت البلدية بحملات كبرى وذلك بالتنـــسيق مـــع بعض المقاولين وبعض المؤسسات العمومية،كما قامت بتطهير الأحياء من الأتربة والأوساخ.

أما بالنسبة للطرق فقد تمت تهيئة مفترق الطرق،صيانة وترميما.

كما تم تدعيم عدة أحياء بالكهرباء والغاز،وفي مجال البناء تم إنجاز وتهيئة مدارس أساسية.

- مديرية البناء والتعمير للولاية ودورها في التنظيم العمراني : يتمثل دور البناء والتعمير في المحافظة على التوجيهات العامة لأدوات التهيئة والتعمير أي دراسة وفحص مختلف الملفات وعقود التعمير طبقا لأدوات التعمير المصادق عليها طبقا لقانون التهيئة والمراسيم التنفيذية المكملة له[2].

([1]) الذيب بلقاسم- المجال العمراني والسلوك الإجتماعي-(دراسة ميدانية مقارنة حالة بسكرة) رسالة ماجستير-غـــير منـــشورة- كليـــة العمـــارة والعمران-جامعة قسنطينة-1995.

([2]) الذيب بلقاسم-المجال العمراني والسلوك الإجتماعي- المرجع السابق.

- شركة الدراسات التقنية والاقتصادية في التنظيم العمراني (Seteb) : وتعتبر هذه الشركة عمومية تقوم بعمليات الدراسة والإنجاز وتسهر على تنظيم العمران داخل المحيط الحضري للمدينة،بحيث يتقدم صاحب المشروع إلى هذه المؤسسة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا،وأول عمل تقوم به هذه المؤسسة هو الرجوع إلى قوانين وأدوات التهيئة والتعمير،بحيث تستند عليها وتعطيها التوجيهات العامة للتهيئة العمرانية للمدينة،ثم بعد ذلك تقوم بالاتصال بمختلف المصالح المختصة(الحماية المدنية،مديرية الصحة، مديرية البناء والتعمير،مديرية الفلاحة)،وللحصول على وجهات نظرها فيما تخص المشروع، ثم تقوم بجمع كافة المعطيات الخاصة بالمشروع، ثم يقوم المهندس بدراسة المشروع المتمثل في القطعة الأرضية من حيث التنظيم،حقوق البناء واستعمال الأرض،وهذا وفق دفتر الشروط،وبعد الموافقة عليه يسلم المشروع إلى صاحبه ليباشر عملية البناء والإنجاز.

2-2-4- العلاقة بين المدينة والتنظيم العمراني: للقيام بتنظيم عمران منسجم،زودت المدن بأدوات التنظيم العمراني،وهذا للحصول على أحسن الظروف الملائمة لمجتمع المدن،وفي الوقت الحالي تعرف المدن الجزائرية تحولات اجتماعية واقتصادية هامة، ويشهد المجتمع الجزائري تحولا سريعا مما أثقل كاهل الدولة، وفي المقابل تعاني الأنسجة العمرانية خطرا معماريا وعمرانيا أدى إلى تدهور بنيتها،ومعاناة مستعمليها في مدن عديدة من الوطن منها مدينة باتنة.

لهذا كرست سياسة عمرانية تمثلت في إنجاز سكنات اجتماعية تختلف صورها العمرانية ومؤسساتها، بحثا عن حل سريع لأزمة السكن وما يترتب عنها من آثار سيئة وبذلك أصبحت التغيرات الموجودة في مدننا خليطا من السلوكات الريفية والمدنية المتناقضة ،تظهر فيها مظاهر مخالفة تماما لوظيفتها ونمط الحياة الحضرية فيها،وفي دليل على ذلك مدينة باتنة،حيث تعتبرمن المدن الجزائرية التي لم تستثنى من المشاكل المعمارية والعمرانية التي خلفها الاستعمار، فوجد نمطين معماريين متقاطعين أحدهما محلي والآخر أوروبي، والذي كان له الأثر الكبير على النسيج العمراني لمنطقة باتنة[1].

2-2-5- العمران غير المخطط : هناك علاقة كبيرة بين العمران والإنسان،فالعمران يبرز لنا الحالة الاجتماعية للإنسان،وهناك كما نعرف العمران المخطط والعمران غير المخطط،فما هو العمران غير المخطط؟

لقد عرفت المدن في الجزائر توسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة،وهذا لبروزها كمركز جذب للسكان في الأرياف والمناطق المجاورة،وهذا ما سمح بحدوث النزوح الريفي وزيادة معدله،بالإضافة إلى زيادة الولادات الطبيعية،وهذه المدينة غير قادرة على استيعاب السكان مما أدى إلى حدوث أزمة السكن مما جعل الفائض السكاني يلجأ إلى البناءات الفوضوية،وغير المنظمة ،والتي يتم إنجازها بطرق عشوائية وغير مخططة من طرف الوكالات. [2]

([1]) الذيب بلقاسم- نفس المرجع السابق.

([2]) سعيد علي خطاب- المناطق المتخلفة عمرانيا وتطوير الإسكان العشوائي- القاهرة-دار الكتاب العلمية- 1993.

2-2-6- التهيئة العمرانية : يتفق الكثير من العلماء على أن التهيئة العمرانية هي البحث عن التقسيم الأمثل والأحسن لتسيير الموارد والنشاطات المختلفة (الاقتصادية ،الاجتماعية ،والصحية ،التربوية).

وتعتبر التهيئة العمرانية سياسة عامة تهدف إلى تغيير وتحسين توزيع السكان والمهن في مكان ما.

ومن بين التعاريف المتعددة للتهيئة العمرانية تلك التي اقترحت عام 1950 من قبل " كلاوديوس بوتي"(claupiusp) :(التهيئة العمرانية هي البحث في الإطار الجغرافي لفرنسا عن أفضل توزيع للسكان بواسطة مصادر طبيعية ونشاطات اقتصادية).

ويعرف الدكتور بشير تيجاني التهيئة العمرانية: بأنها (نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار والقرارات، أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي،الإقليمي أو الوطني) [1].

و عليه يمكن القول أن التهيئة العمرانية:إدارة الأهداف الطبيعية الإنسانية،الاقتصادية، والمالية والتقنية المهنية داخل منطقة ما لوظيفة استراتيجية ولسياسة تطورية.

ومن أهم أنواع التهيئة العمرانية م يلي :

-تهيئة الوسط الطبيعي: وتقوم بتهيئة الموارد الطبيعية مثل الغابات،الجبال،الغطاء النباتي، وكذا المياه من أحواض وشبكات هيدرولوجية والمناخ والتصحر والجفاف...

- تهيئة الوسط الريفي: وتقوم بتهيئة المناطق الريفية والقروية كاستصلاح الأنشطة الريفية الرئيسية بها مثل الزراعة، وتربية المواشي والمحافظة على البيئة الريفية وعناصرها.

وتعتبر التهيئة العمرانية وسيلة للتنمية وللتوسع الاقتصادي على طول المدى، ومن أهدافها:

- تنظيم نفوذ الدولة.
- نشر العقلانية الاقتصادية في النظام السياسي.
- السهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى.
- تنمية الدخول الوطنية والإنتاج الداخلي.
- إيقاف النزوح الريفي.
- تنظيم وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة.

وعليه يمكن القول أن تخطيط المدن أداة لا تتجزأ من التهيئة العمرانية لأن التخطيط المدني يشكل مجموعة من الوسائل والنشاطات التي تقررها الإرادة السياسية الإدارية حتى تتمكن من تحقيقها عبر الزمان والمكان،وذلك من أجل الوصول إلى أهداف البرامج المقررة،أي تلبية الحاجات الحاضرة والمستقبلية للسكان.

([1]) حواس سلمان محمود- أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية-نفس المرجع السابق-

خاتمة الفصل الثانـــي

إن تعرضنا لهذا الجانب يعرض لنا صورة واقعية عن مظهر وطبيعة العمران ومدى ملاءمته للعيش فيـــه وكذا يبرز لنا أهم المشاكل الذي يتعرض لها خاصة أثناء عملية التخطيط، وبذلك أخذنا فكرة واضـــحة عـــن صورة وشكل المدينة وكيفية تخطيطها وتحديثها،وكذلك علاقة التنظيم العمراني بالمجتمع وأهم المؤسسات التي لها علاقة بالتخطيط العمراني وطبيعة هاته العلاقة مما يساعدنا عند الضرورة مراجعة هذه المؤسسات لأغراض علمية طبعا.

وكذلك تعرضنا للصعوبات والعوائق في هذا المجال يبين جليا أنها السبب في بروز مثل هـــذه المنـــاطق الفوضوية أي سوء تخطيطها بتعبير أوضح.

وعند تعرضنا للتخطيط العمراني تكلمنا بإيجاز عن العمران غير المخطـــط (البنـــاء الفوضـــوي) والآن سنتطرق في الفصل الموالي إلى هذا العنصر بالتفصيل.

الفصل الثالث

مناطق البناء الفوضوي

1- تعريف البناء الفوضوي : (العمران غير المخطط) لقد شكلت ظاهرة البناء الفوضوي في السنوات الماضية اهتمام الكثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين الحضريين، لما تمثله هذه من آثار دينية واجتماعية ولما لها من دور أساسي في بناء المدن وتنظيمها.

فماذا نقصد بالبناء الفوضوي (العمران غير المخطط) :

قبل التطرق أو الإشارة إلى المفاهيم المختلفة التي تناولت هذه الظاهرة وجب علينا إبراز أهم الأشكال والنماذج التي تتضمنها والتي يعتبرها العلماء المقياس الأول في تحديد طبيعة هذا العمران .

وهذه النماذج هي :

- **الأحياء الفوضوية**: وهي الأحياء التي لا تدخل تحت نطاق المخطط الحضري الرئيسي.

ونظرا لتشعب هذه النماذج وارتباطها ببعضها البعض، فإننا سنحاول إعطاء مفاهيم عامة تسلط الضوء على ماهية هذا البناء .

ففي تعريف لاروس Larousse "يرى بأنها الأشكال الخاصة التي تمثل السكن الحضري ".

ومن خلال هذا التعريف نجد أن هذه الأحياء تمثل المظهر السلبي للسكن الحضري وهذا يعود أساسا لافتقارها لعمليات التخطيط والتوجيه والإشراف التي تجعلها لا تتماشى والمساكن الحضرية[1].

أما عمر التومي فيعرفها بأنها :مناطق لا تزيد سكانها عن كوخ من الخشب والصفيح، لا يسمح بالحياة المستقلة الخاصة لأفرادها، ولا تتوفر فيها المرافق الصحية اللازمة.

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه يصف الوضعية الفيزيقية لهذه الأحياء وخاصة الأحياء القصديرية والوسائل المادية المستعملة في بنائها والتي لا تتعدى في كثير من الأصناف الخشب والصفيح بالإضافة إلى انعدام المرافق والتجهيزات الجماعية.

وفي تعريف آخر لعبد الفتاح وهيبة يرى أن هذه الأحياء : (هي عبارة عن تواصل عدة منازل تتكون عادة من طابق واحد أو عادية تتكون من عدة أحياء ذات أزقة ملتوية تعتمد في نموها التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة....)

نجد من خلال هذا التعريف أنه تطرق للوضعية الفيزيقية لهذه الأحياء التي يغلب عليها طابع اليد على أهم الأراضي داخل المدينة، ويضيف قائلا :(إن هذه المناطق تشكل الامتداد الطبيعي نحو غالبية المدن التي بها هذه الظاهرة والتي يصبح التعامل معها بهدف تخطيطها صعبا بسبب أخذها تلك الوضعية) [2]

إن وضعية هذه المناطق الطبيعية تقف حاجزا أمام رسم سياسة تنموية لبناء المدن وتنظيمها، كما أنها تشكل الامتداد الفيزيقي لهذه المدن.

([1]) عمر التومي الشيباني – الأسس النفسية والتربوية كرعاية الشباب- دار الثقافة- بيروت.

([2]) عبد الفتاح وهيبة –جغرافية العمران- دار النهضة - بيروت- لبنان- 1973.

ويرى حسن التكلاوي: (بأنها عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف، ويعزل فيه خليطة من السكان الذين يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة.

فمن خلال هذا التعريف نجد بأن هذه الأحياء هي عبارة عن المأوى الرئيسي للنازحين من الأرياف نحو المدن والذين واجهوا صعوبات جمة في التأقلم من نمط الحياة الحضرية داخل المدينة، كما أجبرهم للإقامة في هذه المناطق التي تتميز بازدحام شديد في المباني واعتبار سكانها من ذوي المستويات المنخفضة.

فمن خلال هذا التعريف نجد بأن هذه الأحياء هي عبارة عن المأوى الرئيسي للنازحين من الأرياف نحو المدن والذين واجهوا صعوبات جمة في التأقلم من نمط الحياة الحضرية داخل المدينة، كما أجبرهم للإقامة في هذه المناطق التي تتميز بازدحام شديد في المباني واعتبار سكانها من ذوي المستويات المنخفضة .

أما عاطف غيث فيعرفها بأنها : (المكان الذي توجد به مباني أو مجموعة من المباني التي تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق).

فعاطف غيث هنا تعرض لمعظم جوانب الميزة لهذه الأحياء، فإضافة إلى وضعيتها الفيزيقية المتمثلة في ازدحام المباني، تتميز بجملة من الخصائص السلبية كالتخلف وتدهور الظروف الصحية، وما ينتج عن تلك من مشاكل اجتماعية، أخلاقية وأمنية على الفرد والمجتمع.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن أغلبية العلماء يتفقون حول عدم شرعية هذا البناء بسبب الوضعية التي يتخذها، وافتقارها لمقومات البناء الحضري، ولما يتميز به من مشاكل اجتماعية واقتصادية تؤثر سلبا على المخططات التنموية المتبعة للنهوض بالعمران الحضري مما تشكل الخطر الأكبر على أفراده وعلى المجتمع بصفة عامة.

مما سبق يمكننا أن نقدم تعريفا عاما لهذه الظاهرة: البناء الفوضوي (العمران غير المخطط): هو عبارة عن مناطق سكنية جمعت بأطراف المدينة وأنشأت من طرف سكان ذوي خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة تفتقر عموما إلى مخطط حضري رئيسي وتتميز بالازدحام الشديد في المباني والسكان وتدهور الأوضاع الصحية العامة.

2-أنواع البناءات الفوضوية: هناك ستة أنواع تندرج ضمن البناء الفوضوي وهي:

2-1- السكن غير المخطط: Habitat non planifié

هو كل بناية أنجزت دون الرجوع إلى أدوات التعمير حيث أن القانون المعمول به يفرض على كل من أراد البناء طلب رخصة بناء، فهي بمثابة سند رسمي يحدده عقد البناء، إذ يصدر من طرف البلدية (A.P.C) ويأخذ الرأي التقني من مديرية التعمير البناء والسكن (DUCH).

2-2- السكن العشوائي: Habitat spontané

ويضم نوعين من البناء:

أ- سكن عفوي هش:

ويطلق عليه اسم البناء القصديري: فهو سكن يبنى بمواد بسيطة، كبقايا الخشب، صفائح من الحديد، tôles أو الزانقل ... الخ وغيرها، وهو متواجد بشكل مذهل في المغرب الأقصى تحديدا بالمدينة Medina وفي مصر تحديدا القاهرة [1] وفي الجزائر يوجد في بعض الأحياء الضاحوية.

ب- سكن عفوي صلب

يتم بناء هذا النوع من السكن بمواد ملائمة وبالأحرى لائقة من الجانب الفيزيائي، فهي مشابهة ومطابقة نوعا ما للبنايات القانونية، لكن تبقى عفوية لانعدام تجمع المرافق الأساسية، ومقارنة مع السكن القصديري فهي تمثل مساكن محدودة للراحة، ومثل هذا النوع من السكن ينتشر بالضواحي.

3-2 – السكن الذاتي التلقائي: le logement Auto-construction

وليكن اعتبار هذا النوع من السكن من أنواع السكن الفوضوي الصلب، فهو سكن مكون أساسا من مساكن فردية تسكن بها أسرة واحدة، و تبنى هذه المساكن من طرف المالك للعقار الأرضي فهذه المساكن يتكفل بها مالكها بأكملها.

4-2 – السكن الذي يتم بدون أوراق قانونية رسمية:

يتطور هذا النوع من السكن بسرعة خارج المحيط العمراني الحضري أو يستوطن على الأراضي العمومية، والأراضي الصعبة التعمير أو البناء عليها، وذات وضعية قانونية غير محددة، مثل ضفاف الوادي، أو المحاجر القديمة Anciennes Carrières... وغيرها، مما جعل المواطن في صراع دائم مع السلطات المعنية، خاصة مع البلدية A.P.C لتسوية وضعيتها.

5-2 السكن الناقص التجهيز: habitat sous- équipé

تعتبر مناطق السكن الفوضوي دون مستوى السكن الملائم sous habitat لأنها مجردة من الكثير من التجهيزات وهذا لأنها أنجزت في مراحل تاريخية صعبة، وبالتالي لا تتوفر على التجهيزات اللازمة لذلك ونجد هذا النوع عادة من السكن في النواة القديمة للمدينة، وحالته متدهورة بسبب قدمه وعدم تعرضه لعمليات الترميم.

6-2 مراكز العبور: centre de transit

وهي مراكز جمعت فيها عائلات كثير ة تضررت مساكنها لظروف ما، وحمايتها مؤقتا إلى حين إيجاد مساكن لائقة لإيوائهم.

---

(1)- سهيلة العرباوي: تحليل لظاهرة السكن الفوضوي وغير القانوني في الضاحية العاصمية الشرقية، وأثارها على المحيط العمراني، حالة بلدية بـــرج الكيفان، مذكرة تخرج جوان، 2000، ص 8.

وجاء هذا النوع من المساكن كحل مؤقت لبعض العائلات المنكوبة إلى حين إعادة إسكانهم، وكثير منها شبيهة بالمساكن القصديرية تماما، لكن يمكن أن نشير إلى أنه هناك فرق بين مراكز العبور والمساكن القصديرية حيث أن الأول يقام بعلم من السلطات رغم أنه فوضوي لكنه يعتبر كحل مؤقت، بينما الثاني يقام في الخفاء دون علم السلطات المعنية به.

3- خصائص البناء الفوضوي: يتميز البناء الفوضوي بخصائص تميزه عن غيره من الأنماط العمرانية داخل المدينة مع الإشارة إلى أن معظم هذه الخصائص مشتركة لدى العديد من الدول وخاصة منها النامية، نظرا لتجانس وتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الممهدة لظهور مثل هذا العمران[1].

ويتفق العديد من العلماء على أن البناء الفوضوي (غير المخطط) يتميز بنوعين من الخصائص هما:

- الفيزيقية ونعني بها وضعية الحي وكذا المساكن والطرقات وغيرها....

- وخصائص اجتماعية تتمثل في انعدام جل المرافق الضرورية، كالصحية والثقافية والترفيهية .

وفي هذا العنصر سنعرض جدولا يبين أكثر هذه الخصائص والتي ستقابلها خصائص مناطق أخرى التي قد تتفق معها أو تختلف في هذه الخصائص وهي المناطق الهامشية والمشوهة (مناطق متخلفة)

لكن قبل ذالك لا بد لنا من ا لنتعرف على مفهوم عام للمناطق المتخلفة :

" مجموعة من الأكواخ والعشش المبعثرة في أطراف المدينة-بالخصوص- احتلت أراضيها بصورة غير قانونية"، ويتميز سكان هذه المناطق بثقافة خاصة تتميز عن الثقافة الكلية للمجتمع.

ونلاحظ أن تعريف المناطق المتخلفة كما سبق ذكرها لا يعتبر- البناء الفوضوي- من المناطق المتخلفة بالرغم من أن مفهوم- المناطق المتخلفة عمرانيا- تتمثل في تلك المناطق التي لم يسبق تخطيطها أو السيئ تخطيطها، ولا يشترط فيها أن تكون مناطق قديمة، لأنه من الممكن تواجدها في مناطق حديثة العمران إلا أنها سيئة التخطيط[2].

ولذلك يمكن أن يوجد تعريفا لهذا النوع من البناء والذي يشكل محل اهتمام البحث الحالي في الفقرات التالية :

إذ يشير معنى البناء الفوضوي في بعض الدراسات خلفيات اجتماعية وثقافية مميزة، وذلك بعيد عن توجيه أو إشراف هيئات التخطيط العمراني، ويتصف بتكدس مبانيه التي بنيت بمواد صلبة، وذات تكاليف معتبرة، ويتميز بأزقة ضيقة وملتوية أو محدودة النهايات، ويفتقر عموما إلى المرافق العامة كالصرف والماء والكهرباء.

ومما يزيد من تأثير هذه الظاهرة على النمو العمراني هو عدم احتفاظها بحدودها ووظيفتها بعد مدة معينة، نتيجة لزحف وامتداد الإنشاءات العمرانية إليها، لأن هذه المناطق تمثل الامتداد الطبيعي عموما، مما يجعل

([1]) محمد عاطف غيث- المشاكل الإجتماعية والسلوك الإنحرافي- المرجع السابق-.

([2]) أحمد كمال الدين عفيفي- المناطق المتخلفة عمرانيا- مجلة المدينة العربية- العدد35- جانفي 1989- ص 85.

التقيد بالتشريعات والقوانين المحددة لتنظيم عملية استخدام الأرض من الأمور العسيرة[1] وهذا ما يجعل نموها عشوائيا خاضعا للضغوط المجتمعية مما يساعد على تدهور الأوضاع البيئية والاجتماعية، كما أن هذه الظاهرة تنتشر في أغلب البلدان النامية متخذة وضعا إيكولوجيا واجتماعيا مؤثرا في حياة مجتمعات هذه الدول(مدن آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية....).

والآن نعرض جدولا لخصائص المناطق المتخلفة (الفوضوية، المشوهة، الهامشية).

خصائص مناطق البناء الفوضوي	خصائص المناطق المشوهة	خصائص المناطق الهامشية
– مناطق جمعت بأطراف المدينة وأنشأت من طرف سكان ذوي خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة،وتفتقر إلى مخطط حضري رئيسي وتتميز بالازدحام الشديد.	– يمكن التعبير عنها بأنها مناطق قبيحة المنظر إن صح التعبير، وهي مناطق غير مريحة وليست خاضعة للرقابة.	**-هي المناطق التي تقع في ضواحي المدن وتشكل ضواحيها وامتدادها العمراني–كالبناء الفوضوي– خاصة تلك التي عجزت عن مواجهة ظاهرة التوسع العمراني السريع.**
– تبدو على مظهرها القدم والهدم، وتكون مزدحمة بالسكان والمباني، وكلما تقادم عليها العهد أصبحت المنازل متآكلة وقابلة للسقوط ومع ذلك يضل يشغلها السكان،كما تتميز بضيق طرقاتها غير المعبدة وخلوها من المرافق الاقتصادية والتربوية وانخفاض المستويات الصحية لعدم حرص سكانها على نظافتها.	– تؤدي الحالة العمرانية وتدهور الأبنية من خلالها إلى تعريض سكانها والمارة بالقرب منها إلى خطر الموت، كما أن شوارعها وأزقتها تكون ضيقة، كما أنها تؤدي إلى وجود تكدس سكاني في بنايات مجاورة ومتزاحمة لا تصلح للمأوى، ونجدها تقع في أطراف المدن وتفتقد إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية.	**– تكونت عبر فترة تاريخية معينة،وتتميز بكثرة بيوتها ونجدها تعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة، كما أنها تنتشر بجوار الأودية،والأماكن المنخفضة التي تشكل مصبا للمياه القذرة أو مخارج الصرف العام للمدينة فيما يؤثر على المار فيها، وتفتقر إلى المرافق العامة كالصرف والماء والكهرباء[2].**
– سكانها يغلب عليهم انعدام الاحتكاك الاجتماعي،كما أنهم غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرغب في وجودهم في مناطق أخرى إذا انتقلوا إليها، كما أنها مناطق تتميز بالحركية وخاصة المكانية، وتتميز بارتفاع نسبة تشرد الأحداث فيها والإجرام والطلاق والسرقة.	**-لا تؤدي الكثافة السكانية فيها بالضرورة إلى نتائج اجتماعية خطيرة،وإنما الذي يؤدي إلى تلك النتائج بصورة حساسة هو شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة ضمن البيت الواحد، كما يعاني سكانها من صعوبة في الاتصال مع محيطهم بسبب النظام العمراني السائد، كما أنها تشهد لا تجانسا سكانيا من الناحية المهنية والإثنية لأنها تستقطب الوافدين بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم الجغرافية، كما تسكنها الطبقات الفقيرة ذات الكثافة الكبرى للسكان وذلك لرخصة ثمنها، كما أنها تؤدي إلى وجود تكدس سكاني في بنايات مجاورة ومتزاحمة لا تصلح للمأوى.**	**-نجدها تتميز بالكثافة السكانية العالية، وهي تشكل مستوطنات عشوائية ذات دخل منخفض،وهي تشكل اقتصاديا جزءا لا يتجزأ من اقتصاد البلد النامي، وهذا يعني أنها متخلفة عمرانيا(3)**

(1) عبد الإله أبو عياش– إسحاق يعقوب القطب–المرجع السابق–ص188

(2) د.علي بوعناقة– الأحياء غير المخططة وأثارها النفسية والاجتماعية على الشباب– رسالة ماجستير في علم الاجتماع – الجزائر 1983، ص 08-25.

(3) المعهد العربي لإنماء المدن– وجهات نظر حول أسلوب تنقل التجمعات السكانية العشوائية– مجلة المدينة العربية العدد، 22– السنة السادسة 1987، ص 75.

4- عوامل نشوء الأحياء الفوضوية(غير المخططة) :

4-1- عامل الهجرة: شهدت ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن في العقد الماضي من الزمن اهتمام الكثير من المنظمات والهيئات الدولية والعديد من العلماء لما تمثله من آثار بيئية واجتماعية واقتصادية على المجتمع، ولما لها من دور أساسي في بناء المدن وتنظيمها. [1]

وهكذا لوحظ خلال الفترة عقد العديد من المؤتمرات والدراسات لمناقشة أبعاد هاته الظاهرة، محاولة منهم إيجاد الحلول العاجلة للحد من الهجرة الريفية نحو المدن فقد عقدت الجامعة العربية مؤتمرات عدة لمناقشة مشكلات التحضر وتوطين المجتمع الريفي، وكذلك مناقشة منظمة المدن العربية لأهم الموضوعات الخاصة بالحياة في المدن وكانت نتيجة هذه الدراسات أن الهجرة الريفية تركت آثارا واضحة في النمو الحضري للمدن.

كذلك نجد الدراسات التي قام بها فخري خليل وآخرون حول توسع مدينة بغداد عام 1977م، وتشير هذه الدراسة إلى أثر السكان المهاجرين على التنمية العمرانية، وتبين أن من أسباب النمو السريع لسكان المدن هي الهجرة التي أدت إلى نمو عمراني غير منظم وترتب عن هذا النمو مشاكل تخطيطية في ميادين المواصلات والسكن، إلى جانب ظهور الأحياء الفقيرة في جوار المدينة.....

وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين 1960-1970 إلى نزح ما يقارب 200 مليون شخص إلى مدن آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو عدد ضخم بالمقارنة مع الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة لهذه الدول، والتي ليس بإمكانها استيعاب كل هذه الأعداد مما يخلق بعض المشاكل للمهاجرين الذين ليس لهم بديل سوى الإقامة عند أبواب المدن وفي أحياء هامشية تفتقر لشروط الحضرية في برازيليا عاصمة البرازيل، وكان عدد سكانها عام 1956 لا يتعدى 600 ألف نسمة ويفضل الهجرة الريفية المكثفة وصل عدد السكان إلى مليون شخص سنة 1960م بعد أن كانت خالية من السكان. [2]

وفي التجمع الحضري لمدينة طوكيو اليابانية قفز عدد السكان من 2,942,479 شخص سنة 1945 إلى8,037,084 شخص الى1955 م أي خلال عشر سنوات، و كان نصيب الزيادة الناتجة عن الهجرة الداخلية حوالي 3,220,841 شخص أي ما يعادل 70,80% والباقي هو زيادة طبيعية، أما فيما يخص مدينة القاهرة تضاعف عدد السكان في الفترة الممتدة بين 1907-1966م بثماني مرات.

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فإن الهجرة الريفية نحو المدن ليست وليدة المرحلة الحالية، بل لديها خلفية تاريخية مرتبطة أساسا بالاستعمار وسياسته خلال وجوده بالجزائر، بحيث عمل على تركيز كل أعماله التنموية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن الكبرى والساحلية مقابل ذلك عمل على تشتيت الملكية الزراعية في الريف التي تعتبر المصدر الوحيد للعائلة الجزائرية آنذاك، كما عمل على تكسير وحدة القبلية، وسارع إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم وبالتالي مصادرتها. [3]

([1]) عبد الله أبو عياش-الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية- وكالة المطبوعات- الكويت-1980.

([2]) عاطف وصفي عبد الهادي الجوهري-دراسات في علم الإجتماع الحضري- دار المعارف- مصر- 1965

(3)حمد السيد غلاب-البيئة والمجتمع- مكتبة الأنجلو مصرية-1975.

وتعود بداية الهجرة نحو المدن حسب المؤرخين إلى سنة1871م، وهي السنة التي عرفت مجيء الجمهورية الثالثة التي انتزعت السلطة من الجيش الفرنسي ومنحتها للمعمرين الذين استغلوا الفرصة للاستيلاء على الأراضي الخصبة في السهول الجزائرية. [1]

إضافة لعملية الاستيلاء انتهج الاستعمار سياسة التهجير الجماعي، وطرد السكان من الريف بعد تصاعد الثورة التحريرية، بحيث أجبروا على مغادرة أراضيهم ومداشرهم، والهروب إلى الجبال والمدن الكبرى حيث بلغ سكان هذه المدن سنة 1948 حوالي مليوني نسمة، وقبل هذا التاريخ لم تتجاوز نسبة سكان المدن إلى سكان الريف 22 % وارتفعت إلى 30% سنة 1960، حينما ارتفع عدد سكان المدن إلى 2,950,000 نسمة.وحتى بعد الاستقلال فإن هذه الظاهرة قد تفاقمت نتيجة مغادرة المعمرين للبلاد من جهة، واحتواء المدينة لأهم المرافق والتجهيزات الضرورية من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك فقر الريف.

والجدول التالي يشير إلى حجم الهجرة الريفية للجزائريين خلال الفترة (1967-1977)

البيان	1967	1977	1987	**1998**
عددا لسكان الإجمالي	11.80	14.70	16.80	**20.30**
عدد سكان المدن	03.90	05.70	7.20	**12.2**
عدد سكان الريف	**07.90**	**09.00**	**14.20**	**18.60**

من خلال هذه المعطيات نجد أن الجزائر شهدت هجرة ريفية لم تستطيع المصانع المقامة ولا التنظيمات الاجتماعية الحد منها، أو على الأقل توفير المرافق اللازمة لها، هذا ما دفع بالكثير إلى الإقامة على أبواب المدن أو أطرافها في مناطق لا تخضع للتخطيط العمراني، وتتميز بجملة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. [2]

4-2- عامل الطرد والجذب: أثارت الحركة المستمرة لسكان الأرياف نحو المدن الكثيرة من الجدل والنقاش حول الإنسيابات الكامنة وراءها ومدى تأثيرها على الواقع العمراني للمدن، مع أن أغلبهم يتفق على أن هناك عوامل طرد قوية كامنة في الريف، عوامل جذب ظاهرة في المدن.

فماذا نقصد بهذه العوامل؟ وما تأثيرها على النمط العمراني للمدن؟

نجد أن هناك اختلاف كير في فهم العلاقة بين مناطق الطرد والجذب من دولة لأخرى في العالم الثالث. ويتعين هنا الإشارة إلى المعنى الدقيق الذي ينطوي عليه هاذين المفهومين. [3]

فمنطقة الطرد تعني كل العوامل التي تجبر وتدفع سكان الريف للانتقال نحو المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى، ويمكننا تحديد هذه العوامل في النقاط التالية :

([1]) عمار أبو حوش- العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية) الجزائر.

([2]) عبد اللطيف بن أشنهو-الهجرة الريفية في الجزائر-(بدون سنة طبع)

([3]) عبد المنعم شوقي-مجتمع المدينة- مكتبة القاهرة الحديثة- القاهرة- 1967.

- فقر الريف، ويتجلى ذلك في الزيادة المستمرة في عدد السكان في الوقت الذي تبقى فيه مساحة الأرض هي نفسها.

- تفتيت الملكية، وهذا عن طريق الإرث.

الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي التي تحدث فراغا في بذرة المحصول وحصدها بالإضافة إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وحتى الطبيعية، كالكوارث ومنها الفيضانات والجفاف والانحرافات.... [1]

أما فيما يخص العوامل الجاذبة أو منطقة الجذب، فنعني بها مجمل العوامل الظاهرة في المدن والتي برزت أساسا ببروز الثورة الصناعية في أوروبا، بحيث أصبحت المدن تتوفر على مختلف المرافق الاقتصادية والتي تجعلها قبلة للنازحين الأرياف.

ويمكننا أن نحدد أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

- توفر أفضل فرص للعمل والأجر المنتظم.
- التباين الحضاري بين الريف والمدينة.
- وجود المدارس والمعاهد والجامعات التي توفر أفضل فرص التعليم.
- تكريس الصناعات بالمدينة واحتكارها للتكنولوجيا.

والأهم من هذا كله هو توفر شبكة من الطرق والمواصلات التي ساهمت إلى حد بعيد في عملية استقطاب المدن للنازحين الأرياف.

أما بالنسبة للجزائر فيضاف إلى هذه العوامل التاريخية التي كانت محورا أساسيا في تنقل سكان الأرياف نحو المدن، هذا التنقل كان اضطرابا أكثر منه اختياريا بالنظر إلى سياسة التهجير الجماعي ومصادرة أراضي الفلاحين إضافة إلى مختلف العمليات التي أدت إلى نزوح السكان نحو المدن .

ومن خلال ما سبق نجد أن العوامل الطاردة والجاذبة ساهمت بشكل مباشر في نمو المدن واكتضاضها بالسكان مقابل نقص المرافق الضرورية، لما ينتج عنه العديد من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على النمو العمراني للمدن، وعلى رأس هذه المشاكل الأحياء الفوضوية الغير مخططة بما تحمله من مظاهر البؤس والفقر والبطالة ....

4-3- عامل الصناعة : تميز العصر الحديث بزيادة المدن الصناعية في العالم والنمو مساحة وسكانا ووصول كثير منها مرتبة المدينة الميتروبوليتانية، ثم المدينة العظمى، ونظرا لارتباطه بالنمو الحضري وبحركة التصنيع، ونتيجة لما تحدثه الصناعة من آثار على الأنساق الإيكولوجية للمدن، فإن هذه الأخيرة أدت إلى ظهور ما يسمى بالأحياء الفوضوية. [2]

([1]) محمد الجوهري وآخرون-ميادين علم الإجتماع- دار المعارف المصرية- ط3.

([2]) عبد الباسط محمود حسن-علم الاجتماع الصناعي- سكينة غريب.

عن سياسة التوطن الصناعي المتبعة من طرف العديد من دول العالم ساهمت في خلق فجوة بين الريف والمدينة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التي لم تستطع التوفيق بين النمو الصناعي والنمو الحضري للمدن، مما نجم عنه العديد من المشاكل الاجتماعية. (1)

ويرجع عاطف غيث النمو الحديث للمدن والتحضر الكبير لكثير من مناطق العالم إلى الثورة الصناعية ذلك لأن اختراع الوسائل الفنية واستخدام الطاقة ونظام المصنع الحديث الذي أدى إلى اجتذاب أعداد كبيرة من الناس، سكنت في مناطق صغيرة من حيث المساحة وعالية من حيث الكثافة.

ويرجع " الجير تشارلزابرمز" سبب وجود هذه الأحياء إلى عجز البلدان التي تقوم فيها مثل هذه الأحياء على إنشاء مساكن ملائمة بقوى العمال مما دفع أجورها وهي المأوى الذي يوفره العصر الصناعي لعماله .، فقد بقي المأوى على حد تعبيره الابن اليتيم للثورة الصناعية...

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فقد لعبت سياسة التوطن الصناعي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال من خلال مخططاها التنموية دورا كبيرا في تركز المهاجرين الأرياف قرب المصانع في المدن الكبرىوتشير الإحصائيات إلى أن المشاريع التي تكونت بالمدن الكبرى(عنابة، قسنطينة، وهران، الجزائر) جذبت حوالي ألف عامل جديد، فمركب الحجار مثلا جذب إليه 30 ألف عامل. (2)

4-4- عامل النمو الديمغرافي: إن زيادة السكان في التجمعات الحضرية تستدعي توفير الظروف الاجتماعية والمرافق العامة لخلق نوع من التوازن بين هذه الزيادة ومتطلباتهم وحاجياتهم الضرورية، غير أنه ما يلاحظ على المجتمعات الحضرية بالنسبة لدول العالم الثالث أن هذه الزيادة في عدد السكان لم يصاحبها أو زيادة في المرافق والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجها هؤلاء السكان مما يخلق بعض المشاكل الاجتماعي تعد الدول الغربية من حيث أهم الدول التي تمتاز بارتفاع نسبة المواليد فنجدها منخفضة في الدول الصناعية ومرتفعة في الدول الأوروبية.

ومن حيث الحضرية نجد نصف الدول العربية يصل معدل الخصوبة فيها من 15% فأكثر،ويرتفع أكثر في الجزائر والسودان والكويت وموريتانيا والمغرب.

وتتشابه الدول العربية مع الدول النامية بصورة عامة خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى إفريقيا.

أما من حيث الحضرية نجد أن نصف الدول العربية يصل معدل الخصوبة من 15% فأكثر، ويرتفع أكثر عندما يكون في الجزائر والسودان والكويت وموريتانيا والمغرب.(1)

من خلال هذا نجد أن أسباب النمو الديمغرافي متباينة في العالم الثالث، فهي في أغلب الأحيان تعود إلى تطور الوسائل الصحية والاجتماعية.

([1]) محمد عاطف غيث-علم الاجتماع الحضري- المرجع السابق.

(2)شارلز ابرمز-المدينة ومشاكل الإسكان- المرجع السابق.

إن ظاهرة النمو الديمغرافي تنحصر أزمتها في البلدان النامية بسبب التزايد البعيد عن النمو الصناعي، مما ينتج عنه مشاكل عديدة. [1]

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي عرف أزمة حادة في مجال السكن من جراء النمو الديمغرافي الذي شهده خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال، ولهذا يعتقد أن حل المشكلة يكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق نوعية الأسرة حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية عام 1925 تقدر بـــ:1%. وارتفعت عام 1950 إلى 2%، ثم بلغت سنة 1960 (3%) ووصلت عام 1987 إلى 3,20%.

والجدير بالذكر أن فوق ذلك يقدر إحصاء 1977 إلى 1987، أن عدد سكان الجزائر سيصل إلى 24 مليون نسمة وإلى حوالي 34 مليون نسمة سنة2000، ويلاحظ كذلك أن 70% من الجزائريين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، فقد أثمرت الزيادة في النمو الديمغرافي على مختلف المستويات بحيث شهدت كثافة سكانية عالية ساهمت في ظهور ظواهر سيكولوجية كثيرة من بينها البناء الفوضوي. [2]

4-5- عامل أزمة السكن: تعاني معظم دول العالم الثالث أزمة حادة في مجال السكن والتعمير لما يمثله من تأثير على حياة الفرد من كافة الجوانب، ولقد لاقت هذه الأزمة اهتمام العديد من الدول والحكومات لإيجاد الحلول الكفيلة لعلاجها وتجنب المشاكل الناجمة عنها، وذلك يخلق من التوازن بين الزيادة في عدد السكان ومتطلباتهم من السكن، إلا أننا نجد أن معظم الدول النامية لم تتمكن من تحقيق جزء من هذا التوازن بسبب نقص في الإمكانيات المادية من جهة، ورداءة المشاريع التنموية المتبعة من جهة أخرى.

أما فيما يخص المجتمع الجزائري فإن الأزمة السكانية لها أبعادا تاريخية مرتبطة أساسا بالاستعمار وبسياسته التنموية المتبعة في تلك الفترة، بحيث لم يستطع توفير المسكن الملائم للنازحين الأرياف الذين اجبروا على الإقامة في المدن أما بعد الاستقلال حاولت الجزائر رسم سياسة سكانية تتماشى وإمكانيات الدولة الجزائرية العادية والفنية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة نموذج التنمية المتبع في تلك الفترة، والذي يرتكز أساسا على الاستثمار الإنتاجي من خلال خلق قاعدة صناعية قوية تضمن تحقيق تنمية مستقلة تخلص البلاد من التبعية الأجنبية على حساب مجال السكن الذي لم يحضى بالاهتمام والعناية من قبل السلطات الجزائرية. فمعظم المخططات كانت عقيمة من حيث إنجازها للمشاريع السكنية، فمثلا في المخطط الرباعي الثاني (1974/1977) قدرت نسبة الإنتاج من المساكن بـــ 12,43% نوهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع احتياجات السكن، وكذلك الطلبات على المساكن.

ويرجع هذا التدهور إلى العوائق والصعوبات التي سادت سوء التنظيم[3]، فمجال السكن لم يزد نصيبه عن 8% من إجمالي الاستثمارات.

([1]) حسن الساعاتي-دراسات في علم الإسكان-

([2]) عبد الحميد دليمي- أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة-

([3])عبد الحميد دليمي- نفس المرجع السابق-.

5- أسباب انتشار البناء الفوضوي:

هناك العديد من الأسباب التي تساعد على انتشار هذا النوع من البناء وتطوره ويمكن إدراجه ضمن الأسباب التالية:

5-1-الأسباب السكنية:

لعبت حركة السكان والكثافة السكنية وكذا الهجرة وسرعة النمو السكاني دورا كبيرا في إخلال التوازن بين الطلب على مختلف الحاجيات والعرض المتوفر عليها، وبالتالي إلى زيادة الحاجة لطلب السكن.

5-2-الأسباب التاريخية:

كما هو الحال في الجزائر كان سبب ظهور المساكن الفوضوية مرتبة بظهور الاحتلال الفرنسي سنة 1830، والذي عمد إلى تغيير نظام الملكية هفي الريف الجزائري، وهذا لإرغام السكان للهجرة فتنقلوا إلى المدن، حيث أقاموا بحوافز المستوطنات الأوربية في أماكن حددتها الإدارة الفرنسية.

5-3-الأسباب الاقتصادية:

إن لاتساع الأعمال التجارية وتنوعها وظهور الصناعة والمصانع داخل المناطق السكنية والضغط الهائل للسكان في المدن، قد أدى إلى ارتفاع قيمة الأرض التي تحتاجها الأنشطة الصناعية الجديدة من جهة، مع بقاء الأجور التي يتقضاها العمال البسطاء منخفضة من جهة أخرى، هذا ما دفع بالفئة الأخيرة إلى فئة البسطاء بالإقامة في المناطق السكنية المهملة مجبرين بالعيش فيها.

5-4- الأسباب السياسية:

وتتمثل في عدم وجود أجهزة كافية تتوفر على الوسائل الكفيلة بتحسين طرق تسيير ومراقبة التوجه والنمو العمراني، كذا التأخيرات المسجلة على مستوى تسيير المجال الذي لا يتماشى مع الحركة العمرانية والحركة الاقتصادية كذلك عجز التحكم في العقار وضبط توجهات استغلاله وذلك بتطبيق قوانين التعمير تطبيقا محكما واحترام معاييرها.

5-5 الأسباب الاجتماعية:

في إطار التعرف على أسباب انتشار هذا النوع من السكنات تعرف الطلبة على سبب وعامل حساس حيث أنه أثناء العمل الميداني تبين للطلبة أن معظم الأحياء المتواجدة في مجال الدراسة تكاد تسمى بحي العائلة كذا.... أو العائلة كذا...، حيث أن معظم الأحياء تضم نفس العائلة مثلا: حي عائلة عاشور، حي عائلة فرحاتي، حي عائلة سعيدي، حي عائلة جلال، حي عائلة معوش، حي عائلة الصيفي، حي عائلة خليفي...، وهذا راجع إلى ملكة الأراضي.

6- مشاكل النمو الفوضوي العشوائي وأثره على مجتمع الفرد :

6-1- مشاكل عمرانية : وتتمثل في:

- تداخل استعمالات الأراضي في المناطق العشوائية تعتبر من أهم المشاكل، حيث تتداخل الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية مع المناطق السكنية العشوائية، فنجد مواقع هذه الأنشطة المتنوعة عبارة عن محاولات تجارية مختلفة النشاطات إلى جانب ورش حرفية وانتشار أكوام القمامات.

- افتقار معظم هذه المناطق إلى البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، كما أنه لا تتوفر فيها المقومات الصحية، كالإضاءة والتهوية، إلى جانب افتقارها إلى الخصوصية والهدوء.

- إن شبكة الطرق لا تعتمد على أسلوب علمي، ومعظم هذه الشوارع ضيقة لا تتناسب وإرتفاعات المباني المقامة عليها، وكذا الكثافة السكانية . كما أنها متعرجة مما يصعب معه نظام شبكة المواصلات وسهولة المرور.

6-2- مشاكل اجتماعية واقتصادية :تعاني معظم المناطق العشوائية من بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أهمها :

- ارتفاع معدلات الجريمة، مما يفقدها المضمون الإيجابي للسكن باعتباره الحيز الفراغي الخاص بالإنسان، والذي بدوره يوفر له أهم احتياجاته الأساسية كالأمن والأمان والحماية.

-ارتفاع معدلات التكدس السكاني مما يؤدي إلى وجود وحدات سكنية، بل غرف أحيانا تسكنها أكثر من أسرة واستخدام أسطح المنازل والأحواش لغرض السكن.

- تدني المستوى الأخلاقي وانعدام الإحساس والشعور بالخصوصية.

- افتقار نسبة كبيرة من هذه المناطق إلى الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية وكذا افتقادها للمساحات الخضراء وأماكن الترفيه واللعب وعدم وجود أي متنفس للسكان وسط التكدس من المباني ويعتبر الشارع هو المكان الرئيسي للترويح.

- غالبية مساكن الامتدادات العشوائية غير صحية، حيث لا تتوفر فيها مقومات الصحة العامة من ناحية التهوية مما يساعد على سرعة انتشار الأوبئة.

- عدم وجود احتياطيات أمنية كافية لمواجهة المشاكل الرئيسية التي تنتج أحيانا كالحريق أو انتشار الأمراض، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الكثافة المكانية وعدم وجود الفراغات الفسيحة.

- انخفاض مستوى المعيشة الناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع عدد أفراد الأسرة.

- ارتفاع معدل البطالة في هذه المناطق.

6-3- مشاكل ديمغرافية : إن تزايد عدد السكان في مناطق معينة دون غيرها قد خلق عدة مشاكل ضاعفت من اختلال التوازن وحركة تعمير فوضوية، فتركزت أعداده هائلة من السكان في منطقة معينة، وارتفاع معدلات الخصوبة أدى إلى ظهور المساكن القصديرية والأحياء المتخلفة.

ومن الأسباب المؤدية إلى هذه المشاكل الديمغرافية هي مشكلة الهجرة نحو المدن للبحث عن مستوى معيشة أفضل، وفرص عمل ومكاسب أكثر، دون المبالات هنا بما سينجر عن هاته التكدسات السكانية.

7- السياسات والبرامج المتبعة لمواجهة ظاهرة البناءات الفوضوية:

7-1- سياسة بعض الدول اتجاه البناء الفوضوي:

خلال العقود القديمة الماضية طرحت مشكلة الماضية طرحت مشكلة ال؛ياء الفوضوية في مجتمعات العالم الثالث، أنها كواحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها، فالبيانات الدولية العديدة تشير من حين لآخر تزايد هذه الظاهرة على الرغم من تعاظم الاستثمارات البشرية العامة والخاصة في مجال الإسكان الحضري بوجه عام. (1)

ولقد بات واضحا الآن أن هذه الأحياء ليست مجرد مشكلة هندسية فنية يمكن حلها بتصميمات معمارية أفضل، وتكنولوجيا أكثر تقدما، إنها مشكلة فائقة التعقيد، تتداخل فيها شبكة ضخمة من العوامل والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفنية والسكانية.

إن سوء الأحوال السكنية وتقدمها، وتفاوت الأوضاع السكنية بين طبقات المجتمع، وبين حضره وريفه وكذلك نوعية المساكن القائمة واختلاف أنماطها تعبر جميعا عن أوضاع اجتماعية وسياسية لبلد ما.

ولقد كانت دراسة السكن والإسكان من المحاور الأساسية للعديد من الدول والحكومات عبر العصور لرسم سياسة سكانية عامة في مجال الإسكان، والقضاء على الأحياء الفوضوية، وذلك لإزالتها أو باتجاه طرق ووسائل تتماشى وإمكانيات الدولة المادية والفنية، وهكذا شكلت ظاهرة الأحياء الفوضوية عاملا أساسيا من عمليات التنمية للعديد من الدول النامية وحتى المتقدمة.

ففي انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية كانت هذه الأحياء عاملا مهما في الإصلاحات الخاصة بالسكن في كلتا الدولتين، ففي القرن التاسع عشر هزت التقارير والتحقيقات لهذه الأحياء الضمير البريطاني، وكانت وجهة النظر الرسمية تتمركز بوجه عام على أساس أنه يجب أن تمنح إقامة مثل هذه الأحياء في المستقبل، أو أن تزال الأحياء القديمة حاليا بالسرعة الممكنة. (2)

فقد صدر في 1930 قانون إزالة المساكن القديمة، وبسرعة قامت السلطات المحلية ببناء مجموعات سكنية ولاسيما في المناطق التي أزيلت منها المساكن القديمة وكان من نتائجها أن انتقلت الأحوال المعيشية التي كانت سائدة في المجتمعات المتخلفة إلى مجموعات سكنية جديدة، ونجحت في إعادة إسكان 60% من الأسر السابقة، وفي عام 1954 كان المخططون في أوكرايغانا المدربون تدريبا بريطانيا، وأصدقائهم من الوطنيين، يميلون إلى تطهير المدن من الأحياء الفقيرة على الرغم من وجود أزمة حادة من الإسكان، وقد كانت باهضة النفقات ومخيبة للآمال مما اضطر الحكومة عام 1962 إلى الاتجاه نحو حلول أخرى. (3)

---

(1) السيد الحسيني-الإسكان والتنمية الحضرية- مكتبة غريب.

(2) تشارلز ابرمز-المدينة ومشاكل الإسكان-دار الأفق الجديدة- بيروت- (بدون سنة طبع).

(3) محمد طلعت عيسى-فلسفة التغيرالمخطط- مكتبة القاهرة الطبعة الأولى.

أما في تونس فقد شرع في تنفيذ برنامج عمليات الملجأ عام 1954، ويقضي هذا البرنامج باستبدال مساكن معينة وثابتة بالمساكن القديمة، وتقدم الحكومة منحة نقدية لشراء المواد اللازمة لوحدة السكن الأساسية والمؤلفة من غرفة واحدة، ومطبخ ومرحاض وجدار يحيط بقطعة الأرض، ويساهم شاغلوا المساكن بوضع اليد بعملهم، ويمكن توسيع وحدة السكن الأساسية بإضافة غرفة ثانية وذلك في حالة تحسين ظروف السكان الاقتصادية. (1)

وفي بورتوريكو يقدم البرنامج الريفي للإسكان على أساس إنشاء قرى جديدة وإعادة تخطيط قرى أخرى وبنائها من جديد ولا تختار إلا أرباب الأسر الذين يعيشون في مساكن غير واقية، والقادرون على تشديد القروض خلال 10 سنوات، والموافقة على هدم المساكن القديمة عند توفر المساكن الجديدة عند توفر المساكن الجديدة وأن يساهم كل واحد منهم بعمل يوما واحدا أثناء الأسبوع ويوم آخر في العطلة الأسبوعية.

وهكذا انتهجت معظم الدول النامية وحتى المتقدمة سياسة إزالة أو هدم الأحياء.

إلا أن هذه السياسة كانت ترتبط أساسا بمشروعات للتطير الحضري أو إعادة تقسيم مناطق المدينة على نحو يحقق الأهداف التخطيطية، وقد لوحظ ان عددا من برامج التطور الحضري لا زالت لم تتمكن بالفعل من مواجهة احتياجات السكان الذين أجبروا على ترك مساكنهم العشوائية، وذلك لأن المساكن الجديدة التي انتقلوا إليها لم تكن ملائمة تماما لهم، إما بسبب بعدها عن أماكن العمل أو بسبب اضطرابهم لدفع إيجارات المساكن في أوقات معينة، أو بسبب ضيق مساحتها أو عدم ملاءمتها للاحتياجات الأسرية، وقد يكون ذلك بسبب عودة السكان تدريجيا إلى أحياء أو مناطق مشابهة للأحياء التي نقلوا منها.(2)

وفي السنوات الأخيرة تعرضت هذه السياسة لانتقادات كثيرة ليست مرتبطة بتحسين أوضاع سكان هذه الأحياء، ولهذا وضعوا بدائل جديدة تعتبر أكثر موضوعية من هذه السياسة ومن أمثلتها سياسة الإسكان الحكومي، التي تتجلى في كون الحكومات تقوم ببناء مساكن شعبية لمواجهة احتياجات السكان بحيث تدخل هذه المساكن في إطار التخطيط الحضري الحكومي، تنطوي على تغيرات بالغة التعقيد، وتشير بعض تجارب العالم الثالث إلى أن الحكومات تشرع في إقامة مباني مرتفعة ذات مواصفات معمارية معينة دون أن تأخذ في اعتبارها حاجات السكان الأساسية، وربما كان الخطر الأكبر من سياسة الإسكان الحكومي الشعبي هو أنها قد تحصل على دعم مالي كبير يأتي من ضرائب غير مباشرة من الأفراد، دون أن يحصلوا على نصيبهم العادل من المساكن، وأمام هذا الفشل لسياسة الإسكان الحضري ظهرت سياسة تجديد المدن التي تنص على أن تستولي الحكومة على مساحات كبيرة من الأرض وتعيد تخطيط المنطقة وتستخدم جزء منها في مشاريع عامة، وقد أخذت بهذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية ثم أخذت بها الدول الأوروبية كفرنسا ثم انتقلت إلى الدول الأقل نموا. (3)

---

(1) تشارلز ابرمز–نفس المرجع السابق–

(2) محمد طلعت عيسى– المرجع السابق

(3) السيد الحسيني–الإسكان والتنمية الحضرية–مكتبة غريب.

وتشير التجارب التي مرت بها و.م.أ، وأوروبا وبعض الدول الأقل نموا إلى أن مشاريع تجديد المدن يمكن أن تكون أداة فعالة في العمليات إذا وفرت لها الإمكانيات المادية والفنية والبشرية، وعلى هذا يجب أن لا تستعمل في تطهير المدن من الأحياء الفقيرة فقط بل يجب أن تستخدم لجعل المراكز الرئيسية في المدن أكثر نفعا في التنمية القومية.

هذا عن الدول المتقدمة والنامية أما عن دول العالم الثالث نجد في تونس شرع في تنفيذ برامج الملجأ سنة 1954 ويقضي هذا البرنامج باستبدال مساكن معينة وثابتة بالمساكن القديمة،وتقدم الحكومة منحة نقدية لشراء المواد اللازمة لوحدة السكن الأساسية والمؤلفة من غرفة واحدة،ومطبخ ومرحاض وجدار يحيط بقطعة الأرض،ويساهم شاغلوا المساكن بوضع اليد بعملهم،ويمكن توسيع وحدة السكن الأساسية بإضافة غرفة ثابتة وذلك في حالة تحسين ظروف السكان الاقتصادية.

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري خرج من الوضعية الاستعمارية بإمكانيات فنية ومادية محددة، وبمشاكل كبيرة وقفت حاجزا أمام وضع سياسة تنموية كفيلة للخروج من هذه الظاهرة، فكانت أغلب اهتماماتها في تلك الفترة لا تتعدى برامج الوقاية من العلاج، كما في جانفي1963 لأحد أحياء العاصمة "واد أوشايح" الذي كان حدثا يفتقد لأهم المرافق والتجهيزات الضرورية وبعد سنتين من الإصلاح تم إنشاء مدرستين ومستوصف، وحددت حوالي 500 مسكن. [1]

بعد تجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الجزائر انتعشت المشاريع التنموية في مجال الإسكان وانتهجت الحكومة الجزائرية سياسة المخططات التنموية التي جعلت في أغلب أبوابها مجالا رحبا للمشاريع السكنية، وتتفق وجهة نظر المسئولين آنذاك في تحسين ظروف السكان بالجزائر، وإزالة الأحياء غير المخططة.

ولقد انتهجت في البداية سياسة الإسكان الحكومي لذوي الدخل الضعيف وكذا الفقراء، فشل إلا أن البرامج السكنية لم يكتب لها النجاح نتيجة للعديد من العوامل منها خاصة ارتفاع تكاليف إنشاء هذه المساكن.

وأمام فشل سياسة الإسكان الحكومي تبنت الدولة الجزائرية سياسة تجديد المدن من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدة سياسات بناءة، كسياسة المسكن القابل للتطوير، والذي أنشئ خصيصا لإزالة الأحياء غير المخططة(الفوضوية) إلا أنه ما يلاحظ على هذه السياسة هو هذه المساكن هي بعيدة عن المراكز الحضرية من جهة، وافتقارها لشروط الحياة من جهة أخرى، مما ينجم عنه مستقبلا عدة ظواهر ومشاكل اجتماعية أخرى .

إن الجزائر بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية المؤهلة التي تستحوذ عليها بإمكانها وضع سياسة تنموية في مجال الإسكان تكون أكثر واقعية وعقلانية وتلم بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلا يكفي لإنشاء مساكن بأعداد كبيرة لحل الأزمة، بل يجب كذلك أن ننظر لمتطلبات السكان واحتياجاتهم الضرورية في مختلف مشاريع الإسكان التنموية.

([1]) عبد الحميد دليمي–النمو الحضري وأزمة الإسكان–نفس المرجع السابق–.

7-2- البرامج المسطرة لمواجهة مشكلة البناءات الفوضوية وأساليب علاجها:(1)

إن المدخل السليم لعلاج هذه الظاهرة يجب أن يرقى إلى مستوى المشكلة وحجمها، لذا فإن مواجهتها والتحكم فيها يجب أن يسير في مراحله الأولى وفق محورين أساسيين :

1- علاج وقائي استراتيجي غير مباشر.

2- علاج مباشر على أرض الواقع.

فأما بالنسبة للمحور الأول: فيجب أن يعتمد هذا العلاج على تفادي المشكلة عند حدوثها بتهيئة المدن مسبقا لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة والناتجة عن الهجرة، وذلك وفق برنامج وخطط المدن مسبقا لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة والناتجة عن الهجرة، وذلك وفق برنامج وخطط تنموية ذات نظرة موضوعية وعلمية للمستقبل، وسنورد الآن أهم النقاط التي يجب أن يقوم عليها هذا المحور وهي :

- دراسة واقع المدن(دراسة ديمغرافية) ووضع برنامج لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل مدينة وقدراتها وحجمها السكاني.

- العمل على إيجاد السبل الكفيلة بكبح وتيرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك عن طريق رسم سياسات وبرامج تنموية من شأنها أن تعمل على توفير شروط الاستقرار في الريف وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- اعتماد قانون الضمانات الزراعية للفلاحين وتأمين منتوجاتهم بحيث يستفيدون من تعويض لمنتوجاتهم ومحاصيلهم التي تعرضت لكوارث طبيعية.

2- تخفيف إجراءات الحصول على القروض مع تخفيض نسب الفوائد.

3- وضع سياسات تحمي المزارع من استغلال التجار المضاربين والسماسرة.

4- إدخال المكننة الزراعية وتسهيل شروط الحصول عليها.

5- شق الطرق الزراعية.

6- توفير نوع من التكامل الخدمي بين الريف والمدينة من خلال تزويد المناطق الريفية ببعض المرافق والخدمات الأساسية كشبكات المياه، الكهرباء، إنشاء المؤسسات التعليمية، ومراكز التكوين المهني.

أما المحور الثاني : فإن العلاج المباشر على أرض الواقع يتمثل في التعامل مع المشكلة كما هي، وإنقاذ الوضع القائم من مزيد من التردي عن طريق الارتقاء بهذه المناطق نحو تنظيم عمراني قابل للتصنيف وذلك عن طريق:

- حصر المناطق والأحياء الفوضوية مساحيا وموضعيا.

- تصنيف البناءات حسب حالتها وتاريخ نشأتها وكذا طابعها العمراني ونمط بناء المستعمل

---

(1)- د. عبد العزيز بوودن-المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر- (حالة مدينة قسنطينة) أطروحة دكتراه دولة في علم اجتماع التنمية- 2001-2002- جامعة قسنطينة.

ويلي ذلك مباشرة اعتماد أحد الأسلوبين في ضوء الحصر والتصنيف.

-أما الأسلوب الأول فيقتضي الهدم والتعويض.

-وأما الأسلوب الثاني فيتطلب التشذيب والتنظيم.

1- أسلوب الهدم والتعويض : ويتبع هذا الأسلوب عادة في إزالة البناءات المعرضة للانهيار، أو البناءات ذات النمط القصديري بحيث يتم ترحيل هؤلاء السكان إلى سكنات لائقة كتعويض لهم، ويلي ذلك عملية إزالة وهدم أجزاء البناءات، ويتم تهيئة المكان لقيام مشاريع أنفع.

2- أسلوب التشذيب والتنظيم: والذي يتبع في المناطق التي تكون فيها المساكن صالحة نسبيا من حيث سلامة الهيكل وملاءمتها صحيا، كما يتبع هذا الأسلوب بخطوات تنظيمية حضرية تهدف إلى تحويل الأحياء الفوضوية إلى أحياء سكنية حضرية يتم فيها توفير :

-مختلف التجهيزات الخدمية والمرافقية.

-تهيئة المساحات الخضراء وفضاءات اللعب.

- تهيئة الشوارع والممرات والمساحات العمومية.

إن أساليب العلاج السابقة الذكر لم تلقى الشروط اللازمة لتنفيذها على مستوى المدن التي تعاني من الظاهرة، وقد يعود عدم الاهتمام هذا من قبل السلطات المعنية إلى الحجم المتزايد للظاهرة، مما قد يزيد من تشويه النسيج العمراني لمدننا من جهة، الأمر الذي جعل السلطات المركزية تعتمد سياسة البرامج الخاصة، وكذلك البرنامج الوطني للقضاء على البناءات الفوضوية.

7-3- البرنامج الوطني للقضاء على النمط الفوضوي والقصديري:(1)

ظهرت في الفترة الأخيرة إدارة سياسة قوية للتخفيف من معاناة سكان الأحياء الفوضوية، خاصة سكان الأكواخ القصديرية وضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية، وهذا من خلال تطبيق البرنامج الوطني الخاص بإزالة هذه الأكواخ عبر التراب الوطني، ومن أولوياته في المرحلة الأولى الشروع في تهديم 100 حي عبر مختلف مناطق الوطن .

وللتذكير فإن هذا البرنامج الطموح الممول من طرف البنك العالمي بقرض تبلغ قيمته الإجمالية 150 مليون دولار، والذي كلفت وزارة السكن بتطبيقه منذ شهر جانفي 1999، ويتضمن إزالة 870 حيا قصديرياعبر12 ولاية وهي(وهران بسبع مواقع، عنابة بثمانية قسنطينة بثلاث مواقع- في كل من بلديات عين عبيد، الخروب، قسنطينة-أما تيبازة فبستة مواقع، البليدة بخمسة وتبسة بعشرة وقالمة بثمانية نالمسيلة بعشرة إلى جانب البويرة والمدية بأربعة مواقع، وأخيرا الجزائر بخمسة مواقعمع العلم أن تكلفة المصاريف المتعلقة بهذه العملية بلغت 164,767,890,00 دج، وهذا كان إلى غاية 2000/03/31، أما بالنسبة لأشغال الإنجاز لهذا البرنامج فإن هناك ثمانية مشاريع هي الآن في طريق الإنجاز على مستوى ولاية عنابة، قسنطينة، تيبازة، في حين ينتظر أن

(1) بوودن عبد العزيز- نفس المرجع السابق-

تنطلق أشغال سبعة مشاريع أخرى خلال نهاية السنة الجارية، مع العلم أنه تمت دراسة 84 مشروعا على المستوى الوطني .، وتمت الموافقة على22 مشروعا منها ن وذلك من طرف لجنة البنك، ويبقى 24 مشروعا قيد الدراسة.

ولقد استهلكت هذه المشاريع حتى الآن مبلغ 2300,000,00 دج، وتتوقع المصالح المعنية ارتفاع هذا المبلغ إلى7200,000,00 دج، وكان هذا إلى غاية ديسمبر2000 .

وتجدر الإشارة إلى أن تمويل هذا البرنامج يعتمد على ثلاثة موارد وهي إعانة الدول بالنسبة لذوي الدخل المحدود، ومساهمة المستفيدين بغية كسب ملكية السكن وكذا مشاركة الجماعات المحلية التي تبادر بالمشروع.

كما تم تسطير برنامج لإنجاز 6000 مسكن مخصصة للقضاء على الأحياء الفوضوية ولائيا.

وفي إطار النظام الجديد الذي أقرته الحكومة ودخل حيز التنفيذ عبر عدد من الولايات التي تعاني أزمة حادة(البيع عن طريق الإيجار)فقد انطلقت عملية البناء بعد أن تم التسجيل الأولي لسحب الوثائق وذلك على مستوى وكالة تحسين وتطوير السكن "AADL " والتي يلتزم فيها صاحب الطلب للسكن حالة موافقة اللجنة المشكلة لهذا الطلب بدفع مبلغ يتحدد وفق عدد الغرف التي يرغب في الحصول عليها وهي نسبة أولية، ليتم دفع باقي مبلغ الشراء بالتقسيط وعلى مدى 20 عاما (وللمشتري الحرية في تسديد المبلغ بأكمله في أي وقت).

إضافة إلى هذا هناك أيضا البيع التساهمي، ويتم فيه تسديد جزء من مبلغ السكن وتسلهم الدولة بـــ 50 مليونا والباقي يسدد من طرف المستفيد وإن بقي جزء آخر فعن طريق البنك، ويسدد لاحقا كل شهر في شكل أقساط.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال ما سبق بات لنا أكثر وضوحا عن طبيعة وواقع الأحياء الفوضوية، وما يميزها عن الأحياء المتخلفة الأخرى، وأهم العوامل التي ساعدت على ظهورها وانتشارها، وكذا ما تخلفه هذه الأحياء من مشاكل تعود سلبا على الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه، ولا يتوقف التأثير هنا على المستوى الاجتماعي فقط، بل أيضا على التنمية العمرانية، حيث تقف ظاهرة البناء الفوضوي كعائق أمام تحقيقها.

وهذا ما سنعرضه في الفصل الموالي، حيث سنتحدث عن التنمية العمرانية ومعوقاتها، والتي تعد ظـــاهرة البناء

الفصل الرابع

التنمية العمرانية للمدينة ومشكلاتها

1- التنمية العمرانية في الجزائر ومشكلاتها:

1-1- تحليل تاريخي لظاهرة البناء الفوضوي:

خلال الاستعمار الفرنسي نجد الخريطة العمرانية مقسمة إلى:

أ- مدن صغيرة في مجملها، وتتسم ببناءات حديثة وفيلات عصرية يسكنها العنصر الأوروبي من المعمرين والتجار والقادة الاستعماريين.

ب- إن هذه المدن مطوقة بحزام طويل وعريض من البيوت القصديرية والطينية التي تأوي المواطنين الجزائريين.

جـ- كما كانت هناك في نفس الوقت حالة القرى والأرياف متردية مما تعانيه المجتمعات السكنية من بؤس (أكواخ، بيوت من طين وقصدير وخشب) أما السكن اللائق فيكاد يقتصر على فئة من الأوروبيين والمعمرين ورجال الدرك.

ورغم السياسات السكانية التي كانت تنظر لتحسين ظروف معيشة الجزائريين إلا أنها لم تطبق بتاتا، مثل مشروع قسنطينة الذي شهد بعض التطبيق فقط، وذلك لما كانت تشهده فرنسا من ضغط في الجزائر، حتم عليهم بإجراء بعض التحسينات.

ونستطيع تحليل الوضعية الإسكانية في الجزائر منذ الثلاثينات السنة الأخيرة للاستعمار أي من 1930 حيث ازداد عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة بشكل سريع، هذا النمو الكبير لسكان الحضر نتج أساسا عن عملية النزوح التي قام بها الفلاحين نتيجة لسياسة التشريد والتهجير التي مارستها فرنسا على الفلاحين من أجل امتلاك الأراضي وإعطائها للمستوطنين.

وخلال 60 عاما ارتفع عدد الجزائريين النازحين من الأرياف بعشر مرات بالنسبة لخمس مدن التي تحتوي من سنة 1986 مائة ألف ساكن.(1)

والجدول التالي يبين لنا تطور سكان الخمسون مدينة الجزائرية. (2)

السكان الحضريين لـ 50 مدينة			
السنة	1900	1930	1959
أوروبيين	405,000	630، 000	850,000
جزائريين	310,000	590,000	2,100,000
المجموع	**715,000**	**1,220,000**	**2,950,000**

(1)فرحي فرحات–البناء غير المشروع وتسويته على مستوى ولاية قالمة – المدرسة الوطنية للإدارة (1986 - 1987) الجزائر.

(2)فرحي فرحات – نفس المرجع.

لقد كان معظم السكان الجزائريين يقطنون مساكن سيئة غير صالحة، لا تتوفر على المرافق الضرورية، وأما وضعية مساكنهم كانت رديئة، وخاصة إذا علمنا أن هناك 45 ألف مواطن في 45 مدينة حضارية يقطنون في أحياء قصديرية وخيام، بينما نلاحظ العكس بأن هذه الظاهرة تنعدم نهائيا عند الأروبيين.

أما بعد الاستقلال اعتمدت سياسة الإسكان في الجزائر على الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى: إن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين يعني توفير إمكانيات جديدة للسكن أمام المواطنين، بتسليم ما كان يسكنه الأوروبيين.

الفرضية الثانية :إن الاستقلال الوطني، وتأميم الأراضي التي كانت بحوزة المستعمرين يمكن أن تساعد عدد سكان الضواحي القصديرية في الرجوع إلى الريف ومزاولة النشاطات الزراعية، تحقيق إعادة الهجرة بما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السكن في المدن والمراكز الحضارية.

ومن خلال هاتين الفرضيتين يتضح الاتجاه العام في ميدان الإسكان ويتمثل في :

– إعادة بناء القرى التي هدمت أثناء الحرب بهدف تسهيل الهجرة المعاكسة على الريف.

–تأجيل المشاريع الإسكانية الجديدة في المدن والعمل على الاستفادة من مساكن الأوروبيين التي تركوها بعد رحيلهم وتوجيه الإمكانيات المالية المتاحة لإنشاء وحدات إنتاجية مباشرة.

مع أن الدولة قامت بإعمال بعض المشاريع الإسكانية التي توقف المعمرون عن إنجازها أثناء المخطط الثلاثي(69/67).

إلا أن هناك نسب في بروز ضغط في مجال السكن، وانعكست آثار هذا الضغط على أرض الواقع، وأول ما ظهر بالجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، وفي المرحلة الثانية كل المدن، وكل هذا بسبب ضعف البرامج المقررة لبناء المساكن قياسا بالطلب عليها.

وبالرغم من انعكاس آثار هذه الأزمة على أرض الواقع، فلم تولي هذه القضية مركزها بين انشغالات الدولة إلا في السنوات الأخيرة ومن جهة أخرى نلاحظ السياسات التنموية المتبعة من طرف الحكومة خلال السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى نلاحظ السياسة التنموية المتبعة من الحكومة خلال السنوات الأولى من الاستقلال لم تعطي أهمية كبيرة للمناطق الريفية رغم ما عانته هذه المناطق من تخريب وتشريد، حيث بقيت على حالها و لم تستفد من برامج تنموية، فبقيت محرومة ومعزولة من المرافق الضرورية، كالطرقات والمدارس وقاعات العلاج، والكهرباء.....[1].

مما أدى بسكان هذه المناطق إلى الهجرة قرب المدن قصد الاستفادة من هذه المرافق، والبحث عن عمل مناسب خصوصا وأن الأراضي التي كانوا يشتغلون فيها أصبحت لا تلبي حاجياتهم الضرورية نتيجة نقص الإمكانيات المادية، والمالية لإصلاحها واستغلالها، وعدم إيجاد المساعدة الكافية من طرف الدولة لفك العزلة

([1]) البناء غير المشروع – المرجع السابق.

والحرمان الذين يعيشون فيهما حيث أصبحت تبنى بناءات بدون إجراءات إدارية ولا دراسات تقنية داخل المحيط العمراني للمدن على أراضي عمومية، وعلى أراضي الخواص وعن طريق إبرام صفقات غير شرعية.

ونجد في بعض الأحيان حتى المسؤولين المحليين متواطئين مع البعض منهم عن طريق التسهيلات التي يمنحونها لهم وإعطاء الرخص والموافقة في بعض الأحيان، وعدم معاقبة أصحاب هذه البنايات، وعدم وجود كذلك قوانين واضحة تعاقب المخالفين بمقاييس البناء والتعمير وقوانين وتنظيمات تمنح رخصة تجزئة الأراضي قصد البناء ومنح رخصة البناء، إلا في منتصف عشرية السبعينات، حيث ظهر الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 1974/02/26 المتعلق بالاحتياجات العقارية[1].

1-2- المشاكل الإيكولوجية والاجتماعية للمدينة الجزائرية:

المدينة الجزائرية تواجه بصفة عامة العديد من المشاكل كأي مدينة تنشأ بعيدا عن التخطيط السليم الذي به وحده يمكن أن تتخذ وظيفة وحجم الإنشاءات والمواقع الملائمة وتوجيه ضبط النمو العمراني وعلاج المشاكل.

وكان نمو المراكز الحضرية في الجزائر قد تم أغلبه على يد الاستعمار الفرنسي الذي وضع المعالم الرئيسة لنمو هذه الحواضر، ولم تكن هذه المعالم ملائمة لجعل النمو العمراني فيما بعد ينمو بدون مشاكل، إضافة إلى خضوع جانب من هذا النمو إلى الأهواء والرغبات، وما أدى ذلك من سوء استخدام الأرض ونوعية الاستخدام، وهذا ما جعل إعادة تخطيط المدينة الجزائرية يواجه العديد من الصعوبات، وخاصة في مدن الشمال التي تشهد تركزا سكانيا كبيرا مع زيادة الهجرة والنمو الفوضوي[2].

فالمدينة تتعرض إلى تغيرات عدة تبعا لذلك التغير الذي يشهده المجتمع الجزائري وكانت عمليات التنمية التي شرع فيها داخل المدن والتي شملت قطاعات اقتصادية واجتماعية تحتاج في بدايتها إلى المزيد من الأيدي العاملة والتي كان أغلبها من الأرياف، ولكن إقبالها كان غير موجه مما أثر في الطاقة الاستيعابية لبعض المدن وأدى إلى خلق حياة فوضوية وغير منظمة من اختلال في الهيكل الاجتماعي والمهني وعلى بروز مظاهر البطالة والفقر.

فعدم التوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ساعد على تدهور عمران المدن لأنه لم يقابل ذلك تخطيطا هادفا وشاملا، ذلك أن تسارع النمو العمراني بعيدا عن الضوابط الواضحة، أدى إلى خلق أسباب الاستعمال غير السليم لمساحات الأرض للمدن مما أثر في تغيير العلاقات المكانية خارج حدود النطاق الحضري، والذي يشهد حاليا نموا عشوائيا ويشكل مصدر قلق دائم لسكان المدن وهيئاتها، وأصبحت إمكانية التحكم فيه مشكلة إيكولوجية واجتماعية، تشل من مقدرة الأجهزة التنفيذية في اتخاذ القرارات المناسبة،

([1]) نفس المرجع السابق.

([2]) البناء غير المشروع – المرجع السابق –

خاصة بعد أن شهد النمو الحالي للمدن استمرارا في تدفق المهاجرين وتوسعا في البناء الفوضوي والأحياء الفقيرة عموما، وما يترتب عن ذلك من مشكلات اجتماعية خطيرة. [1]

كما أن المناطق الحضارية الجديدة التي أنجزت بهدف تحقيق التوسع السليم في إطار التنمية العمرانية أصبحت تعاني من فقدان تجهيزات اجتماعية وثقافية، وإذا كانت بعض المدن قد وصلت إلى نوع من الانسجام مع المناطق الريفية المحيطة بها حيث قدرتها على استيعاب اليد المهاجرة ودمجها في المهن التي لا تحتاج إلى خبرات سابقة وتمكنها من إيجاد الخدمات الضرورية كالسكن والتعليم، كما أن هناك مدن أخرى لم تتمكن من استيعاب ثقل الهجرة إليها، ومن ثم تعرضت إلى العجز في نشاطها الاقتصادي، وإلى تدهور وضعها العمراني والاجتماعي، بسبب الزيادة في متطلبات حياة السكان واتساعها مما يساعد على نمو المدن في اتجاهات مختلفة، كمحاولة للاستجابة لهذا الضغط، وقد تكون هذه المحاولة بشكل سريع

وعشوائي، وبالتالي زيادة المشاكل المعقدة التي تكون في أطراف وضواحي المدن من الأماكن التي تنعكس عليها نتائج هذه المشاكل بصفة خاصة، حيث تبقى غير مندمجة مع المدينة في نظامها الإيكولوجي والاجتماعي بسبب بعض الأساليب المتبعة في علاج هذه الظاهرة، والتي لا تتلاءم بشكل جدي مدروس، وبسبب صعوبة تكيف سكانها مع الحياة الحضرية التي لا تخلو من المظاهر السلبية كالفردية والنزاعات الجهوية وانتشار مظاهر البيروقراطية والمحسوبية، هذه المظاهر وغيرها تمثل عوامل سلبية تواجه الأخذ بأساليب الحياة الحضارية العصرية، وتجعل أولئك القادمون من الأرياف وسكان الأطراف بالمدن يبالغون بالتمسك بأساليب ونظم حياتهم التقليدية داخل المناطق التي يتواجدون فيها بالمدينة

وهذا ما يبين صعوبة التكيف واندماج الريف في المدينة وكذلك أثر الهجرة في اتجاه التحضر، وأن كثيرا من المشكلات التي صاحبت هذا النوع من التحضر غير الموجه تنعكس على أنماط العمران وعلى التركيب الاجتماعي والتنظيم السكاني. [2]

وإذا كانت أعمال التنمية اتجهت بصفة عامة إلى الاهتمام بالمدن على حساب الريف فقد أدى ذلك إلى تعرض المدن نفسها لهجرات واسعة وبصورة غير منظمة، ترتبت عنها مشاكل داخلية كظهور أحياء بدائية العمران والتي تفتقر إلى أبسط وسائل الحياة العادية، وهي نتيجة تبين ضعف التخطيط المحلي الذي لم يراعي التوازن في علاقات المناطق المجاورة للمدن التي ينعكس تخلفها بالسلبية على المراكز الحضرية القريبة منها على الخصوص.

ومن جهة أخرى تشهد المدن تزايدا سكانيا مستمرا، فبعد أن كانت هذه الزيادة في عام 1966 تبلغ 34,8% ارتفعت إلى40% في عام 1977 ووصلت إلى 43 % عام 1980، وهناك اعتقاد بأن عدد سكان المدن سيبلغون 22,5 مليون نسمة سنة 2000 أي 65% من مجموع سكان البلاد[3].

([1]) بن السعدي إسماعيل – معوقات التنمية العمرانية – أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية – 2001 - 2002 – جامعة قسنطينة.

([2]) بن السعدي إسماعيل – نفس المرجع السابق –

([3]) بن السعدي إسماعيل – نفس المرجع السابق –

وهذا لا يمنع من وجود بعض الحالات الاستثنائية في هذه الناحية، في هذه الناحية، ففي مدينة غرداية مثلا تشكل نسبة الزيادة 93%، وتعد الهجرة السبب الرئيسي في ذلك، وتشيرا لإحصائيات في هذا الخصوص أن 170000 نسمة يغادرون الأرياف في كل عام باتجاه المدن دون رجعة، ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو عدم خضوعها إلى أي نوع من التوجيه مما أدى إلى حدوث العديد من النتائج السلبية منها :

- توسع العمران على حساب الأراضي الخصبة في الشمال.
- التخلي عن العمل الفلاحي من جراء التحول إلى المراكز الحضرية.
- حدوث خلل وعدم التوازن في الاستثمارات المنتجة بين الشمال وبقية المناطق.
- زيادة كلفة تسيير المدن.
- ظهور المشكلات الاجتماعية والعمرانية في المدن.

ونجد أن معدل الكثافة السكانية مرتفع في منطقة الشمال وتقل كلما اتجهنا جنوبا، ولكن ترتفع في مراكز التجمعات السكانية والحضرية بهذه المناطق، وينظر إلى هذه الزيادة على أنها تشكل عاملا معرقلا للتنمية لأنها تقيد طاقة الاستثمارات وتقلل من الجهود الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة السكان اقتصاديا واجتماعيا خاصة وأن هذا التطور السكاني يسير بسرعة لا يقابلها المردود الاقتصادي.

وإذا كانت زيادة السكان في المدن تشهد نموا مستمرا، فإن نمو السكن لم يسر على نفس الوتيرة التي ينمو بها السكان، وخصوصا في المدن الكبرى التي تعيش أزمة حقيقية في السكن، وساعد على تعقد هذه الأزمة العديد من العوامل، كالتغير في تراكيب السكان الاجتماعية والمهنية، والزيادة في التطلع إلى سكن أفضل وأقرب لمكان العمل، والرغبة في استقلال الأسر الصغيرة عن العائلة الكبيرة، وهذا بدوره دفع إلى زيادة الطلب على السكن المستقل مما جعل برامج وخطط التنمية تواجه هذه المتغيرات بمزيد من الفشل.

وقد تولد عن أزمة السكن هذه أوضاعا اجتماعية خطيرة، كرجوع نوع من المشاركة الأسرية في مسكن واحد مهما كانت نوعية السكن وبالتالي ارتفاع الحجم العائلي كما هو عليه في الريف، حيث أن نسبة العائلات الحضرية بلغت 47% مقابل 30% في الريف وذلك خلال عام 1977، ومع بقاء الإنجازات السكنية تسير بوتيرة لا تواكب استمرار الزيادة السكانية، فإن نسبة شغل المسكن الواحد ارتفعت من ستة أفراد عام 1966 إلى سبعة أفراد عام 1977 وإلى ثمانية أفراد في بعض المناطق داخل المدن الكبرى.

وبالرغم من أن المطلوب هو تخفيض هذه النسبة خاصة إذا كانت المساكن غير معدة لاستيعاب أكثر من حجمها.وربما كان هذا المشكل سببا في ظهور العديد من الاختبارات الذين يعانون من مشكل السكن و أدى الأمر بهم إلى إنشاء مساكن بأي صفة كانت وفي أي مكان موقعة في المدينة.

وهذه الوضعية ساعدت في جهتها قي التأثير على المساحة الحضرية خاصة إذا ساد نوع من التنافس على الرقعة الأرضية التي تصبح أسعارها عالية بسبب دخول المالكين وتجار الأراضي هذه العملية والنتيجة هي تدهور البيئة الحضرية ووجود مناطق عديدة تعاني من الحرمان ومظاهر التخلف بصفة عامة، وهذا ما أدى بالبعض إلى

الاعتقاد بأن إعادة تخطيط في مثل هذه الحالات في مثل هذه الحالات تعد من المعوقات بالنسبة للـــدول الناميـــة وبسبب النمو المتزايد في البناء بنوعية المخطط والغير مخطط، الذي يتطلب إجبار المالكين على بيـــع أراضـــيهم للحكومة لأجل تنظيم استعمال الأرض وهي عملية غير مألوفة بالنسبة لهذه الدول بعكس الدول المتقدمة الـــتي تراعي في مثل هذه الحالات إمكانية إعداد برامج مدروسة لتكييف الوضع الإيكولوجي المتدهور مع التخطـــيط العمراني الشامل.

1-3 – آثار البناء الفوضوي على التنمية العمرانية :

لا شك أن للبناء غير المشروع آثارا تنعكس على التنمية العمرانية ومن بين هذه الآثار نجد أن البناء غير المشروع خفف من حدة أزمة السكن التي عاشتها الجزائر قبل الاستقلال وبعده، بحيث أن السياسات التنمويـــة التي اتبعتها الجزائر منذ المخطط الثلاثي الأول (1964-1967) دليل على ذلك إلى غاية1980 أيـــن اتـــضح أن الدولة تعاني من عجز وضعف ملحوظ في السكن والإسكان بصفة عامة الشيء الذي دفعها إلى تحسين نسبة من الاستثمارات في هذا الميدان بالخصوص في المخطط الخماسي الأول و الثاني. (1)

وبالمقابل نجد أن المواطنين لم ينتظروا الدولة لسد حاجياتهم في هذا الميدان بل شرعوا في بناء مساكنهم، ولكن بطرق غير منتظمة وغير شرعية نظرا لعدة عوامل سبق ذكرها، وبالتالي نلاحظ أنهم شاركوا مشاركة في خلق أحياء جديدة وتوسيع المحيط العمراني للمدن وخلق نشاطات تجارية وحرفية داخل هذه الأحياء، هذا مـــن جهة نومن جهة أخرى فإن لهذا البناء غير المشروع آثارا سلبية تتجلى في احتلال الأراضـــي العموميـــة بطـــرق عشوائية، الشيء الذي قلل من حجمها وخاصة تلك التي توجد بقرب المدن والقرى وخاصة الفلاحية منها مما أدى إلى انخفاض إنتاجها ومردوديتها بصفة عامة وكذلك ظهور الأمراض الاجتماعية والصحية داخـــل هـــذه الأحياء نتيجة لازدحامها وتراكمها وانعدام أبسط الشروط الصحية في معظمها وكذلك عدم وجـــود المرافـــق الاجتماعية الضرورية كالمساحات الخضراء

والنوادي الثقافية والترفيهية.... وفي الحقيقة أنه كل ما هو غير مشروع يؤدي إلى آثار ســـلبية نظـــرا لمخالفته للمشروعية أي للقواعد القانونية التنظيمية الساري بها العمل.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الدوافع التي أدت بالمواطنين إلى تشييد بنايات غير مشروعة ؟

وقد شرحنا سالفا الدوافع المؤدية إلى إتباع مثل هذا النمو من البناء، ولكن لتوضيح الرؤية سنتطرق إلى تحليل المخططات التنموية التي اتبعتها الحكومة منذ سنة 1969 إلى غاية 1986 تبيان مدى مشاركة المواطنين في تخفيف حدة أزمة السكن عن طريق بناء مساكنهم، وبالتالي خلق أحياء جديدة لا نستطيع أن نفرق بينها وبين الأحياء التي تكتسي على طابع المشروعية من حيث احترامها لقواعد التعمير والبناء والإسكان، ونجد كذلك أن الأحياء التي تكونت عن طريق الأفراد بطرق غير مشروعة ساهمت إلى حد كبير في التوسع العمـــراني للمـــدن وبالتالي خلق نشاطات تجارية وحرفية معتبرة داخل هذه الأحياء.

---

(1) البناء غير المشروع وتسويته على مستوى مدينة باتنة – المرجع السابق –

كما نلاحظ من جهة أخرى أنه عند تسوية هذه البنايات، كثيرا منها لم يدخل عليه أي تغيير أو إصلاح وأصبحت تتماشى والقوانين الساري المفعول بها فهي مستوفية لجميع شروط البناء والإسكان ومقاييس التعمير فتبقى تسويتها فقط من حيث تكوين ملفات من طرف أصحاب هذه البنايات من أجل إقرار حقوقهم في التملك والسكن، ودفع الحقوق والرسوم المطلوبة.

- القضاء على أزمة السكن بطرق عشوائية :إن المتتبع لسياسة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال يجد أن الدولة لم تعطي أهمية كبيرة للمرافق الاجتماعية وبالخصوص منها السكن والإسكان مما أدى إلى تدهور هذا القطاع بصفة عامة، وحتى تتضح الرؤية أكثر نتعرض الآن إلى شرح هدف كل مخطط خماسي على حدى :

- المخطط الثلاثي(1967-1969): [1]

اقتصر المجهود الذي بذل في ميدان الإسكان خلال سنوات المخطط الثلاثي على استكمال المساكن التي بدأت عملية إنشاءها قبل الاستقلال إضافة إلى إقرارا احتلال الأراضي العمومية بطرق عشوائية، الشيء الذي قلل من حجمها وخاصة تلك التي توجد بقرب المدن والقرى وخاصة الفلاحية منها مما أدى إلى انخفاض إنتاجها ومردوديتها بصفة عامة وكذلك ظهور الأمراض الاجتماعية والصحية داخل هذه الأحياء نتيجة لازدحامها وتراكمها وانعدام أبسط الشروط الصحية في معظمها وكذلك عدم وجود المرافق الاجتماعية الضرورية كالمساحات الخضراء والنوادي الثقافية والترفيهية....

الحكومة أثناء تهيئة برامج التجهيزات لسنوات1967-1969 لإنجاز 10770 مسكنا حضاريا، أما في الريف فقد ربطت مشاريع الإسكان للإصلاح الزراعي وبالتالي كان السكن مبرمج لمساعدة القطاع التقليدي (مبدأ البناء الذاتي) أو مرتبط بالتعاونيات التابعة لقدماء المجاهدين.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

بالنسبة للمخططين الرباعيين الأول والثاني فقد برزت فكرتين أساسيتين هما: [2]

وكذلك ظهور الأمراض الاجتماعية والصحية داخل هذه الأحياء نتيجة لازدحامها وتراكمها وانعدام أبسط الشروط الصحية في معظمها وكذلك عدم وجود المرافق الاجتماعية الضرورية كالمساحات الخضراء والنوادي الثقافية والترفيهية...، الحكومة أثناء تهيئة برامج التجهيزات لسنوات1967-1969 لإنجاز 10770 مسكنا حضاريا، أما في الريف فقد ربطت مشاريع الإسكان للإصلاح الزراعي وبالتالي كان السكن مبرمج لمساعدة القطاع التقليدي (مبدأ البناء الذاتي) أو مرتبط بالتعاونيات التابعة لقدماء المجاهدين.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

بالنسبة للمخططين الرباعيين الأول والثاني فقد برزت فكرتين أساسيتين هما: [3]

أ- وضع وسائل للإنتاج والإنجاز، أي لإنشاء مؤسسات وطنية تتكفل بالبناء.

([1]) البناء غير المشروع وتسويته على مستوى مدينة باتنة - المرجع السابق.

([2]) نفس المرجع.

([3]) نفس المرجع.

ب- تشجيع الأفراد على البادرة للحصول على الملكية العائلية وتهيئتها للبناء.

كان المخطط الرباعي الأول يتنبأ بوتيرة إنجاز لتسوية قدرها 21000 سكن حضري الريفـــي، كمـــا يستهدف زيادة الإنجاز حتى تصل 40000 مسكنا، و100000 سكن قبل سنة 1980

وتشير المعطيات إلى أن الإنجاز قد قارب 65000 مسكنا ما بين سنوات 1967-1977،

ويدل ذلك على أن وتيرة الإنجاز كانت ضعيفة حيث قاربت 6000 آلاف مسكنا سنويا، كما أنه قد أنجز خلال المخطط الرباعي الأول والثاني 18596 مسكنا من مجموع 113362 مسكنا، وهذا يدل على عـــدم تلاشي معدلات الإنجاز مع البرمجة والتوقعات المقدمة .

أما الإسكان الريفي في مجال الإنجازات نلاحظ أن عدد المساكن المنجزة قدرت بـــ: 53000 مـــسكنا، ويمثل هذا العدد نسبة 32% من مجموع المساكن المسجلة، وهذا يدل على التأخر الكبير المـــسجل في الإنجـــاز الذي يعود إلى مجموعة من الأسباب منها أن بناء بعض القرى الاشتراكية يستغرق في بعض الأحيان ستة سنوات نتيجة لضعف وسائل الإنتاج وجهاز المراقبة.

- المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984) ثم (1985-1989): [1]

نلاحظ تحسنا ملحوظا، حيث تم إنجاز أكثر من 670000 مسكنا ما بين السنوات (1980-1986) منها 115000 مسكنا تم بناؤها خلال سنة 1986 أي ما يعادل خمسة أضعاف عـــدد المساكن التي أنجزت في الفترة (1962-1979)، وهذا بعد تفطن الدولة للعجز الكبير المسجل في هذا القطـــاع، ولهذا لجأت إلى إعطاء أهمية لموضوع السكن .

فقد كانت فترة (1980-1984) تتميز بارتفاع قطاع السكن كالبناء في المدينة خاصة بعـــد قـــرارات اللجنة المركزية في نوفمبر 1979.

والجدول التالي يبين لنا نسبة إنتاج المساكن خلال سنة 1977م. [2]

المدينة	السكن المبرمج	السكن المنجز	نسبة الإنجاز(%)
الجزائر (العاصمة)	36495	7770	21,20
وهران	14952	4241	28,30
قسنطينة	20415	7845	38,40
عنابة	1290	4730	36,60
	84762	24586	29,00

(1) البناء غير المشروع وتسويته على مستوى مدينة باتنة - المرجع السابق -

(2) عبد اللطيف ابن أشنهو - الهجرة الريفية في الجزائر - (بدون سنة طبع).

من خلال هذه الإحصائيات نجد أن نسبة إنجاز المساكن المبرمجة ضئيلة جدا مقارنة باحتياجات السكان بحيث قدرت بـــ 29%، وهذا يعود أساسا إلى نقص المادة الأولية، وكذا ارتفاع تكـــاليف إنجازهـــا وعامـــل البيروقراطية.

إن هذا العجز في الإنجاز قد عمق الهوة في أزمة السكن مما جعل الكثير من الذين فشلوا في الحصول على مسكن ملائم يأويهم، إلى الانتقال إلى الأحياء إلى الأحياء الفوضوية والقـــصديرية للخـــروج مـــن الأزمـــات الاجتماعية التي يعيشونها، وكذا أملا في الحصول على مسكن، لأن المشاريع في تلك الفترة كانـــت تـــستهدف أساسا الأحياء غير المخططة(الفوضوية). [1]

1-4- البناء الفوضوي ومشاكل التنمية العمرانية في مدن البلدان النامية:

إن التطور الحضاري الذي تمر به المجتمعات النامية يطرح العديد من المشكلات المختلفة التي يهـــتم بهـــا علم الاجتماع لفهم واقع هذه المجتمعات ليعطي صياغة جديدة لطبيعة العلاقات السائدة ويحدد الأنماط البديلـــة للحياة الاجتماعية.

فالمشكلة بالنسبة لهذه المجتمعات هي خلق واقع جديد لم يوجد بعد، وهو ما يجعل عملية التغير لتحقيق هذا الواقع تجابه العديد من العقبات المنبثقة أساسا من الوضع الاجتماعي الذي يتميز بالعديـــد مـــن العوامـــل السلبية، كانتشار الأمية وسيطرة العادات والتقاليد والنزاعات القبلية، إضافة إلى مظاهر الفقر والبطالة وانعـــدام تكافؤ الفرص أمام غالبية السكان.

ولا شك أن تلك العوامل وغيرها ستؤثر في مستوى التغير وتضعف من أهميته بهذه المجتمعات التي أصبحـــت لا تستطيع أن تتكيف حسب اتجاهات التنمية بسبب وضعها الذي يتناقض ومحاولات التبدل إلى الأفضل [2] في شتى المجالات وخصوصا القطاعات الرئيسية التي تتعرض إلى تناقضات واضحة بفعل ذلك التحول الحـــضاري مثـــل: تغير العلاقات البنائية في مجتمعاتها الريفية هو الأسس التقنية في الإنتاج الزراعي، ونمو الحواضر علـــى حـــساب الأرياف هو ما يتعرض لها من مشاكل حادة[3]، كالزيادة السكانية الواسعة والمطردة بدون مبررات اقتصادية في الغالب، ذلك أن سكان هذه الدول يشكلون حوالي 70% من سكان العالم، يعيش 20% منهم في المدن(500 مليون نسمة) ونظرا للزيادة المستمرة التي تشهدها تلك المدن في أعداد السكان، فإن احتمال تـــضاعف العـــدد الحالي سيصل إلى أربعة مرات خلال سنة2000. [4]

([1]) عبد اللطيف ابن أشنهو - نفس المرجع.

([2]) برتف-هوزلتس-النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية-ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين دار الآفاق الجديد بيروت- لبنان-1972- ص87.

([3]) مهى سهيل المقدم - مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها - تطبيقات على الريف اللبناني - معهد الإنماء العربي - فرع بـــيروت - لبنـــان 1978 - ص84.

([4]) عبد الكريم السادة النصار - التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد - منشورات وزارة الإعلام - بغداد -1977- ص38.

وهذه الزيادة ترجع في الغالب إلى الهجرة الريفية التي تحدث بسبب إمكانيات العمـــل الغـــير متكافئـــة والانخفاض في مستوى المعيشة لسكان الأرياف، وانتشار الأمية وارتفاع معدل الزيادة السكانية عن معدل نمـــو المحصول الزراعي، وعدم الاهتمام بالأرياف. [1]

وما يجعل التحضر في هذه البلدان لا يعبر عن سيطرة الإنسان على الطبيعة، إلا بدرجة ضئيلة هو انتقال البطالة والفقر من المناطق الريفية المزدحمة بالسكان إلى المدن. [2]

الأمر الذي أدى إلى بؤس المناطق الحضرية بدلا من تخفيف حدته وبذلك واجهت الأهـــداف التنمويـــة بالنسبة للعمران كثير من العقبات التي انعكست آثارها على حياة المجتمع الحضري خاصة وأن معدل التحـــضر يفوق معدل التنمية في هذا المجال حيث يعجز الوسط الحضري عن تلبية حاجات سكانه، ويواجـــه عجـــزا في استيعاب السكان القادمين من جهات عديدة بسبب صعوبة تكيفهم مع طرق الحياة الحضرية، ويشكل هـــؤلاء المصدر الرئيسي لزيادة السكان في مدن البلدان النامية وخاصة منهم المهاجرون، ذلك أن المهـــاجرين في هـــذه الدول يحافظون في الغالب على علاقاتهم القوية مع القرية ونظام الحياة قي المنطقة التي قدموا منها، وأن بعـــضهم يرى أن وجوده في المدينة هو وجود مؤقت، مما يجعل ولائه للمدينة ولأنظمتها وقوانينها محدود. [3]

ولا شك أن تلك التغيرات قد فرضت نوعا من الضغط على الإمكانيات الموجودة في المـــدن وأدت إلى التأثير في الرقعة الأرضية وجعلها أقل أهمية من حيث تلبية الطلب وطريقة النمو، وهذا ما يظهر في اســـتخدامات الأرض ونشوء أنواع متخلفة من الأبنية الغير ملائمة عادة لمتطلبات التمدن والعمران الحديثـــة، لأن خـــضوع استخدام الأرض بالمدينة إلى بعض الاعتبارات العائلية والعشائرية، أو لنفوذ فئات معينة في المدينة يجعل النمـــو الفيزيقي والتخطيط للموارد البشرية والمادية لا يسيران وفق أهداف التنمية في هذا المجال. [4]

وهذه الوضعية تعيشها مدن البلدان النامية بالخصوص والمتميزة بأوضاع إيكولوجية غير مستقرة كظهور أنماط عمرانية لا تساير أهداف التنمية في هذه المجتمعات، وأهم هذه الأنماط – البناء الفوضوي- الـــذي يـــؤثر على نمو مدنها بصفة عامة، فإلى جانب الأحياء الأخرى التي يمكن اعتبارها أنماطا زائلة وغير مكلفة أمام أعمـــال التنمية الجادة، نظرا لنمطها البسيط، خلافا للبناء الفوضوي الذي يجعل المدينة لا تستجيب للتطـــور العمـــراني الحديث، والذي يفرض ثقله على حياة المجتمعات، ويجعل فرصة التخطيط بهدف الانسجام مع هـــذا التطـــور مكلفة أو غير مجدية بسبب تأصل هذا النمط وارتباط البعض به، وهذا ما يجعل أعمال التنمية تواجه العديد من العقبات أمام نتائج هذه الظاهرة.

([1]) نفس المرجع السابق – وانظر كذلك: زيدان عبد الباقي – علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية مكتبة الأنجلو مصرية –القـــاهرة – ج.م.ع – 1974 – ص 75 - 76.

([2]) مدحت السويف – التحضر السريع ومشكلاته – مجلة عالم الفكر – المجلد الثاني – وزارة الإعلام – الكويت – 1971 – ص63.

([3]) مدحت السيف – التحضر السريع ومشكلاته – نفس المرجع – ص 69.

([4]) عبد الإله أبو عياش – إسحاق يعقوب القطب – الاتجاهات المعاصرة في الدراسات.

ويشير معنى هذا المصطلح في بعض الدراسات التي تناولت مشاكل المدينة(1)، إلى تواصل عدة منـــازل تتكون من طابق واحد، أو عادية مكونة أحياء ذات أزقة ملتوية، وتعتمد في نموها على التوســـع والانتـــشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة، تتواجد في أطراف المدن وتتميز بكثافة سكانية عاليـــة– وبـــصفة عامة تشكل الامتداد الطبيعي لنمو غالبية المدن التي بها هذه الظاهرة، والتي يصبح التعامل معها بهدف تخطيطهـــا صعبا بسبب أخذها تلك الوضعية .

وهذه المناطق بالإضافة إلى افتقارها للتخطيط العمراني، و مقومات المدينة بوجه عام فهي تتميز بمجموعة من العناصر الاجتماعية والثقافية، كالارتفاع في معدل الزيادة السكانية وانتشار الأمية والمـــشاركة الـــسلبية، والحرمان من الخدمات الحضرية وانخفاض في الدخل والـــشعور بالاستـــسلام والقدريـــة وعـــدم الاطمئنـــان للمستحدثات(2).

ونظرا لما يشكله من طبيعة إيكولوجية ووضعية اجتماعية ينجم عنها العديد من الآثار السلبية في محـــيط المدينة.

وعلى خطط التنمية العمرانية، فإن مفهوم–البناء الفوضوي–(هو كل بناء سكني مجمع بأطراف المدينة، أنجز من طرف سكان ذوي خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة–وذلك بعيدا عن توجيـــه أو إشـــراف هيئـــات التخطيط العمراني.

وتصف بتكدس مبانيه التي بنيت بمواد صلبة وذات تكاليف معتبرة، ويتميز بأزقة ضيقة وملتوية أو محددة النهايات، ويفتقر عموما إلى المرافق العامة كالصرف والماء والكهرباء .

وكما يبدو من هذا التعريف، فإن هذه الظاهرة تتميز بخصائص ريفية حضرية، وهذا الخليط لا يتـــسم بالتجانس الكامل بين السكان. (3)

ومما يزيد من تأثير هذه الظاهرة على النمو العمراني هو عدم احتفاضها بحدودها ووظيفتها بعـــد مـــدة نتيجة لزحف وامتداد الإنشاءات العمرانية إليها، لأن هذه المناطق تمثل الامتداد الطبيعي للمدينة عموما مما يجعـــل التقيد بالتشريعات والقوانين المحددة لتنظيم عملية استخدام الأرض من الأمور العسيرة. (4)

وهذا مما يجعل نموها عشوائيا خاضعا للضغوط المجتمعية، مما يساعد على تـــدهور الأوضـــاع البيئيـــة والاجتماعية.والتخطيط لمواجهة هذه الأوضاع بالنسبة للبلدان النامية قليل الوجود بسبب ما يواجهه المـــشتغلون في ميدان العمران من صعوبات حادة أمام بعض الظروف الموضوعية(5)، كقلة الإمكانيـــات الماديـــة وعيـــوب

---

(1) مدحت السيف – التحضر السريع ومشكلاته – نفس المرجع السابق – ص 69.

(2) السيد الحسيني – دراسة في علم الاجتماع الحضري – الطبعة الثانية –دار المعارف – القاهرة – ج.م.ع- 1981 - ص183.

(3) محمد علي محمد – الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية الريفية – المجلة الاجتماعية القومية – المجلد الثالث – العدد الثالث – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – ج.م.ع -1967 – ص63.

(4) عبد الإله أبو عياش – إسحاق يعقوب القطب – الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية المرجع السابق ص 188

(5) برت.ف – هوزلتس – النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية – المرجع السابق – ص124.

الإدارة على مستوى هذه الدول، وهذه وضعية أغلب الدول النامية التي تعاني حواضرها من سلبيات ظاهرة البناء الفوضوي.

– فمثلا تشهد مدن أمريكا الجنوبية بصفة عامة تزايدا مستمرا في معدلات النمو الحضري، إذ وصل عام 1975 إلى 5% [1]، وتعد الهجرة على رأس العوامل التي ساهمت في تضاعف هذه النسبة والتي أخذت تمتص الإمكانيات الاقتصادية للمدن، نتيجة ضعف هياكلها التي لا تسمح باستيعاب هذا النمو السكاني الواسع النطاق، والذي أدى إلى إيجاد أحياء متخلفة بكل أنماطها، حيث اتخذت مسارا معقدا بعدما عجزت المدن عن إيجاد الأساليب المكيفة لأوضاع الهجرة بما يتناسب والحياة الحضرية الجديدة نتيجة لظهور الثقافات المتباينة المتعارضة مع الاتجاهات الحضرية. [2]

و لا تختلف مدن آسيا عن مدن أمريكا الجنوبية من تأثير الهجرة عليها واعتبارها كمصدر أساسي للنمو الحضري بها، فهذه المدن تتميز بأنماط إيكولوجية استعمارية وخاصة في الهند حيث أقامت بريطانيا العديد من الأحياء الراقية خاصة بمستوطناتها، بينما بقيت الأحياء الوطنية تتمسك بأنماط مختلفة يسودها النظام الطائفي المنتشر في الهند مما أعطى المدينة الهندية بصفة عامة طابعا إيكولوجيا متمايز القطاعات كالأحياء الشعبية القديمة والأحياء الأجنبية الراقية، ومناطق إسكان الفئات الحاكمة ذات النفوذ السياسي والاقتصادي في الهند، ثم الأحياء التي تضم إلى جانب أحياء الصفيح والكرتون العديد من المناطق ذات النفوذ السياسي والاقتصادي في الهند، ثم الأحياء التي تضم إلى جانب أحياء الصفيح والكرتون العديد من المناطق ذات الشبه بمناطق البناء الفوضوي، وهي أكثر انتشارا وأكثر تنوعا في استخدامات الأرض، وكان لسوء هذا الاستخدام أدى إلى تدهور عمراني خاصة وأن هذه المناطق تنمو بجوار مشاريع البناء الحديثة، وفي كل أنحاء المدن، وتتسبب في تعطيلها.

وبالرغم من محاولات إخضاع هذا النمو إلى الرقابة والتنظيم إلا أنها لم تخفف من انتشاره والحد من آثاره السلبية. [3]

وفي إفريقيا فإن مدنها نشأت نتيجة لتنافس استعماري خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث كانت تمثل في هذه الفترة عواصم إدارية وسياسية عسكرية لتحقيق أهداف استعمارية، كما هو الحال في مدينتي " إيدجان وكشاسا" وغيرها...

وهذا بخلاف المدن التي ظهرت خلال القرن العشرين والتي لعبت في إنشائها العوامل الديمغرافية دورا بارزا[4]، إذ أن مدن إفريقيا عموما تشهد نموا سكانيا متزايدا بسبب معدلات الهجرة الريفية إليها والتي ترتب عنها نتائج اجتماعية وثقافية خطيرة، فانعكست على المحيط العمراني الذي تحول إلى إطار تتداخل فيه عناصر

([1])السيد الحسيني – المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري – المرجع السابق – ص124.

([2])السيد الحسيني – نفس المرجع السابق – ص171.

([3])السيد الحسيني – المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري – المرجع السابق – ص 236.

([4])عبد الإله أبو عياش – نفس المرجع السابق – ص246.

الحياة القبلية التقليدية مع عناصر الحياة الحضرية الحديثة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفقر والبطالة ومشكل الإسكان.

وقد لجأت بعض الدول الإفريقية إلى أساليب متعددة لأجل التحكم في هذه الأوضاع السلبية كإصدار تشريعات وقف الهجرة، إلا أن ذلك لم يقلل من هذه الظاهرة بسبب قوة الظروف الموضوعية المتمثلة في عوامل الطرد القاهرة لسكان الأرياف البعيدين عن اهتمامات التنمية ذاتها. [1]

ولا شك أن مدن البلدان العربية ليست على أحسن حال من مدن باقي الدول النامية، فالنمو الحضري بالنسبة للدول العربية آخذ في التزايد المستمر، فزادت نسبته خلال العقدين الأخيرين من 3% إلى 4,5% سنويا، واستمرار هذه الزيادة يؤدي إلى تغيرات واسعة في نطاق التركيب السكاني بالمدن. [2]

وما يزيد من حدة هذه المشكلة ظاهرة الهجرة الطوعية الواسعة، والتي وصلت في بعض المدن العربية خلال عشر سنوات (1960-1970) إلى النحو التالي: [3]

مدينة القاهرة 40%، مدينة دمشق 50%، مدينة عمان 10%.

وغالبا ما تكون نتائج الهجرة في هذه البلدان غير إيجابية، مما يثير شعورا بالعجز في تحقيق رابح التنمية بسبب تلك المشكلات التي تنجم عن التحضر السريع الذي يفرض تكاليف باهضة خصوصا وأن معدلات التحضر أعلى من معدلات التنمية[4]، مما يجعل المدينة العربية تعاني عموما من أنماط البناء الغير الملائم للحياة الحضرية الحديثة، كأبنية الصفيح في الكويت وعمان وطرابلس وبيروت، وأبنية الكرتون في السودان، وأبنية القش في دول الخليج [5]، وبيوت القصدير في مدن المغرب الكبير.

وتنتشر هذه الأنماط حول المدن بصفة خاصة وهي لا تشكل في الحقيقة عبئا كبيرا أمام عملية التنمية الجادة مثلما يشكله البناء الفوضوي......

ولقد أصبحت المدن العربية من جهة أخرى مزيجا من التصاميم المتنافرة، تعبيرا عن حالة الانسلاخ والتبعية التي تعانيها هذه البلدان، حيث أن تطورها العمراني لا يتماشى مع التقنية الملائمة لظروف وتقاليد المجتمع العربي الإسلامي، ولا يستوعب محتواه الاجتماعي مثل التعدد النمطي في إقامة المشاريع العمرانية ومنها السكن بصفة خاصة، حيث يلاحظ (أن بعض من قضى.... فترة في الولايات المتحدة الأمريكية ينقل طراز مبانيها إلى بلده، وإن لم تكن صالحة لها ينقل من طراز بريطانيا....أو إحدى دول الشمال وأعجب بمسكن فيها ليبني سكنه على طرازه في بلده). [6]

([1]) نفس المرجع - ص 247.

([2])عبد الإله أبو عياش - المرجع السابق - ص246.

([3])نفس المرجع - ص247.

([4]) نفس المرجع - ص248

([5]) نفس المرجع - ص277.

([6]) محمود محمد سفر - مدن تبحث عن هوية - جريدة الشرق الأوسط - السنة السادسة - العدد 1714 - 1983.

وعموما فإن دراسة استرتيجية المدينة العربية حسب بعض الآراء(1) يتم وفق بُعدين أساسيين هما :

1- البعد الزمني: والمتمثل في سرعة التغير والتطور الذي تسير بموجبه عملية التحضر.

2- البعد المكاني: والذي يشمل التغير والتطور اللذين يحدثان في مناطق المدن، واتجاهات التوسع العمراني.

وبالرغم من خصوصيات المدن واختلاف أوضاعها ومشكلاتها فإنه من المتفق عليه أن إتباع سياسة واضحة في اختيار المواقع المناسبة، سواء للسكان أو للصناعة، أو للمرافق الأخرى، وضروري لتوفير الانسجام داخل المحيط العمراني انطلاقا من مبدأ:" المدن تقاليد، أعراف وسمات وصفات تلتصق بأهلها وتؤثر في سلوكهم، وبالتالي فهو يؤثرون في طبيعة تخطيطها".

2- واقع التنمية العمرانية لمدينة باتنة ومشكلاتها:

2-1-مدخل عام لإقليم المدينة:

تنتمي بلدية باتنة جغرافيا إلى منطقة السهول قسنطينية العليا، بينما على المستوى الإداري فهي تقع وسط المجال الترابي الذي تحتله الولاية متربعة على مساحة قدرها 116,41 كم^2، وهي تمثل من الناحية الإدارية مقر للولاية وتشترك في حدودها مع كل من :

- بلدية فسديس شمالا- بلدية عيون العصافير شرقا-بلدية واد الشعبة غربا-بلدية تازولت وواد الشعبة جنوبا.

- **التضاريس**: من الناحية التضاريسية، مجال مدينة باتنة مكون من مجموعتين تضاريسيتين هما منطقة جبلية شديدة الضرس تحتلها الجهة الشمالية الغربية(جبل كاسرو، جبل تاركات بارتفاعات تصل إلى 1780م)، والجهة الشمالية الشرقية(جبل عزاب بارتفاع يصل إلى 1360م)، ومنطقة سهلية تحتل باقي المجال وتوجد عليها المدينة، وعلى ارتفاع يصل 1040م فوق سطح البحر.(2)

- **المعطيات المناخية**: يسود المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط، وتنتمي إلى النطاق الحيوي شبه جاف حيث تمتاز بشتاء شديد البرودة، وصيف حار، ودرجات حرارة لا تقل عن 4,9 درجة مئوية كمعدل لدرجات الحرارة الدنيا، ولا تفوق 24,7 درجة مئوية كمعدل لدرجات الحرارة القصوى، أما المعدل السنوي فيصل إلى 14 درجة مئوية.(3)

- **تساقط الأمطار**: وتمتاز بعدم الانتظام خلال شهور السنة، ومعدل التساقط السنوي محصور بين 800ملم إلى 400م.

---

(1) عبد الإله أبو عياش – إسحق يعقوب القطب – الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية – المرجع السابق – ص 272.

(2) مخطط شغل الأراضي رقم08 وسط المدينة – الجزء الثاني – مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير "URBA" باتنة-

(3) مخطط شغل الأراضي رقم08 وسط المدينة – المرجع السابق-

– **الرطوبة النسبية للجو**: وتصل 53% كمعدل يومي في السنة بحيث تكون نسبة الرطوبة أكثر من 50% من شهر أكتوبر إلى شهر مارس لتصل أعلى نسبة في شهر ديسمبر وجانفي (67إلى 70%)على التوالي بينما يسجل شهر أوت وجويلية الأشد جفافا بنسبة33%.

– **الرياح**: وتمتاز في المنطقة بكونها خفيفة إلى معتدلة، حيث تسود الرياح الشمالية الغربية باقي أيام السنة، أما رياح السيروكو تهب بمعدل 19 يوما في السنة، ويكون شهر جويلية أكثر شهور السنة أياما لهبوبها.

– **الزلازل**: إن تأثير الزلازل على المنشآت العمرانية وما تخلف من خسائر وآثار تحتم على الدارسين والمخططين أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار في دراساتهم، واعتمادا على خريطة الجزائر للزلازل فإن منطقة باتنة تقع في المنطقة الأولى، والتي تمتاز بكونها ذات زلازل ضعيفة الشدة(تقسيم حسب شدة الزلازل). [1]

– **البنية السكانية**: لقد تطور سكان بلدية باتنة من مجموع 184069 نسمة سنة 1987 إلى 243567 نسمة سنة 1998 بمعدل سكاني 2,58%، الأمر الذي أدى بنا إلى القيام بإجراء مقارنة بين التقديرات التي أجريناها على الإحصاء العام لسنة 1998، وذلك حسب الجدول التالي الذي يبين تطور عدد سكان بلدية باتنة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

المدى	1987	1995	المدى القريب 2000	المدى المتوسط 2005	المدى البعيد 2015
عدد السكان(ن)	184069	237172	268457	285481	322290
معدل النمو(%)	ــــــ	3,21	2,94	1,23	2,02

معدل النمو: 1987 ــــــ 2004 ــــــ 2,94

2004 ــــــ 2005 ــــــ 1,2 3

1987ــــــ 2015ــــــ 2,02

أما الجدول التالي فيبين تطور عدد سكان بلدية باتنة اعتمادا على الإحصاء العام لسنة 1998:

المدى	1987	1995	المدى القريب 2000	المدى المتوسط 2005	المدى البعيد 2015
عدد السكان(ن)	184069	233567	258099	274367	342191
معدل النمو(%)	ــــ	2,58	2,94	1,23	2,02

في هذا الصدد نلاحظ نقصا ملحوظا في التقديرات خاصة المدى القريب والمتوسط مقارنة بالتقديرات التي اعتمدنا فيها على إحصاء سنة 1998، بينما وجدنا العكس .

والتقدير اعتمدنا فيه على إحصاء 1998 إلى 19372 نسمة.

([1]) مخطط شغل الأراضي رقم08 وسط المدينة– المرجع السابق–

– حضيرة السكن: إن أهم ما يلاحظ من خلال جدول الوضعية الحالية هو وصول معدل إشغال المسكن الواحد في البلدية إلى 5,29 فردا، هذا الرقم يمكن تفسيره بعدم تمكننا من الحصول على عدد السكنات غير اللائقة وبالتالي عدم إدراجها في حساب المعدل.

أما الجدول التالي فيبين تطور عدد السكان والمساكن لبلدية باتنة من سنة 1987 إلى 1998:

السنة	عدد المساكن	عدد السكان	معدل إشغال المساكن
1987 (1)	23101	184069	7,89
1995 (2)	31999	237172	7,42
1998 (3)	46064	243567	5,29

(1) 1987 "RGPH "

(2) تحقيق "ANAT"

(3) 1998 "RGPH"

أما بالنسبة للاحتياجات السكنية فمن قراءة الجدول التالي حيث نسجل فائض في المدى القريب وزيادة معتبرة في المدى البعيد (فائض يعود إلى عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالسكن الغير لائق).

ويبين الجدول الاحتياجات في السكن[1] حسب الإحصاء العام 1998.

المدى	المدى القريب2000	المدى المتوسط2005	المدى البعيد2015
عدد السكان(ن)	+6356	2503	14822
معدل إشغال المسكن (%)	6,5	6,5	6

– **المرافق الجماعية**: تستحوذ مدينة باتنة على أغلب المرافق (إدارية، صحية، تعليمية، ثقافية، رياضية....)

التي تتطلبها أي مدينة تمثل مقرا للولاية، إلا أن المشاكل المطروحة في الوقت الراهن هو أن احتياجات الزيادة السكانية أصبحت لا تسايرها الخدمات التي تقدمها هذه المرافق، الأمر الذي يستدعي إنشاء مرافق جديدة وملحقات في الكثير من المجالات وخصوصا التعليمية والصحية منها.

– **وضعية الشغل**:

الجدول التالي يبين لنا تطور التشغيل عبر الآفاق.

المدى	2000	2010-2000	2015-2010
نسبة البطالة(%)	19,60	19,60	19,60
معدل التشغيل	26,00	28,72	27,99

([1]) مخطط شغل الأراضي – المرجع السابق –

2-2- مراحل التطور العمراني لمدينة باتنة:

تعتبر مدينة باتنة من أهم حواجز الأوراس ذات الموقع المميز على سفوح جبال الأطلس الـــشمالية، وفي ملتقى الطرق الوطنية ذات الحركة الدائمة والكثيفة، وتحيطها مرتفعات جبلية كانت منذ العـــصور القديمـــة إلى اليوم مقام مجتمعات محلية عريقة.

وتمثل محور اتصال مركزي على مستوى الهضاب العليا الشرقية ودعم ذلك الجانب الطبيعي الذي شكل ممرا حتميا بين المنطقة وعدة جهات أخرى من البلاد.

وبموقعها ذلك تؤدي المدينة دورا إستراتيجيا باعتبارها حلقة وصل بين الغرب والـــشمال والجنـــوب، وتقديرا لهذه المزايا التي لازمتها منذ نشأتها جعلها الفرنسيون مركزا إداريا لناحية الأوراس منذ1957. (1)

ولكنها لم تحضى بتطور عمراني في عهدهم مثل بقية المدن التي وقعت تحت احتلالهم.

وهي كبلدية رئيسية تقدر حاليا مساحتها 128كلم^2 يحتل حوالي 40كلم^2 الإطار العمراني، بينما الباقي يشكل المرتفعات، وبعض السهول الواقعة في حدودها الإدارية وسطح البحر بحوالي 1040م موقعا فلكيا يتراوح مابين 33و35 درجة خط عرض شمالا وما بين 11و6 درجة خط طول شرقا. (2)

ولقد عرفت مدينة باتنة كغيرها من المدن تطورا محسوسا وتوسعا عمرانيا أخذ اتجاهات عديـــدة كمـــا تبينه الخريطة، حيث يمكن من خلال ذلك معرفة أول ظهور لأحياء أولاد بشينة مجال دراستنا بالإضافة إلى طريق حملة وذلك عبر المراحل التالية:

1-الفترة الأولى: (الفترة الاستعمارية)

يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل:

أ- المرحلة الأولى (1844-1870)

وهي المرحلة التي بدأت فيها تشكل أول نواة استعمارية للمدينة سنة 1844 حيث لم تنشأ بعفوية بـــل اتخذها الاستعمار محاولة للسيطرة على المجال، ومن ثم بدأت المدينة بالتوسع الحضري ووصول المستوطنين وظهور حي الزمالة سنة 1870 في الجنوب الشرقي للمركز وهو أحد أقدم الأحياء الفوضوية في شيد من طرف السكان الأصليين للمنطقة.

ب- المرحلة الثانية (1871-1923)

في هذه المرحلة شهدت المدينة نوع من التوسع ترجم بواسطة التجهيزات التالية:

كنيسة، مدرستين، سوق، مسجد، مسرح، بلدية، محكمة، مقبرة .... تهيكلت حول محورين عمـــودين هما شارع الجمهورية وشارع الاستقلال.

ج- المرحلة الثالثة: (1924 - 1945):

---

(1) ANAT - plan directeur d'aménagement phase 1 - op - cit - p17

(2) commune de Batna présentation de situation de commune de Batna Batna Avril 1944 - p2.

تمكنت المدينة في هذه الفترة بأن تلعب دورا كمركز وتجاري، حيث برمجت عدة مشاريع مهمة كالسكة الحديدة، مما أدى إلى استقطاب العديد من المستوطنين أدت إلى انفجار النواة الاستعمارية حسب الاتجاهات التالية:

- في الشمال الشرقي عن طريق حي السطا الذي تشكل بنفس التخطيط الشطرنجي للنواة.
- الاتجاه الشمالي الغربي: عن طريق حي الفوريار.
- الاتجاه الجنوبي الشرقي الغربي كحي شيخي وبوعقال.
- الاتجاه الشمالي الغربي: عن طريق حي الفوريار.
- الاتجاه الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي كحي شيخي وبوعقال.

د- المرحلة الرابعة (1946-1962)

عرفت هذه المرحلة حركة عمرانية مكملة للمراحل السابقة تم توقيع:

- الأحياء الأوروبية في الشمال (المساكن الجماعية 180 مسكن، ممرات بن بولعيد حي المليون، حي 158 مسكن، حي الفوريار، 100 مسكن).
- الأحياء التقليدية في الجنوب (حي شيخي، 252 مسكن، حي كشيدة، 290 مسكن، الحي التطوري، 182 مسكن).

إضافة إلى ظهور أحياء جديدة بارك أفوراج في الشرق وحي بوزوران في الشمال، وهذا نتيجة للسياسة الاستعمارية في تطبيق سياسة حرق الأخضر واليابس التي مست مباشرة سكان الريف القاطنين بالجبال المحيطة بالمدينة.

2- الفترة الثانية: (ما بعد الاستقلال)

أ- المرحلة الأولى (1963-1973):

بعد الاستقلال لم تعرف المدينة تطورا ملحوظا حيث كان التوسع في الأحياء التقليدية وبشكل عشوائي في حين بوعقال، حي شيخي، كشيدة، بارك أفوراج ...

ب- المرحلة الثانية (1974-1984):

مرحلة انفجار التجمع وظهور أحياء (أولاد بشينة- طريق حملة)، وهذا راجع لسياسة الدولة باعتمادها على الصناعة وإنشاء المنطقة الصناعة في برنامج الأوراس، بالإضافة إلى مشروع آخر وهو أول مخطط عمراني عرفته المدينة سنة (1974-1978) ليعزز ما جاء في البرنامج السابق، والذي من بين أهدافه الرئيسية تحديد مناطق التوسع للمدينة ببرمجة المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين (1) و (2)، وذلك من أجل الحد من البناءات الفوضوية شكلت التوسعات الكبرى للمدينة في الاتجاهات الأربعة أين ظهر توسع ها في هذه المرحلة والمتمثل في أحياء (أولاد بشينة – طريق حملة).

جـ- المرحلة الثالثة (1985-1995):

البحث عن العمل والتمدرس والخدمات جعل النـزوح الريفي إلى المدينة يمس جميع أحياء الضواحي وعلى مساحات كبيرة باستغلال لا عقلاني ميزه البناء الفوضوي.

د- المرحلة الرابعة (1996-2005):

استفادت المدينة في هذه المرحلة من دراسة عمرانية هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث سلكت أثناء توسعها الحالي ثلاث اتجاهات رئيسية:

- طريق تازولت الذي شكل تلاحم مع بلديات تازولت.
- طريق بسكرة بتعمير بواسطة بناءات فردية ذات نوعية جيدة.
- طريق حملة ومروانة أخذ التعمير فيه أشكالا لبناءات فردية ذات نوعية متوسطة إلى رديئة.

شهدت هذه المرحلة تشبع النسيج الحضري للمدينة أدى إلى خلق عدة مشاكل بيئية وانتشار الآفات الاجتماعية: (البطالة وتدهور حالة البناءات والأحياء الفوضوية وتشويه المظهر العمراني والمعماري للمدينة بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي تشهده على مركزها.

2-3- مراحل النمو العمراني لأحياء مدينة باتنة:

عرفت مدينة باتنة كغيرها من مدن الجزائر بعد الاستقلال نموا سريعا نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية، الصحية، الثقافية... بالإضافة إلى المشاريع التنموية والمخططات الموجهة لها، كل هذا أدى إلى استقطاب العديد من السكان من مختلف المناطق بالأخص البلديات المجاورة واستمرار النزوح الريفي للحصول على عمل داخل المدينة، حيث شهدت أحياء (أولاد بشينة- طريق حملة) ولأسباب سنتطرق إليها من خلال المرحلتين التاليتين:

1- المرحلة الأولى (1974-1989):

وهي المرحلة التي بدأ فيها تشكل ملامح الأحياء خاصة بحي أولاد بشينة ثم حي طريق حملة فحي بوخريس، حيث برزت فيها الأنماط السكنية الفوضوية العادية والتقليدية نتيجة ربطها بإنشاء المنطقة الصناعية والمخططات (التنموية)، والتي أقيمت على طول الطرق الرئيسية خاصة طريق مروانة رقم (77) وطريق حملة رقم (55) والمحول الغربي (بسكرة - قسنطينة)، وأخرى منتشرة على الأراضي الشاسعة لغرض خدمة الأرض في الزراعة والرعي، وهذا ما لاحظناه من خلال المساكن القديمة والتقليدية الموجودة لحد الآن والبعض منها مهجورة خاصة بحي أولاد بشينة.

حيث سجلت نسبة الوافدين إلى المدن المتوسط ما بين 1964-1987 حوالي 36% [1] وهذا نتيجة حاجة السكان للمأوى والعمل وتحسين ظروف المعيشة وخدمة الأرض إضافة إلى عدة عوامل شجعت النزوح والتوافد للسكان لهذه الأحياء نذكر أهمها:

- إنشاء المنطقة الصناعية سنة 1971 التي لعبت فيها دور مهم في توفير مناصب الشغل للسكان.

---

(1)- بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2000، ص: 37.

– ظهور مشروع أول مخطط عمراني عرفته المدينة (1974-1978)ن من بين أهدافه الرئيسية تحديد مناطق التوسع للمدينة ببرمجة المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين الأولى في الجنوب والثانية في الجنوب الغربي.

– فشل بعض المخططات التنموية خاصة بالأرياف لأن الدولة أولت أهمية بالغة للصناعة على حساب الزراعة، الشيء الذي زاد من حدة تأزم حالة الأرياف والهجرة نحو المدن وإلى أحياء (أولاد بشينة – طريق حملة) وأهم هذه المخططات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

– بالإضافة إلى هذا وجود سبب لا يقل أهمية على سابقية وهو ظهور قانون الاحتياط العقاري 1974 [1]، الذي أدى بالعديد من سكان الأحياء (أولاد بشينة – طريق حملة) المالكين للقطع الأرضية ذات مساحات كبيرة إلى تجزئتها وبيعها في الخفاء بعيدا عن المراقبة من طرف السلطات عن طريق البيع العرفي بين صاحب الأرض والمشتري بحضور شهود وهذا بدون رخصة أو عقد محرر ومصادق عليه، ساعد هذا كثيرا في انتشار البناءات الفوضوية أين بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 1055 مسكن، يتوزعون بالتفاوت في كل من حي طريق حملة، بوخريس، أولاد بشينة أين بلغ في هذا الأخير 776[2] نسمة حيث كان يعتبر تجمع ثانوي خارج النسيج الحضري للمدينة.

2– المرحلة الثانية (1990–2005):

عرفت هذه المرحلة نموا عمرانيا سريعا اشتدت حركته مع زيادة النزوح الريفي واستمرار الهجرة سواء من أحياء المدينة مثل: بوعقال، كشيدة، بارك أفوراج... الخ.

وذلك لغرض الخروج من أزمة السكن الخانقة وتحسين ظروف المعيشة بالإضافة إلى الوافدين من البلديات المجاورة للمدينة منها بلدية مروانة، سريانة... الخ، بسبب تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والظروف القاسية الأمنية التي مرت بها معظم مدن الجزائر، لاسيما منها مدينة باتنة (العشرية السوداء) مما أدى إلى انتشار كبير للسكن المتدهور والرديء خاصة في بداية التسعينات والتي مست بالدرجة الأولى الأرياف.

ولحاجة هؤلاء السكان إلى المأوى والأمن والعمل تم اللجوء إلى الأماكن الآمنة والتي تناسب مستواها الاجتماعي، حيث أخذ النمو اتجاهات عديدة وبطرق غير شرعية، خاصة بعد هجرة معتبرة من خارج الولاية على سبيل المثال ولاية ميلة، سطيف، أم البواقي، عين مليلة....

رغم أن الدولة الجزائرية كانت تسعى في بداية التسعينات للقضاء على هذا النوع من السكن وذلك بوضع مخططات وقوانين ووسائل تنظيمية للمجال، أين استفادت المدينة من المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير (PDAU).

([1])- بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2000، ص: 37.

([2])- بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2000، ص: 37.

ومن بين الأهداف التي جاء بها: تنظيم استخدامات الأرض وتحديد الوعاء العقاري المستقبلي. .. إلا أن هذا النمو تم بطرق فوضوية غير شرعية أي أن المخطط لم يحدد هذا النمو الذي تهدر فيه الكثير من التشريعات التخطيطية وقوانين البناء من حيث المساحات المبنية وغير المبنية) عرض الشوارع، تحديد المستويات... إضافة إلى انعدام المراقبة القانونية مما شكل العديد من المشاكل، أين بلغ عدد المساكن في أواخر هذه المر حلة إلى 2226 مسكن بنسبة 67.85 % من إجمالي المساكن كما بينه الجدول التالي:

جدول يبين لنا مراحل تطور عدد المساكن عبر التعدادين (74-89) و (90-2005).

عدد المساكن / الأحياء	عدد المساكن تعداد 1974-1989	متوسط عدد المساكن في كل سنة	عدد المساكن تعداد 1990-2005	متوسط عدد المساكن في كل سنة	مجموع المساكن	عدد المساكن بين التعدادين	نسبة الزيادة السكينة %
حي أولاد بشينة	420	28	683	46	1103	263	22.45
حي بوخريس	130	9	523	35	653	393	33.56
حي طريق حملة	505	34	1020	86	1525	515	43.92
المجموع	**1055**	**71**	**2226**	**149**	**3281**	**1171**	**100**

المصدر: خرائط الصور الجوية (مارس 2005)

جدول يبين مراحل تطور المساحات المبنية عبر التعدادين (74-89) و (90-2005)

المساحة المبنية / الأحياء	المساحة المبنية بالهكتار بين 1974-1989	المساحة المبنية بالهكتار بين 1990-2005	مساحة التوسع بالهكتار	المساحة الإجمالية بالهكتار	نسبة التوسع %
حي أولاد بشينة	5.06	8.17	3.11	38	61.46
حي بوخريس	1.48	8.31	6.83	75	461.48
حي طريق حملة	6	13	7	167	116.66
المجموع	12.54	29.48	16.94	280	135.08

المصدر: تحقيق ميداني (مارس 2005)

من خلال معطيات الجدولين السابقين ومقارنة عدد المساكن والمساحة المبنية للفترتين (74-89) و (90-2005) نلاحظ أن متوسط عدد المساكن المنجزة في كل سنة تضاعف 4 مرات في حي بوخريس وتضاعف مرتين في حي طريق حملة وأكثر من نصف مرة في حي أولاد بشينة.

إذن المرحلة الثانية (90-2005) شهدت توسع عمراني كبير في هذه الأحياء وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الأزمة الأمنية التي أفسدت منها السكان في عملية البناء دون مراقبة.
- تحرير سوق العقار مما شجع الخواص في بيع أراضيهم.

- صعوبة الاستفادة من سكن اجتماعي من الدولة وهذا راجع لقلة المشاريع وطول فترة الإنجاز.

من خلال مؤهلات الموقع والموضع والخصائص الطبيعية للأحياء بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للأراضي وفي ظل غياب مراقبة السلطات ظهرت الأحياء ونمت بشكل فوضوي كبير.

2-4- القطاعات العمرانية لمدينة باتنة:

القطاع الحضاري هو الحيز المجالي والعمراني الذي يشمل حي واحد أو عدة أحياء.

ولهذا فإن تقسيم المدينة إلى قطاعات حضرية ليس بالأمر الهين خاصة في الآونة الأخيرة وما تعرفه المدينة من توسع عمراني سريع، وبالتالي فقد اعتمدنا في تقسيمنا على الدراسة التي قام بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إضافة إلى المعايير التالية: وهي محاور الطرق الرئيسية والعوائق الطبيعية والخريطة تبين ذلك.

والغرض من ذا التقسيم هو تحديد الأحياء المحيطة بالمدينة التي تعاني الإشكال نفسه من تهميش وعدم التنظيم والتوازن وعم الاندماج ضمن النسيج الحضري للمدينة، ومنه تم تحديد 05 قطاعات رئيسية كما يلي:

رقم القطاع	اسم القطاع	مساحة القطاه (هـــ)	نسبة مساحة القطاع من إجمالـــي مساحة المدينة %	الأحياء التي تشملها
1	مركز المدينة	337.78	10.25	-النواة الاستعمارية -الأحياء التقليدية (حي شيخي، الزمالة، حي المعسكر، حي الأمير عبد القادر، الاخضرار)
2	المنطقة العسكرية		4.73	
3	المنطقة الصناعية		13.91	
4	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى والثانية		23.56	-المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى. -المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثانية.
5	الأحياء المحيطة	1565.48	47.52	حي بوعقال، بارك أفوراج، تامشيط، كشيدة، تحصيصات كوني، الشهداء، البستان، بوزران، طريق تازولت 1 و2، طريق بسكرة، أحياء (أولاد بشينة، طريق حملة)

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

القطاع (1): مركز المدينة:

ويعتبر القطاع الأكثر تنظيما سواء من حيث البناء أو الحالة المعمارية للسكنات ويشمل البناءات القديمة الخاصة المتمثلة في النواة الاستعمارية كحي الأمير عبد القادر، حي المعسكر، إضافة إلى الأحياء التقليدية حـــي شيخي، الزمالة، وتحتل مساحة معتبرة نسبتها من إجمالي مساحة المدينة هي 10.25 % وتتميز بكونها منطقـــة تمركز المرافق الخدماتية والتجارية بالدرجة الأولـــى.

القطاع (2): المنطقة العسكرية:

وهي تمثل نسبة 4.73% من إجمالي مساحة المدينة وتقع شرق مركز باتنة.

القطاع (3): المنطقة الصناعية:

وتشمل المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات بمساحة 458.51 هـ، وهي تمثل نسبة 13.91 % من إجمالي مساحة المدينة.

القطاع (4): المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الأولى والثانية):

تقع المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى في الجهة الجنوبية للمدينة، أما المنطقة الثانية في الجهة الجنوبية الغربية وهما تمثلان 23.56% من إجمالي مساحة المدينة.

القطاع (5): الأحياء المحيطة:

وتشمل عدة أحياء محيطة بالأحياء التقليدية ومركز المدينة والمنطقة العسكرية ومنطقة النشاطات والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى والثانية، وتقدر مساحتها 1565.48 هـ، أي بنسبة 47.52 % من إجمالي مساحة المدينة.

ومعظم هذه الأحياء توسعت بشكل فوضوي ذات بناءات فردية واستغلال لا عقلاني للمساحات خاصة الزراعية،مما أدى إلى خلق العديد من المشاكل أهمها

- مشكل الاندماج لجميع هذه الأحياء وارتباطها بالمراكز.
- نمو معظم هذه الأحياء بدون تجهيزات وبدون هياكل قاعدية.
- خلق رتابة مزعجة في المظهر العمراني.
- صعوبة السير الوظيفي حول المركز المشبع.

ونظراً لاحتلال هذه الأحياء نسبة معتبرة من المساحة، أولينا أهمية كبيرة لها خاصة أحياء (أولاد بشينة- طريق حملة) كدراسة حالة كونها أثر الأحياء التي تعاني الفوضى والتهميش، الشيء الذي سنتأكد منه خلال الدراسة المفصلة لهذه الأحياء.

2-5 – التنمية العمرانية لمدينة باتنة :

إن محاولات التنمية في إقليم الأوراس بدأت مع البرنامج الخاص لولاية الأوراس سنة 1967، والهادفة أساسا إلى محو آثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي لحق بالسكان من جراء السيطرة الاستعمارية المركزة في الإقليم، وكانت البرامج الموضوعة بصفة عامة تشتمل على قطاعات الفلاحة والتجارة والمجاهدين والتكوين والتعليم والسكن، وفي هذا القطاع الأخير حصلت المدينة على 375 مسكنا من بين 1000 مسكنا خصص للولاية، إلا أن حدة التخلف كانت أقوى مما خصص من مشاريع جزئية، وذلك بسبب التدفق السكاني الفقير اتجاه المدينة والذي يستولي على كافة القدرات والموارد، ومن ناحية أخرى واجه هذا البرنامج عدة صعوبات

تتعلق بندرة الكفاءات التقنية، فأشغال البناء تفتقر إلى هذا الجانب من حيث كان لا يوجد إلا مهندسا واحدا كرئيس أشغال البناء وأربعة تقنيين و11 تقني على جانب أربعة معماريين.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا النقص إلى تقلص دور الدولة في مجال توجيه العمران للمدينة وتنظيمها لا باستثناء المنطقة الصناعية الواقعة شمال المدينة والتي تمثل امتدادا عمرانيا منسقا ومنظما، مع العلم أن أول وحدة صناعية أسست بالمدينة في هذه المنطقة، وهي وحدة النسيج عام 1964 والتي كان برنامج 1967 يهدف إلى توسيعها حتى تصل إلى 64,40 هكتارا.[1]

ونتيجة للمشاكل التي يواجهها تطبيق البرامج الخاصة للولايات فقد عمدت الدولة إلى السماح للبلديات بالمشاركة في عمليات التخطيط لاعتبارها أدرى بخصوصياتها وذلك في إطار ما يسمى بمخططات البلدية، وذلك خلال المخطط الرباعي الثاني(77/74)، إذ أن ذلك لم يمنع من ظهور مشكلات عدة بالنسبة للتجربة الأولى من هذا التخطيط، فبلدية باتنة واجهت العديد من المشكلات وهي:

– عدم توفير المعلومات عن الإمكانيات المادية والبشرية في البلدية.

– عدم التزام الدولة بتعهداتها اتجاه البلديات سواء بالدعم المادي أو الوسائل الخاصة بالإنجاز، فقد تقرر خلال الخطة الرباعية الثانية الشروع في العديد من الأعمال الخاصة بتنظيف المدينة واستصلاح وتحسين بعض المناطق السكنية وتجديدها، وجلب المياه الصالحة للشرب إليها، غير أن الأعمال في هذا المجال سارت ببطء و لم تشمل إلا جزءا صغيرا من المدينة مما جعل تراكم المشاكل شيئا بارزا مستمرا، كما سجلت العديد من المشاريع الإسكانية الريفية والحضارية إلا أن عملية الإنجاز تسير ببطء، فمثلا بلغ عدد المساكن المسجلة في إطار البناء الذاتي 4463 عند حدود نهاية فترة المخطط السابق لم ينجز سوى 2990 على مستوى البلدية وهو ما يعكس التأخر في الإنجاز.

وخلال هذه الخطة بدأت مشاريع التنمية والتخطيط العمراني منذ سنة 1974 حيث استفادت العديد من المدن من مخططات عمرانية، وباتنة من تلك المدن شرع في إعداد مخططها العمراني الذي تمحور حول ثلاثة أهداف:

1– تحديد مناطق سكنية جديدة.

2– مناطق لتحديد وتحديث عمران المدينة.

3– مناطق للصناعة والنشاط الحرفي.

وكانت المساحة المخصصة لإنشاء المناطق السكنية الجديدة تبلغ حوالي 436 هكتارا منها 236 هكتارا

للمنطقتين الحضريتين الجديدتين بغرب وجنوب غرب المدينة لبناء حوالي 1200 مسكنا على شكل عمارات، و200 هكتارا لمنطقتين أخريتين بشرق وشمال شرق المدينة، إلا أنها لم يتم اعتمادهما نظرا للعجز في

([1]) بن السعدي إسماعيل – معوقات التنمية العمرانية – المرجع السابق –

التمويل، إلى جانب مساحات أخرى لإنشاء السكن الفردي ينجزه المواطنون، وهي التي حـددت مـساحتها وشروط إنجازها المقصود إدخالها إلى جانب توفير الصحة والتنظيم في البناء والمنظر الجميل وهي شروط تراعـى أثناء منح رخصة البناء، كذلك بالإضافة إلى المرافق كالمراكز التجارية والمدارس والحدائق وما يلزم حياة المواطنين بهذه المساحة، وينصب الهدف الثاني حول إعادة تحديث عمران المناطق السكنية القديمة التي تخص أحيـاء مثـل مركز المدينة وحي النصر، وحي بوعقال وحي بوزوران، وذلك باستعمال الفراغات المساحية وتدعيم خـدمات الصرف والمياه والطرق وغيرها، وأما مناطق الصناعة والنشاط المهني فقد خصص لهـا مـساحة قـدرها 200 هكتارا تضم مختلف الصناعات المتوسطة كما فسح المجال أخيرا على القطاع الخاص الذي دخل المنطقـة لبنـاء ورش وحضائر لممارسة النشاطات المهنية والصناعية المختلفة، والمنطقتين العمرانيتين تمثلان نوعا مـن الامتـداد الجديد للمدينة، حيث أنجزت العديد من البناءات متكونة من ثلاث إلى تسعة طوابق، كما هو الحال في المنطقـة الأولى وهو أعلى مستوى بنائي في المدينة والمعد كل مسكن من مساكنها سبعة أشخاص، وهو المتوسط العـام للعائلة في الجزائر، وبالنسبة للمنطقة الثانية التي أعدت لإيواء 37,863 ألف نسمة واجهت الأشغال بها العديد من الصعوبات بسبب التناقض المستمر في مساحتها المخصصة لهل بسبب البناء الفوضـوي وحـتى الأراضـي المخصصة لتوزيعها على المواطنين لتمكن ملاكها السابقين من بيعها خلسة، ويتم البناء عليها بشكل فوضـوي وقدرت المساحة الضائعة بحوالي 4/3 من المساحة المخصصة وهي 231,20 هكتارا.

ونفس الوضعية شهدتها المنطقة العمرانية الأولى حيث تناقصت مساحتها في مقدار الثلـثين، كمـا أن المشروع السكني المبرمج في نفس المنطقة والذي يضم 3020مسكنا شهد بدوره تناقصا في مساحته و لم يبقـى إلا الثلث، وعموما فإن الأشغال بالمنطقتين قد واجهت عوائق متعددة بسبب انتشار البناء الفوضوي بالمساحات المخصصة، وأن جانبا من الإعتمادات المالية المخصصة لها مجمدة، وأن الآجال المحددة لإنهاء المشاريع تنتهي بدون تحقيق الهدف المرسوم، مما يتطلب إلى تمديد الآجال، وبالتالي إلى تكاليف إضافية وقد أدت بعض الأعمال الـتي قامت بها الهيئات المحلية لأجل تنفيذ المشاريع الإسكانية ومد الطرق من خلال عملية هدم البنـاءات الفوضـوية الواقعة أمام الامتداد العمراني الواقع بغرب وجنوب المدينة، والتي أثارت غضب السكان واحتجاجهم مما شـل هذه العملية وأثر في تنفيذ بعض المشاريع كتحويل مواقعها إلى أماكن أخرى، تحول جزءا من البناء الفوضـوي إلى داخل العمران الحديث رغم سعتها وارتفاع كثافة السكان بها وافتقارها إلى التطلبات العمرانية من مظهـر وتخطيط وخدمات.

إن المخطط العمراني الأول واجه مشكل استخدام الأرض كالاستيلاء الفوضوي على المواقع والمساحات المبرمجة للمشاريع التي جاء بها هذا التخطيط، وذلك مما قلل من جدواه لأنه لم يستوفي الحاجـات والأوضـاع المتغيرة باستمرار، ونمو السكان وازدياد حركة البناء وتوسع المدينة، ومع ذلك فإن هذا المخطط يمكن اعتبـاره بمثابة فاصلة بين النمو العشوائي للمدينة، وبين الطموح إلى تخليصها من هذا الوضع وضرورة إخضاع التوسـع العمراني في المستقبل لخطط واضحة المعالم والأهداف.

وقد كانت فترة التخطيط التي أدرجت فيها مشاريع التعمير بالولاية، ومنها في المدينة (78/67) واجهت صعوبات عدة، إذ أن غالبية المخططات في تلك المرحلة تتم بصورة عشوائية وهي وضعية ساعدت على ظهور مشكلات في شتى المجالات، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- التأخر في مواعيد الإنجاز.
- عدم التوازن بين الإنجازات والمطالب.
- غياب الدراسات وضعفها إن وجدت.
- تمركز وسائل الإنتاج وعدم تعميمها على المؤسسات المحلية.

وتلك المشكلات أدت إلى صعوبة ضبط آفاق التنمية على مستوى الولاية أمام الضغوط المجتمعية المختلفة كالهجرة وتراكم المشكلات الحضارية وغيرها، مما جعل مرحلة التخطيط الموالية (80-84) تتحمل على عاتقها علاج ما خلفته المرحلة السابقة من مشاكل، حيث بلغت نسبة الإعتمادات المالية الموجهة لذلك حوالي 40% من المبالغ التي حصلت عليها الولاية لمرحلة المخطط الخماسي الأول وذلك لإنجاز المشاريع المتأخرة.

ففي مخطط بلدية باتنة للتنمية اتجه الاهتمام من خلال هذه المرحلة إلى إعادة إصلاح الأحياء العمرانية للأحياء الهامشية مع تحديدها ورسم طرقاتها، كما شهدت هذه المرحلة كذلك تغيرا كميا في مجال إنجاز البناء السكني، إذ تم إنجاز ما يقدر بـ 3199 وحدة سكنية خلال المرحلة الأولى، بينما أنجزت 5693 أخرى خلال المرحلة الثانية أي بمعدل 1425 مسكن في السنة، إضافة إلى تقدم إنجاز السكنات الريفية على مستوى الولاية.

أما من ناحية تسجيل المشاريع العمرانية فبالرغم من المشاريع الهامة المسجلة في مجال العمران بالمدينة منها:

- الإعداد لمنطقتين حضريتين جديدتين(الثالثة والرابعة) مع 6000 مسكن مخصص للبناء الفردي، وما يتبع ذلك من مرافق وخدمات للاستجابة لحاجات السكان المتزايدة.
- استكمال الأعمال بالمنطقتين الحضريتين (الأولى والثانية).
- إجراء دراسة لإعادة تنظيم مدن الولاية بصفة عامة.

وإلى غاية 1982 لم ينفذ من المشاريع السابقة سوى إعادة دراسة للمنطقتين التي تم إلغاءها من خارطة المخطط العمراني الجديد للمدينة .

وهذا المخطط الجديد الذي شرع في إعداده ابتداء من 1983 والذي اعتمد على التقديرات الإحصائية، والإقليم وتوجيه وضعية العمران على مستوى المدينة.

فهذا المخطط حاول أن يقيم فترة التخطيط العمراني للمدينة، وحدد جملة من الصعوبات التي تواجه التوسع العمراني بشكل منظم وهي :

- تواجد المساحات العسكرية التي تسيطر على جزء هام من المدينة.

- مشاكل رقابة المدينة من السيول وخاصة من الناحية الجنوبية.
- صعوبات تنظيم شبكة المرور للنقل والمواصلات الحضرية.
- صعوبات استعمال الأرض.

كما وضع عدة اقتراحات بشأن تجاوز وعلاج هذه الصعوبات ومنها :

- إدماج نظام الصرف(حاجز لوقاية المدينة من السيول الذي تم إنجازه)

إلا أن هناك عراقيل خطيرة لم يتعرض لها هذا المخطط وهي التي تتعلق بمشاكل التوسع الأخرى، كانتشار البناء الفوضوي الذي يشكل حاجزا لأي تقدم عمراني سليم.أما على مستوى الخدمات فقد قدم المخطط الاقتراحات التالية :

- وضع تحسينات على مستوى الخدمات المحلية.
- التوازن بين المناطق الحضرية من حيث الخدمات وتنوعها.

2-6 – المشكلات التي تواجه سياسة التعمير لمدينة باتنة :

2-6-1- الهجرة الريفية :

تحتاج مشكلة الإسكان في المدن الكبرى إلى دراسة التنمية في مواقع مصادر الطرد، ولهذا السبب نستطيع أن نربط بين زيادة السكان في الحضر ومشكلة الإسكان، ولهذا تستحق الهجرة من الريف إلى المدينة عناية خاصة لأنها أحد العوامل المؤثرة في توزيع السكان على مختلف مناطق البلاد شأنها في ذلك شأن النمو الديمغرافي لأنها تلعب دورا أساسيا في ارتفاع كثافة سكان الحضر.

إن المدن من بينها مدينة باتنة شهدت تزايدا سكانيا مستمرا وذلك له أثر كبير في ظهور المشكلات داخل المدينة، إن حركية التعمير مرتبطة بتطور الهجرة التي نجد مصدرها هي الأخرى في الصعوبات الزراعية والفلاحية التي عرفها عالم الريف.

إن نزوح سكان الريف أدى إلى تضخم المدن، ومما يزيد هذه الظاهرة خطورة هو عدم خضوعها إلى أي نوع من التوجيه.

فهذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة نحو المراكز الحضرية والتي تجذب المغناطيس الجماهير الريفية أفرزت ظاهرة تزييف المدينة مما سبب هذا الاختلاف في التنمية الكثير من المشكلات الاجتماعية.

وقد أوضح إسحق القطب في كتابه " التحضر ونمو المدن في الدول العربية" أن الهجرة ليست دائما ظاهرة غير صحية، وتحدث على العموم نتيجة لمجموعتين من القوى هما:[1]

أ- القوى الطاردة من الأرياف: وتتمثل في :

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وصعوبة العمل في الأرض بأدوات غير متطورة يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج، وبالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

([1]) حسن الساعاتي – دراسات في علم الإسكان – دار النهضة العربية – بيروت -1981.

- تحصل العامل في الريف على أجر منخفض.

- ضعف الخدمات العامة كالصحة والتعليم....

ب- القوى الجاذبة: وتتمثل في :

- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية.

- توفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة.

- توفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا والجامعات، إضافة إلى المستشفيات والعيادات الصحية.

- المظاهر الاجتماعية والحضارية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريق.

إن البحث عن حياة أفضل والانتقال الفوضوي لسكان الريف نحو المدن أدى إلى إنشاء أحياء فوضوية ومناطق عمرانية متخلفة ومكتظة بالسكان تختلف عن الأحياء الأخرى الموجودة بالمدينة من حيث الشكل والمظهر. [1]

2-6-2- استعمال الأرض :

يركز الاهتمام هنا على استعمال الأرض للبناء السكني باعتباره يحتل المساحة الكبرى من العمران، من حيث تشكل هذه المساحة مابين (59و71%) من المساحة الكلية، إلى جانب أن هذا النوع من الاستعمال هو الأكثر تعبيرا عن الأوضاع الاجتماعية أو الثقافية لمجتمع من المجتمعات.

ذلك أن استعمال الأرض عموما تتحكم فيه عدة عوامل كطبيعة الأرض وبعض القيم الاجتماعية السائدة كرغبة بعض الأسر بمسكن منفصل خاصة إذا كانت المساحات متوفرة، كما أن تغير خصائص السكان وحجم الأسرة وحجم الأسرة يفرضان استخدامات عديدة للأرض من مساكن، مصانع ومرافق عامة على أساس أن استخدام الأرض يعكس تطور الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

وتشير الإحصائيات الخاصة لتطور حضيرة السكن بدءا من سنة 1987 إلى غاية سنة2005 ووصلت إلى 183650 مسكنا، توجد معظمها بالتجمعات الحضارية بمعدل شغل السكن 6,2%. [2]

وتختلف الكثافة السكنية من منطقة إلى أخرى داخل النطاق العمراني، وتصل إلى 2520 مسكنا/كلم^2. [3]

خاصة في الأقسام الفوضوية وهو أسوأ استعمال على الإطلاق، لأنه يتناقض مع المقاييس المطلوبة.

إن نتائج استعمال الأرض بدون تخطيط المدينة تظهر من خلال ما يعكسه من مشكلات اجتماعية وعمرانية خطيرة، فإقبال السكان من مختلف الجهات على المدينة قد سبب مشاكل كثيرة للمناطق التي تجمعوا فيها وساهم ارتفاع الأراضي في صورة واضحة خاصة في الفترة الأخيرة، من جراء الإقبال المتزايد على شراء

---

(1) حسن الساعاتي - نفس المرجع السابق -

(2) تقرير عام - مصلحة الإحصائيات - مديرية التخطيط -باتنة-

(3) تقرير عام - نفس المرجع السابق -

الأرض، وتشجيع السماسرة وذوي النفوذ إلى الدخول في هذا المجال والتلاعب بالأسعار والمتاجرة بالأراضي، الأمر الذي أثر بدوره على عملية توجيه استخدام الأرض بالمدينة.

وهذه الوضعية جعلت البلدية تفشل في عملية إدخال الأراضي في إحتياطاتها العقارية، بسبب الإجراءات البيروقراطية، ومقومة من طرف ملاك الأراضي الذين يبيعونها بسرعة، ثم يشرع المشترون في البناء بصفة فوضوية في الليل والنهار، ولكثرة عددهم يستحيل مراقبتهم.[1]

2-6 -3- انتشار البناء الفوضوي:

إن التخطيط الفوضوي الذي تعاني منه مدينة باتنة، وعدم تطبيق سياسة تنموية واضحة تأخذ على عاتقها كل جوانب الحياة الحضرية داخل المدينة، متكفلة بحياة الفرد بكل جوانبها الاقتصادية منها، ومدينة باتنة كما هو الحال في الكثير من مدن الجزائر نشأت بعيدا عن التخطيط السليم الذي هو تحديد وظيفة وحجم الإنشاءات والواقع الملائم وتوجيه وضبط النمو العمراني وعلاج المشاكل.

ويمكن هنا أن نبين بعض المشاكل التي تعرفها مدينة باتنة، وذلك بحصرها في مشاكل عمرانية ومشاكل عدم التوازن بين الخدمات وقلتها وعدم توفيرها بسبب عامل الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة.

وتشهد مدينة باتنة عدة مظاهر عمرانية سيئة وفوضوية ويظهر جوهريا الهادف والشامل لهذه المراكز الهامة يرجع إلى عدم التوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التنظيمية.

إن زيادة النمو العمراني داخل هذه المدينة مع انعدام التخطيط الواضح، وعدم السيطرة والتحكم في هذا النمو العشوائي، أدى إلى خلق أسباب الاستعمال الغير سليم لمساحات الأرض بالمدينة، والتأثير على المساحات الحضرية وظهور البناء الفوضوي غير الموجه، والذي ينتشر في مناطق الأحياء القديمة أو ضواحي المدينة(النـاطق الهامشية) التي ينفذ إليها سيل كبير من المهاجرين الذين يلجئون إلى البناء البسيط والسهل نظرا لقلة الإمكانيات ولطبيعة وقف الإقامة المؤقت، بحيث أن هذه المساكن لا تخضع لأسس تنظيمية وللقوانين العمرانية العمول بها، أو التي تسنها البلدية، أو الدائرة المختصة، وهذا يعمل على إعطاء المدينة منظرا غير لائق، ويتعدى إلى نشوء مدينة كاملة على نمط عمراني غير مخطط.

2-7- إعادة تهيئة ودمج الأحياء الفوضوية:

إن الهدف الجوهري من عمليات التدخل على مستوى الأحياء (أولاد بشينة-طريق حملة) هو تحسين شروط الحياة بها وتعويض الناقائص الحالية والمستقبلية لفك الخناق على المدينة وفقا لعملية إعادة التهيئة التي تؤهل هذه الأحياء للدمج ضمن النسيج الحضري لمدينة باتنة.

أولا: عملية إعادة التهيئة (Reamenagment)

(1) بن السعدي إسماعيل – معوقات التنمية العمرانية – نفس المرجع السابق –

هي عملية تدخل على المجال الحضري بهدف الارتقاء بمستوى العمراني، الاقتصادي والاجتماعي من أجل توفير الشروط اللازمة لحياة طبيعية، وحل المشكلات القائمة والتخلص ن الأوضاع السيئة بالأحياء، وذلك من أجل إدماجها وفق عنصرين[1] هما:

1- تسوية الوضعية القانونية للعقار المبني وغير المبني.

2- تنظيم الوضعية العمرانية والمعمارية.

1- تسوية الوضعية القانونية للعقار المبني وغير المبني:

تهدف عملية التسوية إلى تقنين البناء الفوضوي المبني والعقار غير المبني مع إعطائه الصفة الشرعية والتي ظهرت بموجب الأمر رقم 01-85 المؤرخ في 13 أوت 1985 تهدف إلى الاعتراف بالبناء الصلب فقط والذي تم إنجازه قبل هذا التاريخ.

وفي ظل الأدوات القانونية للتهيئة والتعمير وقانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/1 الملغي للقانون السابق (85/01) والمعدل والمتمم بالقانون رقم (05-04) المؤرخ في 14 غشت 2004 الموافق لـ: 27 جمادى الثاني 1425 هـ، فإن عملية التسوية تكون كالآتي:

***تسوية الوضعية القانونية للعقار المبني:**

للاعتراف بالبنايات الفوضوية وتسوية وضعيتها القانونية يجب أن تسلم لأصحابها الوثائق الرسمية من أجل الاستفادة من رخصة البناء هذا في حالة صاحب المبنى هو المتقدم بالطلب وبذلك فإن العملية إلزامية وليست إجبارية، لكن إذا كانت ملكية أرض المبنى تمت بصفة لا شرعية فإن عملية التسوية هنا تبدأ بدفع صاحب البناية ثمن الأرض.

***تسوية الوضعية القانونية للعقار غير المبني:**

من أجل تحقيق أي مشروع يستلزم توفير الشروط العقارية فيما يخص ملكية الأراضي لأنها غالبا ما تكون هي العائق الكبير في تحقيق المشاريع، لذا وفي حالة أحياء (أولاد بشينة-طريق حملة) ملكية الأراضي كلها ملك خواص فإن تسوية وضعيتهم القانونية للأراضي تكون وفق الوثائق والعقود الرسمية التي تؤهلهم لإنجاز رخصة التجزئة.

ومن أجل المصلحة العامة يمكن اتخاذ إجراءات نزع الملكية في حالة ما رفض المالك بيعها للجماعات المحلية، أما إذا كان للبيع فتستعمل حق الشفعة وفق قانون 11/91 الذي يحدد قواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.

وفي إطار تسوية وإدماج البنايات ألا شرعية والفوضوية نقترح إجراء تحصيصات تشمل الإطار المبني من أجل إعادة تنظيمه وتحديد مسار الطرق ومختلف الشبكات الأخرى، وكذا المساحات الشاغرة من أجل توجيهها للاستغلال الأمثل.

([1]) حركات محمد الأمين: أستاذ ومحاضر بجامعة الحاج لخضر، قسم علوم الأرض، فرع تهيئة حضرية.

ويتم هذا باحترام القوانين التقنية للبناء والتعمير وفقا للقوانين (29/90) و (04/05)2004.

والتي ترتب حالات التدخل كما يلي:

* منع الشروع في أشغال البناء بدون رخصة أو إنجازها دون احترام المخططات البيانية الـتي سمحت بالحصول على رخصة البناء.

* يترتب على المخالفة حسب الحالة إما مطابقة البناء المنجز أو القيام بهدمه.

* عند إنجاز البناء دون رخصة يتعين على العون المؤهل قانونا تحرير محضر إثبات المخالفة وبانقضاء المهلة تنفذ أشغال الهدم من قبل مصالح البلدية.

يجب أن يتم إعداد مشاريع البناء الخاصة برخصة البناء من طرف مهندس معماري ومهندسين معتمدين في إطار عقد تسيير المشروع.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك إمكانية إدماج شرعية (قانونية) للأحياء (أولاد بشينة-بوخريس-طريق حملة) في النسيج الحضري للمدينة.

2- تنظيم الوضعية العمرانية والمعمارية:

نظرا للواقع المفروض علينا سواء فيما يخص الوضعية العمرانية أو المعمارية للأحياء فإنه يجب مراعاة كل الاعتبارات للوضع القائم وأهم تطلعات السكان، وهذا من خلال التدخلات السريعة والعقلانية الـتي تماشـى والسياسات المتبعة والقدرات المادية للسلطات، حيث تسمح بوضع مخطط التهيئة من أجل إدماج الأحياء ضمن الإطار العام لبنية المدينة ولتفادي أي حركة بناء فوضوية أخرى، ويكون التدخل وفق المبادئ والأهداف التالية:

1- التخلص من المبانـي الرديئة والآيلة للانهيار من اجل خلق مجال حضري منسجم ومتناسـق مـع الإطار العام للمدينة.

2- إعادة هيكلة الأحياء، وذلك للسماح بعملية مد مختلف الشبكات اللازمة ومن أجل إدماج الجـزء المعمر مع المساحات المقترحة للتهيئة ومع باقي الأحياء المجاورة.

3- من أجل ضمان أداء وظيفي فعال بالأحياء يجب أن تتمتع بجميع العناصر الضرورية مـن مرافـق وتجهيزات وسكن، طرق، مساحات خضراء، ...

4- وضع أنماط ونماذج معمارية ذات طابع عصري وحديث ملائم يتماشى مع الأشـكال الـسائدة بالمدينة.

5- تحقيق استغلال عقلاني للمجال مع مراعاة حاجة المدينة للتوسع مستقبلا أمام نفاذ الأراضي الصالحة لذلك.

وعلى أساس هذه المبادئ والأهداف تم التوصل إلى وضع مخطط المناطق المتجانسة.

وكانت التدخلات كالآتـي:

2-1- عمليات التدخل:

2-1-1- التدخل على الشبكات:

أ- شبكة الطرق:

من أجل الاتصالية والربط بين الأحياء (أولاد بشينة-طريق حملة) والأحياء المجاورة ومركز المدينة يجب التدخل بإعادة هيكلة شبكة الطرق خاصة الرئيسة منها والتي وصلت مساحتها بالأحياء إلى 3.44 هـ وذلك بجعلها:

-تطابق للمقياس التقنية من خلال تعبيدها وترصيفها وتوسيعها إضافة إلى المحول الغربي (بسكرة-قسنطينة) إلى طريق حضري لإنقاص الحركة الثقيلة به وخلق محول جديد على الحدود الشمالية الغربية للنسيج الحضري للمدينة كما هو مقترح في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

-نتيجة لتدهور حالة الطرق داخل الأحياء وعدم وضح الرئيسي فإنا نقترح تعبيد وترصيف جل الطرق الثانوية والثالثية حيث بلغت مساحة الطرق الثانوية بحي أولاد بشينة إلى 4.62 هـ وهي متصلة مباشرة بالطريق الوطني (77) أما مساحتها بحي بوخريس فوصلت إلى 3.42 هـ متصلة بالطريق الولائي (55) والمحول الغربي (بسكرة- قسنطينة).

-خلق مسار طرق جديدة، إضافة إلى الطرق المقترحة من طرف (PDAU) لتكثيف الترابط والاتصال بين الأحياء وترقية بعض الطرق الثالثية إلى طرق ثانوية وحسب المعايير الوطنية عرضها يكون (13 م) والثالثية عرضها (10 م).

-الاهتمام بتهيئة جيدة لمفترق الطرق خاصة الرئيسية.

ب- الشبكة التقنية:

حسب تحليل الوضعية الخاصة بالأحياء ونتائج الاستمارة والتحقيق الميداني تبين أن هذه الأحياء تفتقر إلى مختلف الشبكات التقنية حيث القليل منها كان توصيلها بشكل قانوني وأغلب السكان يقوم بإدخالها خلسة عن أنظار السلطات المعنية وهذا ما صعب مهمة رسم مسار الشبكات خاصة شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي وعلى هذا الأساس نقترح:

- توصيل جميع الشبكات إلى المساكان وبشكل قانوني.

- توفير كميات كافية من المياه الصالحة للشرب وهذا حسب الاستهلاك اليومي حسب المعيار الوطني الذي يساوي 160 ل/ اليوم لكل ساكن حيث بالرغم من توفر هذه الشبكات حاليا إلا أن وصول إلى السكان متذبذب.

- معالجة شبكة الصرف التي تعاني بعض المشاكل بالأحياء خاصة أنها لم تراعي المواصفات التقنية المتفق عليها.

– إقامة شبكات لتصريف مياه الأمطار وبالوعات مع الطرق لسلامة حياة السكان وراحتهم، وهذا في أقرب وقت مكن نظرا للأمطار الكثيرة التي تهطل بالأحياء من أجل تفادي الفيضانات.

–تسهيل الإجراءات اللازمة من طرف المصالح المشرفة على عملية التزويد بشبكة الغــازن، الكهربــاء، الهاتف، دون اشتراك السكان في ذلك نظرا لمستواهم الاقتصادي المتوسط.

–وضع لكل هذه الشبكات بالإضافة إلى الأدوية و الشعاب أروقة حماية حسب المعايير المتفق عليها.

ومن المستحسن:

* تحويل شبكة الكهرباء ذات توتر متوسط مع حدود الأحياء وجعل التوصيل الداخلي بالأحياء لهــذه الشبكة وشبكة الهاتف يكون تحت الأرض لسلامة حياة السكان واستغلال المساحات.

* تشجير أروقة الحماية من الأدوية.

2–1–2 التدخل على المباني السكنية:

تمثل البيئة السكنية أهم روافد البيئة الحضرية وهي الركيزة الأساســية للمــشكلات الحــضرية لــذا فالتدخلات عليها ستكون بصفة حذرة ومفصلة بداية:

– تحسين المظهر العام للأحياء وذلك بتوعية السكان وتأكيد دور المشاركة مع فرض والثانوية لإعطــاء منظرا عمرانيا ومعماريا مميز.

* إصلاح وترميم بعض المساكن المهددة بالسقوط من خلال تشققات الأسقف والجدران أو أو تعرضها للفيضانات.

وهنا يأتي دور الجمعية المكلفة بالأحياء ويتواجد مقرها بمركز المدينة.

–إزالة وهدم المباني الرديئة المتداعية الآيلة للانهيار والتي تشكل خطرا على حياة السكان وتشوه المظهــر العام للأحياء وللمدينة وكذا المساكن التي تقف كعائق أمام رسم مسار الشبكات المختلفــة أو الواقعــة علــى المرتفقات.

حيث قدر عدد المباني المقرر هدمها بالأحياء إلى 752 مسكن تنتشر بحي أولاد بشينة بــ 225 مسكن وبحي بوخريس بــ 78 مسكن أما باقي المساكن فهي بحي طريق حملة أين يرتفع عددها بقرية الحمص، نظــرا لرداءتها وموقعها الهامشي، مع عدم توفر أدنى شروط الحياة الصحية بها خاصة فيما يخــص الــشبكات التقنيــة والطرق وتداخل البنايات وانتشار القامات بشكل كبير مع تجاهل للعوائق الطبيعية وعدم احتــرام الارتفاقــات الموجودة.

– اقتراح مباني سكنية جديدة:

من خلال الدراسة الطبيعية للأحياء تمكنا من معرفة الأماكن والمناطق القابلة للتحمير ودرجة حمولتــها لتوطين البنايات السكنية المقترحة ذات النمط الجماعي من أجل:

* تدعيم الأحياء بأنماط سكنية جديدة لخلق نوع من التنوع والتناسق والانسجام مع باقي الأحياء بالمدينة، لذا يجب أن تكون هذه المباني تطابق المواصفات التقنية القانونية والقواعد العامة للتهيئة والتعمير وتوفير بها سبل الراحة والحياة الصحية للسكان، حيث يكون توزيعهم موضع في الخريطة.

* بغية الاستغلال الأمثل للمساحات ووضع حد للاستهلاك المفرط خاصة وأن المدينة تعاني مشكل نفاذ الوعاء العقاري بها، وباعتبار هذه الأحياء نافذة مهمة لتوسع المدينة مستقبلا، فهل ممكن في يوم من الأيام أن تصبح هذه الأحياء مركزا أو تحقيق دورا بارزا في المدينة؟

2-8 – آفاق تنمية مدينة باتنة:

وفي إطار البحث عن الصيغ الملائمة لتنمية المدينة تحت دراسة خاصة لوضعية بلدية باتنة لأجل إعداد مخطط عمراني للمدينة(P.D.A.U)، وهو المخطط الذي وجه كل اهتماماتها للمحيط العمراني للمدينة.

وبذلك جاء بعدة تصورات في إطار تنمية عمران المدينة وحدد مجال المدينة في أربعة أقسام هي:

1– القطاع المعمر: ويشمل مختلف المساحات المبنية والموجودة حاليا، ويتعلق ذلك بوسط المدينة والمنطقة الصناعية، ومنطقة النشاطات، والمنطقتين الحضريتين الجديدتين(الأولى والثانية)، ومنطقة الخدمات بطريق تازولت (والمجالات السابقة ستكون محل الإصلاح العمراني)، أما الأحياء السكنية فتشمل (حي بارك أفوراج، حي بوعقال، حي الشهداء، حي شيخي، الزمالة، وحي كشيدة).

2– القطاع القابل للتعمير على المدى المتوسط: ويتعلق بأحياء(طريق تازولت، حي بوزوران، حي طريق حملة).

3– القطاع القابل للتعمير على المدى الطويل: ويتعلق بمساحات شمال المدينة (منطقة المنشار) ومساحات مستحدثة ومهيأة إلى جنوب وجنوب غرب المدينة، ومناطق الجنوب الشرقي على امتداد حي بارك أفوراج، وكذلك المساحات المتواجدة إلى شمال غرب المدينة على امتداد طريق حملة.

4– المناطق الغير قابلة للتعمير: وتخص المساحات الفلاحية بغرب وأقصى الجنوب الغربي المتميز بالمساحات الغابية. (1)

وبناءا على هذا التقسيم فإن المخطط حدد جملة من الأهداف لعملية التنمية في مجالات النمو والتوسع والسكن وحماية المدينة من التلوث، حيث تتعلق عمليات تنظيم وتحديث التوسع بعدة مناطق سكنية من المدينة، وهي مناطق أغلبها واقعة بمحيط المدينة وهي :

– أحياء (بارك أفوراج، بوعقال، تمشيط، طريق تازولت)وهي الأحياء الواقعة على غرب وجنوب شرق المدينة.

– منطقة طريق حملة، وحي أولاد بشينة (مجال دراستنا)، وحي كشيدة وهي الأحياء التي تقع شمال وشمال غرب المدينة.

---

(1)P.D.A.U - 3èm phase 2 p 9 - 10.

- حي بوزوران ومنطقة طريق قسنطينة وتقعان شرق وشمال المدينة.

ومن العمليات التي تخص هذه المناطق :

- تحسين محيط هذه المناطق من حيث إيجاد المساحات الخضراء ومساحات اللعب للأطفال.

- تنظيم النشاطات الاقتصادية والتجارية وذلك من خلال إنشاء مواقع للنشاطات في كل من منطقة بارك أفوراج، ومنطقة طريق حملة واللتان تمثلان محور التوسع العمراني على المدى الطويل.

- ربط مختلف المناطق بالمركز الحضري، وذلك بتوفير شبكة الطرق والمواصلات. [1]

كما ستتجه عمليات التنمية إلى مركز المدينة لجعله أكثر أهمية وتعبيرا على طموح المدينة لتكون مركز استقطاب جهوي في ميادين عدة، الثقافية والإدارية والتجارية وغيرها.

ولذلك فقد حدد المخطط عدة محاور لهذه العمليات وهي على النحو التالي:

- تحديث مرافق الاستقبال والخدمات الموجودة لتؤدي دورها في إطار من العصرنة لوظائفها ونشاطاتها.

- تنظيم حركة المرور والتنقل، وذلك بإنشاء عدة محولات، لتفادي المرور المكثف في وسط المدينة، مما يعرقل حركة المرور، ويزيد في تلوث الوسط الحضري.

- تجديد المباني القديمة وسط المدينة على نمط معماري حديث.

- ترميم بعض المباني العمومية والمحافظة على طرازها المعماري كمقر البلدية القديم والمسرح وغيرها.

- وإلى جانب ذلك كله فإن المخطط يسعى إلى توفير الشروط الملائمة لربط المدينة كقطب حضري بأهم التجمعات بشرق البلاد مثل: مدن(قسنطينة، خنشلة، بسكرة، سطيف) وذلك بتطوير شبكة الطرق التي تربط وتلك التجمعات.

([1])A.N.A.T - P.D.A.U - règlement 3èm phase 2 p22

خاتمة الفصل الرابع

من خلال هذا افصل توصلنا إلى إبراز علاقة البناء الفوضوي للتنمية العمرانية، حيث اتضح لنا أهم آثار البناء الفوضوي على التنمية العمرانية، وأن انتشار البناء الفوضوي هو أساس بروز معوقات التنمية العمرانيـــة، وكان هذا هو محتوى إشكالية دراستنا مع إمكانية إيجاد حلول أو اقتراحات أو توصيات بخصوصها

والآن وبعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع سنتعرض إلى الجانب الميداني (التطبيقي) حيث نعيش معاً واقع هاته الظاهرة كما هي في الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية لحي أولاد بشينة، وعرض البيانـــات والإحصائيات التي ساعدت على التعرف أكثر على هاته الظاهرة، مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لهـــا، والتي قد تساهم بشكل أو بآخر في التخفيف من حدتها.

الفصل الخامس

مجال البحث الميداني والإجراءات الميدانية

في هذا الفصل والذي يخص مجال البحث الميداني والإجراءات المنهجية سوف نتطرق إلى المجال الخاص بالبحث،وكذلك العينة وطريقة إختيارها بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية، وذلك من خلال التعرف على المنهج المسخدم والأدوات التي تتمثل في الملاحظة والمقابلة والإستمارة.

1-الــمجـــال:

- **موقع المجال:** يقع حي أولاد بشينة شمال منطقة النشاطات وشرق الطريق الوطني رقم 77، ويتربع على مساحة 23,30 هكتار.ولقد تم اختيار هاته المنطقة باعتبارها منطقة معزولة عن وسط المدينة وقابلة للعيش فيها وتكاد تنعدم الرقابة القانونية داخلها حيث كثرت فيها المباني الفوضوية التي أقامها أناس من داخل وخارج الولاية،,أطلقوا عدة أسامي على الحي الذي أقاموا فيه.

ويتشكل النسيج العمراني لهذا الحي من وحدات صغرى (ilot) مكتملة وأخرى غير مكتملة (وجود قطع وفراغات شاغرة) ممتدة كلها في الاتجاه شرق/غرب تتخللها محاور طرق من الدرجة الثالثة لها نفس الاتجاه (أي أنها تتقاطع وبشكل شبه عمودي مع الطريق مع الطريق الوطني رقم 77) .

- **تاريخ المجال:** قبل سنوات الثمانينات كان مجال الدراسة هذا في مجمله عبارة عن مساحات فلاحية موجهة لزراعة الحبوب وبمردود ضعيف، غير أنه ومع بداية سنوات1982-1984 وبحكم حاجة المدينة إلى التوسع والنمو بدأت هذه المساحات الفلاحية في التقلص والتراجع لصالح مباني سكنية ظهرت على طول إمتداد الطريقين : الوطني رقم 77 والولائي رقم 55 ،وتبعا لحاجة مالكي الأراضي إلى البيع غير أن عملية البناء والتعمير تلك كانت تتم في شكل فوضوي وغير منظم وفي غياب أي دراسات عمرانية مسبقة. فكان أن برزحيان هما : حي طريق حملة وحي أولاد بشينة (مجال دراستنا).

ومع مرور الوقت وحاجة المدينة للتوسع بدأالمجال يأخذ تحولاته من كونه مجالا طبيعي له إستعماله ومنتوجه وقيمته الخاصة إلى مجال عمراني حضري له قيمته وخصائصه ومنتوجه المختلف تماما على الأول.

- **الخصائص السكانية:**

بلغ عدد سكان حي أولاد بشينة حسب التحقيق الميداني 5606 نسمة موزعين على مساحة قدرها 13.23 هــ وكثافة سكانية 429.73 ن/هــ، وعدد المساكن 1025 بمعدل أشغال مسكن 5.5 فرد/ م ، أما عدد العائلات بهذا الحي بلغ 1029 عائلة، ووصل عدد الغرف 30.75 غرفة بمتوسط حجم مسكن 3غ/م ومعدل أشغال الغرفة 1.82 فرد/غ.

وأما بخصوص الأصل الجغرافي لسكان الحي نجد أن عدد العائلات الوافدين من أحياء المدينة إلى حي أولاد بشينة حسب التحقيق الميداني بلغ 392 ومن البلديات المجاورة 412، ومن خارج الولاية 108، ولهذا التوافد أسبابه الخاصة به كالسكن والعمل والأمن والدراسة ولعل السكن أهم أسباب هذا التوافد، والأمن والعمل وأخيرا الدراسة على التوالي.

- **الخصائص السكنية:**

وحسب التحقيق الميداني وصل العدد الإجمالي للمساكن في حي أولاد بشينة 1145 مسكنا منها 1025 مساكن مشغولة و 78 مساكن غير مشغولة وهذا إما أنها مساكن قديمة مهجورة مهددة بالانهيار، أو مساكن جديدة لم يتم تجهيزها بعد، أو من أجل الاحتفاظ بالعقار المبني أو المضاربة العقارية و42 مسكنا في طور الإنجاز ومعظمها إما وضعت لها الأساسات أو بناء بعض الجدران فقط.

-وأما بخصوص الكثافة السكنية وحسب التحقيق الميداني فقد بلغت عدد المساكن بالحي 1103، كما بلغت المساحة المبنية 13.23 هكتار، والكثافة السكنية 83.37 م/هـــ والتي تعتبر مرتفعة مقارنة بالمتوسط الوطني الذي بلغ 60 م/هـــ [1]، وهذا يرجع لعدم احترام المقاييس المعمول بها، مما يستوجب عملية التدخل لتنظيم هذا المجال المعقد والفوضوي وإعادة تهيئته.

- أما عن أنماط الساكن الموجودة بحي بشينة نذكرها على النحو التالي:

أ- النمط العادي: وهو مباني ذات شكل معماري بسيط ومادة بناءها الإسمنت وتقع ضمن المجال المغلق بحي أولاد بشينة حيث تمثل نسبة 66.73 % من إجمالي مساكن الحي، وهي أقل درجة من حيث الهندسة المعمارية وعدد الطوابق، وعادتا ما يستغل الطابق الأرضي: للسكن، مستودع للسيارة، تربية الحيوانات أو لأغراض أخرى... وتتميز أسقف هذا النمط بالنوع المسطح، مادة بنائها الإسمنت تكون إما مفتوحة أو غير مفتوحة كاملة الإنجاز أو غير كاملة الإنجاز، الصفة التي تميز معظم بنايات المدينة خاصة الفوضوية، وهذا ما يعبر عن صورة الأحياء والمدينة ككل أنها ورشة غير منتهية (أنظر إلى الصور رقم 01، 02، 03).



صورة رقم 1 تبين النمط العادي للسكن ذو طابق أرضي



صورة رقم 2 تبين النمط العادي للسكن ذا

[1]- المخالفات العمرانية بالمجالات المحيطة لمدينة قسنطية، رسالة التخرج، جامعة قسنطينة 2002.



صورة رقم 3تبين النمط العادي للسكن ذو طابقين

ب–النمط التقليدي: ويستعمل في بنائها عادة الطوب والإسمنت أو الحجر و الطين، و أسقفها من القرميد، تطل على ساحة داخلية (حوش) تفتح عليها جميع الغرف وهو يشكل المكان الذي تجتمع فيه أفراد العائلة، حيث لا يتعدى ارتفاعها عن الطابق الأرضي، وغالبا هذه الأنماط تستحوذ على مساحات صغيرة ومتوسطة (أنظر إلى الصور رقم 04) .



صورة رقم 4 تبين النمط التقليدي للسكن

حيث نجدها بصورة واضحة بحي أولاد بشينة بـــ 151 مسكن بنسبة 13.69 % من إجمالي مساكن الحي ويعود هذا إلى قدم ظهور الحي والمستوى الاجتماعي لسكانه.

جـــ– النمط الرديء (شبه قصديري): وهو نمط يعكس الحالة المزرية لسكانه حيث يفتقد لشروط الحياة الصحية رغم استعمال بعض المواد الصلبة في بنائه (طوب، حجر، اسمن...) وأسقفها من "الترنيت" (صفائح قصديرية) وتقدر بنسبة 19.58 وعادة تكون مساحة هذا النمط صغيرة لكن البعض منها إما مهجورة أو شبه مهدمة (أنظر إلى الصورة رقم 05).

ونجد هنا أن أهم الأخطار والأضرار التي تهددها هي:

- تسرب مياه الأمطار عبر الأسقف.
- تشقق الجدران وخطر سقوطها.

- خطر الفياضانات التي تهدد المساكن القريبة من الأودية.



صورة رقم 5 تبين النمط الرديء للسكن

د- نمط الفيلا:

هذا النمط ينعدم بحي أولاد بشينة.

هـ- النمط العمودي (العمارات): وهي مباني مميزة بارتفاعها على عدة مستويات ذات هندسة معمارية معينة، حيث من خلال الزيارة الميدانية وجدنا عدة عمارات مبنية (أسقفها بالقرميد الحديث)، وقد تم الانتهاء من إنجازها وهي حاليا شاغرة لم يسكنها السكان بعد لعدم توفرها على الضروريات من ماء وغاز وكهرباء، وقد شيدت هذه العمارات في إطار السكن التساهمي. (أنظر إلى الصور رقم 06).



صورة رقم 6 تبين النمط العمودي (العمارات) للسكن (سكن تساهمي)

ومن أجل محاولة إعمارالحي بدأت السلطات بإقامة هذا النوع من السكن كي تخفف من معاناة سكانه الذين يسكنون بيوتا تكاد تنهار عليهم ومنهم من لا يملك سكنا على الإطلاق،وقد يكون هذا محاولة لتطير هذا الحي والنهوض به........

مما سبق يتضح أن سيادة النمط الفردي العادي يعكس ويعبر عن الحالة الاجتماعية لغالبية سكان الحي بالمستوى المتوسط، ودليل كاف لانعدام البرامج التخطيطية والتنفيذية بها.

أما المساكن ذات النمط الرديء والتقليدي فهي تعطي صيغة مميزة جعلتها غير منسجمة مع الأنماط السكنية للمدينة.

- أما عن الحالات المنتشرة لمساكن حي أولاد بشينة وجدنا حسب التحقيق الميداني (145 مساكن جيدة بنسبة 13.40 % ، و 733 مسكنا متوسطا وبنسبة 66.46%، أما المساكن الرديئة 225 مسكنا بنسبة 20.5 %).

والنتيجة المتوصل إليها هنا أن حي أولاد بشينة سيطرت عليه المباني المتوسطة الحالة من حيث مادة البناء والمظهر العام أما الحالة الجيدة للمباني في هذا الحي نسبتها منخفضة (13.40 %) وذلك باعتباره حي منعزل عن الأحياء الأخرى ووقوعه وراء منطقة النشاطات إضافة إلى أن الحي يعيش سكانه حالة اجتماعية متوسطة.

وأخيرا بخصوص الحالة الرديئة للمباني في حي أولاد بشينة كانت نسبتها 20.39 % من إجمال مساكنه كون هذا الأخير أقدم الأحياء ظهورا وأغلب سكانه كانوا يمارسون الفلاحة، وهي مباني تعبر عن معاناة السكان ماديا واجتماعيا،كما أن معظمها تم إزالتها و لم يبقى إلا القليل منها.

- أما بخصوص التجهيزات الداخلية للمسكن فنجد توفر الكهرباء والافتقار من الغاز الطبيعي وذلك لعدم قدرة السكان لإدخاله أو توصيل الشبكات بطريقة أو بأخرى بالإضافة إلى تهاونهم وبالتالي اللجوء إلى استخدام غاز أنبوتان في شكل قارورات بالرغم من بعد أماكن اقتنائها، أما بخصوص التزويد بالصرف الصحي فقد وصل نسبة المساكن المجهزة بهاته الشبكة 76.09 % وهذه الشبكات تم إنجازها بطرق غير قانونية وخفية عن السلطات وهذا ما صعب الوصول إلى معرفة مسار الشبكات الموصلة إلى داخل الحي، وهذا خاصة بالنسبة للذين لم يستفيدوا لهذه الشبكة، كما تمثل نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب بحي أولاد بشينة 78.53 % كما يشهد هذا الحي تذبذب في وصول المياه إلى مساكن الحي.

- أما المساكن غير المجهزة بشبكة المياه الصالحة للشرب فيقوم سكانها باقتنائه من عدة مصادر أهمها الحنفيات العمومية كما توضحه الصور الملتقطة داخل الحي بالإضافة إلى شرائه عن طريق نقله بالصهاريج (أنظر إلى الصور رقم 07).



صورة رقم 7 تبين طريقة اقتناء المياه في الحي

- أما شبكة الهاتف فتمثل نسبتها بهذا الحي 7.31 % وهذا النقص يعود إلى البعد المجالي بين محطة التوزيع المساكن، وإلى عدم رغبة السكان إلى توصيلها نتيجة المستوى الاجتماعي لهم.
- كما يحتوي الحي على مسجد ذو مساحة مقدرة بـــ 76,8م^{2} (أنظر إلى الصورة رقم 08).



صورة رقم 8 لمسجد حي أولاد بشينة

ومدرسة ابتدائية (يوسف نوري) بمساحة 2261م^{2} حيث تحتوي على 12 فوجا، ومجموع تلاميذها يقدر بـــ 1105 تلميذا أي بمعدل شغل القسم يساوي 46 تلميذا وهو معدل مرتفع (أنظر إلى الصورة رقم 09).



صورة رقم 9 للمدرسة الابتدائية لحي أولاد بشينة

ونجد أن هاته المدرسة أقيمت على أرض شاسعة اشتريت من احد الأشخاص،الذين تناقلوا ملكيتها لأن هاته الأراضي قد يجهل أصحابها الأصليين،ونلاحظ هنا أن الدولة تشتري هاته الأراضي لتقيم عليها مشاريع خاصة بها،وإذا اشتراها أحد من السكان وقام ببنا~ها اعتبر بناؤه بناءا فوضويا لعدم حصوله على رخصة للبناء.........

- كما يوجد بالحي مجال دراستنا سوقا للخضر على جانب طريق مرور المركبات والسيارات.

-النشاط الاقتصادي والوظيفي لسكان حي أولاد بشينة: وحسب التحقيق الميداني بلغ عدد المشتغلين بالحي 551 موزعين كالتالي:

- الفلاحة 25 وبنسبة 4.34 % .
- صناعة وأشغال عمومية 236 وبنسبة 43.64 % .
- إدارة وخدمات 214 وبنسبة 38.83 % .
- التجارة 76 وبنسبة 13.8 %.

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ فئة معتبرة من سكان الحي يمارسون أشغال البناء وصنع الطوب الإسمنتي ثم تأتي بالدرجة الثانية قطاع الإدارة والخدمات ومعظم هذه النشاطات ذات مستوى متوسط كالحرس، السائق، المعلم، أما بالنسبة لقطاع التجارة مثل بيع قطع الغيار، وتصليح السيارات، وفما يخص أقل نسبة فهي بقطاع الفلاحة وهذا نتيجة اكتساب السكان وظائف جديدة في قطاع الصناعة والخدمات الأنشطة الأكثر ربحا وبأقل مجهود.

- الأصل الجغرافي لسكان حي أولاد بشينة

نجد أن الوافدين من أحياء المدينة إلى حي أولاد بشينة قدر عددهم 392، حي كشيدة وحي بوعقال وحي بارك أفوراج وهي تمثل أكبر الأحياء الفوضوية والتي تعاني أزمة سكن حادة وخاصة أن حي أولاد بشينة تنخفض به الأسعار سواء أسعار الكراء أو العقار بحكم بعدها عن المركز ولأن البيع فيها يكونا عرفي فإنه شجع الكثير من السكان الإقبال على هذا الحي.

- أما الوافدين من البلديات المجاورة للمدينة في الحي فيعود إلى العوامل والظروف التي عاشتها هذه البلديات خاصة أريافها من جراء تأزم الوضعية الأمنية والاستقرار خلال العشرية السوداء (التسعينات) أودت بهم إلى الهروب والبحث عن الأمن والسكن والعمل إضافة إلى القرابة.

أما الوافدين من خارج ولاية باتنة إلى هذا الحي يعود إلى (السكن، العمل، الأمن، الدراسة، تحسين ظروف المعيشة وخاصة قرب الأحياء من المنطقة الصناعية....).

والجدير بالذكر هنا وحسب مصدر موثوق من سكان الحي أن الوافدين حسب الحلات المذكورة سيطروا على حي أولاد بشينة وأطلقوا أسماء للحي نسبت إليهم،وحتى الإكمالية الوحيدة سميت فعلا إكمالية أولاد بشينة لأكن بنيت قريبا منهم،كما أفادوني بمعومة هامة أن هؤلاء الوافدين والغرباء عن الحي أساؤوا إلى سمعته حيث انتشرت الآفات الاجتماعية الخطيرة كالسرقة والمخدرات والجريمة،كلها صفات جاؤوا إلى الحي وغرسوها في مجتمع هذا الحي الهادئ والمتواضع.

- أما عن شبكة الطرق فمنها الطرق الأولية، والثانوية أي الفرعية. وهي تربط الحي بالأحياء المجاورة له.

- **الحماية من الفيضانات**: نظرا لوقوع مجال الدراسة عن سفوح الكتل الجبلية الغربية، وبحكم انتمائه إلى حوض الصرف لتلك الجهة فإنها تعتبر منطقة معرضة للفيضانات خاصة في فصل الشتاء، حيث يصل معدل التساقط إلى 500 ملم في بعض الحالات، وعليه فقد قامت الجهات الخاصة بإعداد دراسة خاصة لحماية هذه المنطقة، غير أنها لم تنجز بعد.

2- العينة: لقد قسمت الدراسة بطبيعة الحال إلى مرحلتين أساسيتين هما :

- **المرحلة الأولى**: وهي المرحلة الإستطلاعية،والتي من خلالها تم مراجعة الميدان والتأكد من عدد السكنات،وذلك من خلال تحديد القطاع والمجموعات وعدد المباني،ثم تم جمع المعلومات وكل ما يخدم البحث.

أما المرحلة الثانية: فقد خصصت لملأ الإستمارة وذلك بعد إختيار العينة وتحديدها، وذلك من خلال المعطيات الموجودة أو المتوفرة لدينا.

حيث علمنا بوجود خمس (5) قطاعات إحصائية بهذا الحي، وتتضمن خمسين(50) مجموعة إحصائية تحتوي على 547 مسكنا.

ونظرا للخصائص المتشابهة لأنماط المنطقة،مما يسمح بتقليص حجم العينة،ولإحتمال النمو المستمر للمنطقة فقد تم إختيار المقاطعة (238) والتي تشكل إمتدادا من الناحية الشرقية للمنطقة، وتضم هذه المقاطعة 13 مجموعة إحصائية حسب إحصاء 1998، وتحتوي على 165 مسكنا وأخرى في طور الإنجاز.

وبعد مراجعتنا للميدان والتأكد من عدد السكنات وجدنا عددها 240 مسكنا،وأخرى في طور الإنجاز فاخترنا نسبة 60% : أي 60/240 = 4 .

ومن أجل تحديد وحدات العينة تم تشكيل إطار مرقم من 1 إلى 240 بالطريقة التالية :

(1) 2 3 4 (5) 6 7 8 (9) 240

وبعد ذلك تم تحديد وحدات العينة الخاصة بكل مجموعة،وبالتالي تحصلنا على حجم العينة والتي قدرت بـــ 42 مفردة،وذلك بعد إستثناء بعض القطع المتمثلة في المرافق الضرورية : كالمسجد، المدرسة ... أما الحدود التي تحد القطاع (238) فهي كالتالي :

- يحده من الناحية الشمالية القطاع (237).
- ويحده من الناحية الغربية القطاع (234).
- ويحده من الناحية الجنوبية (منطقة النشاطات).
- ويحده من الناحية الشرقية مساحات زراعية.

3- الإجراءات المنهجية: وتتمثل في المنهج، والأدوات المستخدمة في هذا البحث (الملاحظة -المقابلة- الاستمارة).

أ- المنهج: ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لوصف وتشخيص الظاهرة المدروسة، حيث ساعدنا على تحديد مشكلة البناء الفوضوي وآثاره الاجتماعية والنفسية والعمرانية على حياة

الفرد والمجتمع، كما يفسر لنا الأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة لما تخفيه من معاناة سكان الأحياء الفوضوية لحياتهم اليومية.

أما المنهج التاريخي فقد أفادنا في الوقوف على خلفيات نشوء الظاهرة، بالإضافة للمنهج الإحصائي الذي استعمل في تحليل النتائج الميدانية وحساب نسبها المئوية.

ب- الأدوات المستخدمة للدراسة: لقد تمت زيارة المنطقة عدة مرات للتعرف على طبيعة إطارها الجغرافي ومراجعة الأرقام الإحصائية لكل قسم من الأقسام المعاينة بهدف التأكد منها، وعليه اعتمدت عدة أدوات لجمع المعلومات من الميدان لما يتلاءم والشروط العلمية في التعامل مع الظاهرة موضوع الدراسة، حيث اعتمدت على:

1- الملاحظة: (Observation) لقد كانت عملية البحث الميداني تتم حسب الملاحظة المباشرة لغالبية الجوانب التي تهم البحث بدء من تحديد الإطار العام للعينة، وأثناء إجراء المقابلة لملء الاستمارة وتسجيل الإجابات وطرح الأسئلة وشرحها.

وتتميز الملاحظة عن غيرها من ألأدوات الأخرى أنها تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، إلا أن هناك بعض الحالات التي لا يتيسر فيها إستخدام هذه الأداة،وهي تلك الحالات الرضية المعدية،والأحداث الماضية...

2- المقابلة: هذه الأداة اعتمد عليها في أغلب جوانب البحث، حيث تمت مقابلة الهيئات المختصة بالنواحي العمرانية على المستوى المحلي لغرض جمع المعلومات.

ولتطبيق الاستمارة اتبع أسلوب المقابلة الحرة (غير مقننة) مع المبحوثين بأماكن إقامتهم، وذلك أمام أبواب المساكن بسبب غياب أربابها، وتواجدهم طوال النهار خارجها، لذا كانت مقابلتي لهم لا تتعدى نصف ساعة خلال فترات القيام بها. وقد تركت لهم كل الحرية في التعبير وأقنعتهم بسرية وأمانة ما يدلون به من معلومات تخص موضوع دراستي، وأنها لأغراض علمية فقط، مما جعلهم يرتاحون إلي وساعدوني في الإجابة عن معظم الأسئلة المطروحة دون أي تردد أو خوف.

3- الاستمارة: نجد أن الاستمارة من أهم أدوات البحث التي تستخدم لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ولا غنى لنا عنها في ا الموضوع، وقد كانت أسئلتها بسيطة وواضحة .

وعليه فقد تضمنت إستمارة بحثنا 47 سؤالا وجه إلى أفراد العينة.

كما قسمت إلى تسعة محاور، والتي قسمت بدورها إلى مجموعة من الأسئلة وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: ويتعلق بالبيانات الأولية عن المبحوثين، من حيث (الجنس، السن، مكان الميلاد، الحالة المدنية، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، الحالة المهنية....) ويحتوي هذا المحور على 10 أسئلة وهي مرقمة من 1 إلى 10 سؤالا على الترتيب.

المحور الثاني: ويتعلق ببيانات حول الإقامة السابقة،وتاريخ المجيء إلى الحي، وأسباب هذا المجيء.

ويتضمن هذا المحور الأسئلة من 11 إلى 14سؤالا.

المحور الثالث : ويتعلق ببيانات عن المسكن و المرافق وخصائصها.

ونجد فيه الأسئلة من 15 إلى 27 سؤالا.

المحور الرابع: ويحوي بيانات عن الهجرة.

ويتضمن الأسئلة من 28 إلى 31 سؤالا.

المحور الخامس: ويتعلق ببيانات حول وضعية الحي، من حيث المشاكل الموجودة والأمراض المختلفة والآفات الاجتماعية......).

ويتضمن الأسئلة من 32 إلى 35.

المحور السادس: ويتعلق ببيانات حول العلاقات الإجتماعية داخل هذا الحي.

وتحتوي على الأسئلة 36 إلى 38 سؤالا.

الحور السابع: وبياناته تتعلق بالرضا عن المسكن.

وتحتوي على الأسئلة من 39 إلى 41 سؤالا.

المحور الثامن: وبياناته عن الناحية الإقتصادية للمبحوثين.

وتحتوي على الأسئلة من 42 إلى 44 سؤالا.

المحور التاسع: وهوالأخير ويتضمن أسئلة للمبحوثين عن آرائهم وإتجاهاتهم وتطلعاتهم المستقبلية في ما يتعلق بأمور تمس جوانب موضوع دراستنا.

وتحتوي على الأسئلة من 45 إلى 47 سؤالا.

الفصل السادس

تحليل البيانات وعرض النتائج

1- تحليل وتفسير البيانات:

يفترض أن أي باحث في العلوم الاجتماعية أن يتوفر على دراسة ميدانية والتي تعتبر أهم جزء من البحث ككل،والتي يكشف الباحث من خلالها نتائج دراسته،وما توصل إليه من إجابات لفرضيات يبني عليها بحثه،وعادة ما يكون هذا الجانب الميداني من دراسة استطلاعية للميدان،ومن عدة أساليب وأدوات

(كالملاحظة، المقابلة،العينة، الاستمارة....) ولعل أهم هذه الأساليب هي الاستمارة وتليها جمع البيانات (بتفريغ الجداول وتحليلها تحليلا منطقيا،تخدم جوانب ومتغيرات الموضوع المدروس.

وهذا هو الشأن بالنسبة لنا، فقد قمنا بتتبع كل الخطوات المتعلقة بالجانب الميداني، و تم تقسيم تقسيم هذا الأخير إلى فصلين مواليين لفصول موضوع الدراسة وذلك على النحو التالي :

فالجزء الأول في الفصل الخامس من الجانب الميداني تناولنا من خلاله تحليل وتفسير البيانات،مما ساعدنا في تفسير الظاهرة؛ فظاهرة البناء الفوضوي ذات أبعاد ولها آثارا سلبية على التنمية العمرانية (موضوع دراستنا لهذا الحي) فلقد تناولنا في هذه الاستمارة كل الأسئلة الممكنة والتي تخدم هذا الموضوع،كما قمنا بعدها مباشرة بتحليل البيانات التي نجد فيها اختلافا في الآراء والتصريحات، أما بالنسبة لبعض الأسئلة التي كانت لها نفس التصريحات من طرف سكان الحي كانت بنسبة 100% .

ونذكر منها السؤال المتعلق بتوفر الإنارة،والتي كانت كل إجابات أفراد العينة بتوفر الكهرباء داخل المساكن، وهذا دليل على أن الجهات المسؤولة بدأت تعترف بمثل هذه المناطق المتخلفة، وتحاول إدماجها ضمن المناطق الحضرية، وذلك بتوفير الخدمات العامة (الكهرباء، قنوات الصرف الصحي.....) أما المرافق (كالمدرسة، المستوصف، المسجد....) وذلك لسكان هذا الحي، أما بخصوص توفر التدفئة فالعكس صحيح، حيث أجابوا بانعدامها (100%)؛ وهذا يرجع حسب المعلومات الدقيقة إلى اقتصار امتداد شبكة الغاز على الجزء الشرقي من حي طريق حملة فقط، أما منطقة أولاد بشينة (مجال دراستنا فإنها تفتقر إلى ذلك، وعليه يلجأ سكان هذا الحي إلى استعمال غاز البوتان (القارورات)، وأيضا نجد نفس النسبة للسكان الذين أجابوا عن تساؤلاتنا عن إمكانية تعرض هذا الحي للفيضانات، وهذا يفسره وقوع مجال دراستنا عن سفوح الكتل الجبلية الغربية،وكذا انتماء هذا المجال إلى حوض الصرف لتلك الجهة، وبذلك تعتبر حقا منطقة معرضة للفيضانات خاصة في فصل الشتاء، وهذا أمر معروف ومكشوف لا يستطيع أفراد العينة إنكاره.

أما بالنسبة للأسئلة المتعلقة بإمكانية الادخار، والقدرة على البناء الذاتي أو التفكير في شراء قطعة أرض لغرض البناء، فهذه الأسئلة أجاب عليها كل أفراد العينة بالنفي، وهذا لتدني المستوى المعيشي وضعف مدخول السكان وهذا ما قد يدل على اعتماد سكان الحي على أنفسهم في البناء الذاتي، ومساهمتهم في القضاء على أزمة السكن.

بل نجد العكس فأزمة البطالة أو قلة المدخول الذي لا يلبي الحد الأدنى للسكان مما يحتم عليهم الاستقرار في مثل هذه المناطق، إضافة إلى ذلك انعدام أو نقصان في بعض المظاهر السلبية كالضجيج،والدخان والازدحام، سواء من ناحية التكاثر السكاني أو تكاثر ازدحام السيارات...

وهذا ما يؤدي حتما إلى استمرارية ظاهرة البناء الفوضوي، وصعوبة الحد منها،مما يعيق تحقيق تنمية عمرانية شاملة.

الجدول رقم (1): يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	**16**	**38**
أنثى	**26**	**62**
المجموع	**42**	**100**

إن العنصر السنوي تمثله ربات البيوت،فالمرأة هي التي تبقى في البيت لتربية أولادها، والقيام بأعمال مترلية،وهي تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد زوجها في مسؤوليتهما اتجاه الأسرة.

وفي حالة وفاة الأب تكون الأم هي المسؤولة الأولى عن أبنائها،وإلا فإنها الأكبر إن وجد او من يقوم مقامه.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول نسبة 62% من الإناث،وهي أعلى من نسبة الذكور وهذا طبيعي لأن الزوج يخرج إلى العمل لأجل كسب الرزق وتوفير حاجيات أسرته من أكل وشرب وملبس.....

أما المرأة فتهتم بشؤون الأسرة داخل المسكن،خاصة وإن تعلق الأمر بحي فوضوي متخلف يرتبط في كل جوانب الحياة بالتفكير التقليدي، فمقابلتنا كانت في معظمها مع النساء أمام أبواب المساكن لأنهن هن من يمثلن أزواجهن في غيابهن وذلك لخروجهم للعمل أو البحث عنه (لأن وكما سنرى من خلال الجدول الخاص بالعمل أن معظمهم بطالين والباقي يعملون أعمالا حرة).

هذا وبالإضافة إلى أن المستوى التعليمي منخفض إن لم نقل منعدم،وهذا ما يجعل الحصول على العمل صعبا،وحتى وإن لم نقل منعدم وهذا ما يجعل الحصول على العمل أمرا صعبا،حتى وإن توفر المستوى التعليمي،فمجتمع الحي ضد فكرة عمل المرأة كما سنرى في الجدول الخاص بعمل الزوجة، وقد يكون العكس في حالات نادرة جدا.

الجدول رقم (2): ويبين توزيع أفراد العينة حسب السن :

الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
34-24	**12**	**29**
45-35	**14**	**33**
56-46	**10**	**24**
67-57	**01**	**02**
78-68	**05**	**12**
المجموع	**42**	**100**

يعتبر مؤشر السن من المؤشرات التي يعتمد عليها الباحثين في مختلف الدراسات الاجتماعية الديمغرافية، الإحصائية والنفسية، كما يعتبر من أهم المقاييس التي يتم من خلالها تقدير نضج الفرد ومعرفة مدى استيعابه لعناصر الثقافة في المجتمع، كما يعتبر معيارا يحدد من خلاله مدى رشد الفرد من خلال تصرفاته وتعاملاته مع الآخرين.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الفئة التي تتراوح أعمارها،ما بين (35-45) والمقدرة نسبتها 33% وهي الأعلى بالنسبة للفئات الأخرى،وذلك لاعتبارها الفئة الأكثر نضجا واستيعابا لخبايا الحياة ومجالاتها،كذلك تعبر هذه الفئة عن واقع الحياة في هذا الحي دون تغيير أو تزوير في الحقائق.

أما فئة الشباب والمقدر نسبتها بــ 29 فتعبر عن فتوة المجتمع داخل هذا مجتمع الحي،كذلك تشير إلى أن الأمر مازال مبكرا في تكوين العائلة وإنجاب الأبناء وأن التفكير يتجه نحو إيجاد منصب عمل أو الهجرة وإيجاد مسكن آخر الشباب هنا يرفضون العائلة الممتدة ويؤكدون على العائلة النووية والسكن الفردي.

أما فئة كبار السن والتي يتعدى سنهم 50 سنة أي الفئات الثلاث الأخيرة والتي تقدر نسبها كالتالي (46-56) بـــ24% والفئة (57-67) بـــ 2% أما الفئة (68-78) فقدرت بـــ 12% ،عكس فئة الشباب،وهي دليل على تواصل الأجيال داخل الإقامة وهذا يؤكد على أن هناك ثقافة العائلة الممتدة والتي تخص الريف والثقافة الريفية.

الجدول رقم (3): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد:

الفئات	التكرار	النسب المئوية (%)
دوار	**24**	**57**
قرية	**04**	**10**
مدينة	**14**	**33**
المجموع	**42**	**100**

يعتبر تحديد مكان الميلاد عنصرا هاما في البحث لأنه يساعدنا في تحليل وتفسير الكثير من المظاهر خاصة الاجتماعية والثقافية التي تعتمد في تحليل نتائجها على العناصر التي ساهمت في تشكيل الظاهرة.

كذلك يمثل مكان الميلاد أصل الفرد أو المنطقة التي ولد فيها،ونشأ بها لفترة من الزمن،وهو المدرسة الأولى التي يكتسب فيها الفرد الكثير من الخصائص التي تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة تمثل 57% من الأفراد الذين صرحوا بأن مكان الميلاد بالدوار،هذا ما يؤكد أن أغلب سكان الحي ولدوا بالريف وهاجروا إلى المدينة لأسباب عدة نذكر منها :افتقار الريف إلى الخدمات العامة والمرافق،والبحث عن العمل، وللظروف الأمنية........

فأصبحت المدينة والتي تعتبر في نظرهم مركز التحضر والتطور،وحلا لكل مشاكلهم الموجودة في الريف، وفي هذا الصدد نؤكد أن الهجرة لعبت دورا هاما في ظهور وتشكيل الأحياء الفوضوية، وما تحمله من مظاهر الثقافة الريفية التي تشوه صورة المدينة الحقيقية وتعيق التنمية العمرانية بها،أما النسبة الثانية فهي 33% وتخص سكان الميلاد بالمدينة فهم ولدوا بالمدينة، ويرجع هذا إلى الزيادة الطبيعية، فيلجأ السكان إلى السكن بالأحياء.

كذلك نجد أن مجتمع الدراسة هجين من الفئات الواحدة ومن أماكن متعددة،ومن أصول اجتماعية جغرافية مختلفة نتيجة الهجرة والتنقل المستمر.

جدول رقم (4): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية :

الفئات	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
متزوج	**35**	**83**
مطلق	**——**	**——**
أعزب	**04**	**10**
أرمل	**03**	**07**
المجموع	**42**	**100**

غالبا ما ترتبط الحالة المدنية بتحليل دور مركز في المجتمع،وعلى أساسها يكون التعامل فيما بينهم، فالإنسان المتزوج أو الأعزب في المجتمع تختلف نظرة المجتمع إليه عن الإنسان المطلق أو الأرمل، باعتبار أن هناك معايير معينة تتحكم في علاقات الأثير والتأثر وحتى التعامل فيما بين الأفراد.

إن المعطيات الواقعية تدل على أن معدل الزواج في الحي المدروس يسير نحو التزايد، حيث مثلت نسبة الأفراد المتزوجين بـــ 83% وغير المتزوجين بـــ 10% للعازبين و7% للأرامل.

وهذه الحقيقة توضح مدى انتشار ظاهرة الزواج في المجتمع المدروس،كما يعبر عن مستوى تفكير السكان وبالتحديد الشباب، فهم ورغم الواقع الذي يعيشونه، إلا أنهم يشكلون أسرة داخل أسرة رغم أنهم لجؤا إلى الحي الفوضوي بسبب العائلة الممتدة، وهذا ما يزيد بها من تفاقم الوضع وأزمة السكن، وما ترتبط بها من

مشكلات اجتماعية واقتصادية وفيزيقية، فمجتمع ينتشر فيه الزواج المبكر ويكون عرضة لنسبة كبيرة من المواليد،وبالتالي أزمات أكثر لا محالة.

أما عن انعدام نسبة الطلاق فنجد أن مجتمع الدراسة مجتمعا واعيا ومحافظا، وعلى علم بالآثار السلبية والخطيرة التي يتركها الطلاق في نفوس الأطفال خاصة،و الزوجين في المجتمع بصفة عامة.

جدول رقم (5) ويبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة في المسكن :

الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
1 – 4	**05**	**12**
5– 9	**22**	**52**
10 فما فوق	**15**	**36**
المجموع	**42**	**100**

إن أعلى نسبة بالجدول هي 52% بالنسبة للأسرة التي يتراوح عدد أفرادها مابين 5 إلى 9 أفراد وهذا يدل على أنها أسرة فتية ترغب في إنجاب الأطفال رغم الظروف المعيشية الصعبة، مما يميزها بصفات عدة كحب الأطفال وعدم الوعي بمستقبلهم، وسوء معيشتهم ومصيرهم.

إذن سكان الحي يميلون للإنجاب وخاصة أنهم من الريف،لهم عادات وتقاليد وأعراف، عكس سكان المدينة التي يقل عدد أفراد أسرتها عن سكان الريف، وكذلك انعدام سياسة تحديد أو تنظيم النسل لا تعني سكان هذا الحي لأنهم أناس بسطاء وغير مثقفين، وذو مستوى أدنى من العلم والمعرفة،وهذا طبيعي في كل منطقة كهاته المناطق الفقيرة والمتخلفة.

جدول رقم (6) ويبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
أمي	**20**	**48**
يقرأ ويكتب	**07**	**17**
ابتدائي	**03**	**07**
متوسط	**08**	**19**
ثانوي	**03**	**07**
جامعي	**01**	**02**
المجموع	**42**	**100**

يمثل التعليم الجوهر الرئيسي، والركيزة الأساسية التي يقاس بها تقدم المجتمعات وازدهارها .

ومن الجدول نلاحظ أن نسبة الأميين بلغت 48% ،أما الذين يحسنون القراءة والكتابة بلغت النسبة 15% ،ومن خلال هذه النسب يتضح لنا أن الجهل وعدم مواصلة الدراسة سمة واضحة ومشتركة في أوساط سكان الأحياء الفوضوية،وقد يرجع ذلك للظروف المادية التي يعيشها هذا المجتمع وكذا قلة أو انعدام مرافق التعليم بالحي أو بعدها عن المسكن،أضف إلى ذلك المشاكل العائلية والاجتماعية والنفسية التي يعيشها الطفل الذي هو في سن الدراسة.....

ولقد مثلت فئة التعليم المتوسط نسبة 19% والثانوي بـــ7% ،في حين المستوى الجامعي بلغت نسبته 2%، والانقطاع عن الدراسة وانتشار ظاهرة التسرب المدرسي خير دليل على صحة هذه النسب والمعطيات.

ولقد دلت ملاحظتنا ومقابلتنا الحرة أن المستوى التعليمي ضعيف، فمعظم أوراق الاستمارة قمت بملئها عن طريق التحاور معهم باللغة العامية وحتى مع فئات التعليم المتوسط والثانوي، ويرجح سبب تدني المستوى التعليمي إلى معاناة سكان الحي الفوضوي خاصة من ناحية التزاحم داخل المسكن وهذا لا يشجع على الدراسة. بالإضافة هنا إلى إهمال السكان للجانب التعليمي والتربوي بسبب العجز لمادي....

جدول رقم (7) ويبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية :

الفئات	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
تاجر	**04**	**10**
موظف	**06**	**14**
بدون عمل	**32**	**76**
المجموع	**42**	**100**

يعتبر العمل من أهم المؤشرات التي تساعدنا على تقييم وضعية الأفراد والجماعات سواء من ناحية مستواهم الاقتصادي أو من حيث نوعية معيشتهم وحتى من حيث مركزهم المهني أي الإداري، والذي يضفي على أفراده مكانة خاصة ومميزة في المجتمع.

ونجد أن البطال ليس في درجة واحدة مع العامل، والعامل البسيط ليس في درجة واحدة مع القادة، فمعظم سكان الحي بطالين أو يعملون أعمالا حرة في بعض الأحيان حيث قدرت نسبتهم 76% فمعظمهم ممن كانوا يمارسون العمل الفلاحي في الريف وليس لهم خبرات في مجالات أخرى غير الزراعة، بالإضافة إلى أن الكثير من هؤلاء البطالين هم من المسرحون من المؤسسات والمصانع بسبب تقليص مصانع العمل وسياسة الخوصصة، وهذا الوضع يدل على أن مشكلة البطالة وصلت إلى حدها الأقصى في أوساط هذا الحي بسبب عدم توفر مناصب الشغل من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى أن سكان الحي المبحوث من مستويات علمية ضعيفة والتي تمثل نسبة 18% من الموظفين، حيث أنهم لا يملكون مؤهلات تتيح لهم الفرصة للعمل في شركات ذات

مدخول مرتفع،فضعف مستوى الدخل يؤدي بالضرورة إلى ضعف المستوى المعيشي الذي اشتكى منه جميع أفراد العينة موضحين أن دخلهم البسيط لا يكفي حتى لتلبية الضروريات اليومية كالغذاء.......

جدول رقم (8) ويبين توزيع أفراد العينة حسب وجود مدخول آخر :

الفئات	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
نعم	**06**	**14**
لا	**36**	**86**
المجموع	**42**	**100**

من خلال الجدول السابق والمتعلق بالحالة المهنية لأفراد العينة يتضح أن معظمهم بطالين أو يعملون أعمالا حرة في حالة وجودها،وقد مثلت نسبة الذين صرحوا بعدم وجود مدخول آخر أكبر نسبة وهي 86% ،وقد أكدت لنا ملاحظتنا الحرة للحي عموما وحديثنا أمام أبواب المساكن خصوصا أكدت عن الأوضاع المزرية التي يعيشها سكان الحي بسبب عجزهم المادي، فأصبح هذا الحي متميزا عن باقي أحياء المدينة بميزة خاصة ألا وهي الفقر المدقع،أما نسبة الذين صرحوا بوجود مخول آخر والتي قدرت بـــ 14% هم من المتقاعدين الذين يملكون منحة التقاعد أو منحة البطالة،فهذه المنحة تساعد ولو بالشيء البسيط في تحسين مستواهم المعيشي.

جدول رقم (9) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة قبل الانتقال إلى الحي الجديد :

الفئات	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
دوار	**14**	**33**
قرية	**08**	**19**
مدينة	**20**	**48**
المجموع	**42**	**100**

إن النزوح الريفي بأشكاله (من الريف إلى المدينة، أو من حي إلى حي في مدينة إلى حي آخر لمدينة نفسها) يساهم في زيادة المناطق الفوضوية واستمراريتها في الظهور وهذا ما يشكل خطرا على الحدود العمرانية للمدينة حيث يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا يسكنون بالمدينة حيث قدرت نسبتهم بـــ 48% وأغلبهم من مدينة باتنة، حيث أنهم هربوا من غلاء الإيجار والاختناق الشديد مع العائلة الممتدة متجهين إلى الحي الفوضوي لعلهم يجدون راحتهم المادية والنفسية- أما الأفراد الذين جاؤوا من الأرياف والقرى فيمثلون نسبة 33% و19%، فهجرتهم كانت لأسباب عديدة سنتطرق إليها في الجدول الخاص بالهجرة وأسبابها.

جدول رقم 10 ويبين توزيع أفراد العينة حسب سنة الإقامة :

سنوات الإقامة	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
1982 – 1977	**05**	**12**
1988 - 1983	**08**	**19**
1994 –1989	**09**	**21**
2000 – 1995	**10**	**24**
2006 - 2001	**10**	**24**
المجموع	**42**	**100**

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أن نسبة 48% قدموا إلى الحي خلال السنوات (1995 – 2006) حتى أننا صادفنا من أفراد العينة من انتقلوا إلى الحي منذ فترة وجيزة فقط وهذا يدل على تفاقم أزمة إسكان خاصة بالمناطق الحضرية للمدينة بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى كالتي تتمثل في عدم التفاهم مع الأهل،وذلك بسبب ضيق المساكن وتزاحمها بالأفراد،فقد تبين أن هذا الحي يستقبل أعدادا هائلة من الأسر المهاجرة وهذا ما يؤدي إلى زيادة البنايات الفوضوية،أما النسبة الثانية فتقدر بـــ 21% هؤلاء الأفراد انتقلوا إلى الحي خلال السنوات (1989– 1994) لنفس الأسباب ولتحقيق نفس الأهداف،إضافة إلى أن البعض منهم من تركوا الريف بسبب الظروف الأمنية، أما النسب المتبقية والمتمثلة في 19% فهي عن الأفراد القادمين خلال السنوات (1983 – 1988) وأغلبهم ممن سكنوا الريف وانتقلوا إلى المدينة لأسباب نتعرض لها في الجدول الموالي.

جدول رقم 11 ويبين توزيع أفراد العينة حسب سبب اختيار هذا الحي الجديد :

سبب اختيار الحي	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
للتقرب من الأهل	**08**	**19**
لانخفاض سعر الأرض	**30**	**71**
لانخفاض قيمة إيجار السكن	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

يعتمد المخططون في تقسيم المدن على المناطق وأهميتها وعادة ما تكون المدينة بالغة الأهمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، وهذه المناطق تكون في وسط المدينة ومركزها،ومناطق أخرى مهمشة تكون على أطراف المدن والأساس الذي تتحدد عليه هذه الأهمية هو قيمة الأرض وسمعتها، فقيمة الأرض في مركز المدينة ليست نفسها في أطراف المدن، ونظرا لأزمة السكن الحادة وانخفاض مستوى الدخل الاقتصادي للأفراد وارتفاع سعر الأرض وسعر المساكن الجاهزة وإيجارها فتلجأ فئة الدخل المحدود إلى أطراف المدن لشراء الأرض أو شراء المسكن أو إيجاره بأثمان منخفضة، وهذا ما لاحظناه في تصريحات السكان حيث أن

أفراد العينة بما تمثلهم نسبة 71% اختاروا هذا المكان لانخفاض سعر الأرض به، كذلك بالنسبة للذين اختاروا هذا المكان لانخفاض سعر أو قيمة إيجار السكن وقدرت نسبتهم بـــ 10%، في حين نجد أن نسبة 19% من الذين اختاروا المكان للتقرب من الأهل، ولكن هؤلاء الأهل في حد ذاتهم اختاروا المكان لانخفاض قيمة الأرض فيه.

جدول رقم (12) ويبين توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في الانتقال من هذا الحي :

الرغبة في الانتقال	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
نعم	**22**	**52**
لا	**20**	**48**
المجموع	**42**	**100**

إن الوضع الذي يعيشه سكان الحي من ظروف صعبة ومستوى متدني ومشاكل اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية،جعل الكثير منهم يفكرون في الانتقال من الحي، وقد تبين لنا ذلك من خلال مقابلة المبحوثين بأن 52% من مجموع أفراد العينة يفكرون في الانتقال والخلاص من هذا الحي،خاصة بالنسبة للذين قدموا من مناطق حضرية، فأسلوب الحياة في وسط المدينة يختلف عن الحياة على أطرافها،إلا أن هذه الفئة وحسب تصريحاتهم أنها لا تملك الوسائل المادية الكافية للانتقال إلى حي أكثر تحضرا واستقرارا،أما نسبة الأفراد الذين لا يفكرون في الإنتقال تمثل نسبتهم 48% فهم الذين صرحوا بأنهم مقتنعين بمعيشتهم هذه ويعتبرون حياتهم بالحي أحسن بكثير من الحياة التي كانوا يعيشونها قبل قدومهم للحي، فهم كما قلنا سابقا أنهم غير طموحين، فقد صادفنا البعض من الأسر من يملكون سكن متكون من غرفة واحدة ويعتبرونه كاف للعيش دون التفكير في الإنتقال منه.

جدول رقم (13) ويبين توزيع العينة حسب طبيعة ملكيتهم للمسكن :

نوع السكن	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
ملك	**38**	**90**
مستأجر	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

يشكل امتلاك السكن عاملا هاما من عوامل الاستقرار الاجتماعي وهدف يسعى أغلبية المبحوثين لتحقيقه والمقصود بالملكية هنا الحصول على سكن إما عن طريق شراء قطعة أرض وبنائها أو ميراث أو تنازل، وإما أن تكون هذه المساكن مستأجرة عن طريق عقود مع الدولة لأنها سكنات عمومية.

والملاحظ في الجدول أن مالكي السكن مرتفعة إذ تمثل90%، فمعظم سكان الحي نيتهم الاستقرار وليس لفترة معينة، فقاموا بشراء الأراضي وإقامة المساكن عليها والسكن فيها دون التفكير في تركها والانتقال إلى مكان آخر، بالإضافة إلى عدد كبير من سكان المدينة سابقا والذين انتقلوا إلى هذا الحي بنية الاستقرار فيه، أما

النسبة الثانية وهي 11% والتي تمثل فئة المستأجرين الذين هربوا من اكتظاظ العمارات فاستأجروا بيوتا في هذا الحي لفترة معينة كحل مؤقت وتركها بعد ذلك والاستقرار في مكان آخر.

جدول رقم 14 يبين توزيع العينة حسب كيفية الحصول على الأرض التي أقيم عليها المسكن :

كيفية الحصول على الأرض التي أقيم عليها المسكن	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
شراء الأرض	**30**	**71**
شراء منزل جاهز	**10**	**24**
استئجار السكن	**02**	**05**
المجموع	**42**	**100**

إن أزمة السكن تحتم على الأفراد (أرباب السكن) إيجاد المسكن بأي وسيلة، فالكثير منهم يتحصلوا على السكن عن طريق شراء الأرض ثم يقيمون عليها مسكنهم، وقد قدرت نسبتهم بالجدول بـــ71% وهم وكما سبق لنا وأن أشرنا أنهم القادمون من الريف،ولاستقرارهم في المنطقة، أما النسبة الثانية هي 24% وهم الذين قاموا بشراء المساكن جاهزة بعد أن تركها أصحابها، وانتقالهم إلى أماكن أخرى، فقد قامت هذه النسبة (شراء مسكن جاهز) لتفادي تكاليف الأرض ثم البناء، في حين أن هناك فئة مستأجرة وقد قدرت نسبتها 5% والتي اختارت الإيجار كحل مؤقت لأنها لا تفكر في الاستقرار في هذا الحي.

جدول رقم (**15**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب مساحة المسكن :

كم تبلغ مساحة مسكنك	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
86 – 46	**10**	**24**
127 – 87	**22**	**52**
168 – 128	**02**	**05**
209 – 169	**05**	**12**
250 – 210	**03**	**07**
المجموع	**42**	**100**

للأحياء الفوضوية ميزة خاصة وهي تداخل المساكن بها وقربها من بعضها البعض، وهذا يدل على أن مساحة المساكن صغيرة (فمعظمها يحتوي على قليل من الغرف كما سنرى في الجدول الموالي والخاص بعدد الغرف).

فمن خلال الجدول نلاحظ أن ثلاث مساكن فقط تتراوح مساحتها بين 210 – 250 م^2 وذلك بنسبة 7% من عينة البحث، أما المساحة التي تتراوح بين 169—209 م^2 12%، وكذلك بالنسبة للمساحة التي تتراوح

بين 128– 168م^2 فتمثل نسبة 5% أما المساحات الصغيرة والمنتشرة بصورة واضحة في هذا الحي والتـــي تتراوح بين 87– 127 م^2 تمثل نسبة 52% تليها المساكن التي تبلغ مساحتها مـــا بين 46 – 86م^2 بـــ 24%.

هذه النسب إن دلت على شيء فإنها تدل على صغر المساحة (مساحة الأرض والمسكن) فصغر المساحة يؤدي بالضرورة إلى ضيق المسكن بالمقارنة بعدد الأفراد الذين يقيمون فيه، فهناك بعض المساكن مساحتها صغيرة وتحوي غرفة أو غرفتين ويقيم بها ثلاث أو أربع أسر أي من 11 إلى 16 فردا، وهذا يوضح لنا صورة التزاحم و الاكتظاظ داخل المسكن والذي لا يحوي إلا غرفة واحدة تستعمل لجميع الحاجات.

جدول رقم 16 ويبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية بناء المسكن :

كيف تم بناء مسكنك	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
بنيته بمفردك	**13**	**31**
بناه مقاول	**03**	**07**
بمساعدة الأهل	**13**	**31**
اشتريته جاهزا	**09**	**21**
استأجرته	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

شكل المسكن يعبر عن كيفية وطريقة بناءه (معظم مساكن الحي إن لم نقل كلها ليس فيها ولو جزء بسيط من الجانب الفني) ويرجع هذا إلى أن سكان الحي لم يعتمدوا على مقاول يختص ببناء المسكن وكل ما يلزمه بحكم أنها من اختصاصه،فسكان الحي لا يوظفون مقاولا لأن دخلهم محدودا، فيعتمدون على أنفسهم في بناء المسكن أو على مساعدة الأهل حيث أن النسبتين متساويتين (31%)، فالعجز المادي حتم على السكان بناء مساكنهم بمفردهم رغم الخطر الذي يحدق بالأفراد المقيمين بالمسكن (انعدام التهوية) أو بناء المسكن بمساعدة الأهل،فهي خاصية تعبر على شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية الريفية والمعروفة بمصطلح (التويزة).

جدول رقم (17) ويبين توزيع أفراد العينة حسب المواد المستخدمة في بناء المسكن :

مواد بناء المسكن	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
طوب	**36**	**86**
حجارة	**01**	**02**
بريك	**05**	**12**
المجموع	**42**	**100**

إن مواد البناء المستخدمة في بناء المسكن من بين المقاييس الأساسية في تحديد محتويات السكن من حيث أنه جيد، متوسط،أو رديء .

وقد لاحظنا من خلال تجولنا بالحي (مجال الدراسة) أن معظم السكنات مبنية بالطوب،وهذا ما أكده لنا أصحابها، وقد مثلت نسبتها 86%، فهذه السكنات ذات مستوى متوسط، وهذا دليل على أن سكان الحي سعوا إلى تحسين ظروف إقامتهم فهم لم يستعملوا المواد الرديئة مثل الطين والحجارة.......

في حين نجد أن نسبة المساكن المبنية بالبريك تمثل 12% وهي نسبة ضعيفة، وهذا يرجع إلى تكلفته الباهضة مقارنة بمادة الطوب، فهي غير مكلفة لأن معظم المساكن تحوي غرفة أو غرفتين لا غير.

جدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف الموجودة بالمسكن :

عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية (%)
غرفة واحدة	**03**	**07**
غرفتين	**14**	**33**
أكثر من غرفتين	**25**	**60**
المجموع	**42**	**100**

إن عدد الغرف بالمسكن مقترن بمساحته،وكما لاحظنا في الجدول السابق (الخاص بمساحة المسكن) أن معظم سكنات الحي مساحتها صغيرة،وبالتالي تحوي غرفة أو غرفتين في معظم الأحيان،فمن تصريحات المبحوثين أن نسبة مساكنهم أكثر من غرفتين والتي تمثل 60%، والتي تتعدى إلى ثلاث أو أربعة غرف،كذلك بالنسبة للفئة التي لديها غرفتين لا أكثر فنسبتها قدرت بـــ 33% أما الذين لديهم غرفة واحدة فقط فتقدر نسبتهم بـــ 7%، هذه النسب تؤكد لنا مدى صعوبة الظروف التي يعيشها سكان الحي الفوضوي وهذا لامتلاكهم لغرفة أو لغرفتين فهي لا تكفي مقارنة بعدد الأفراد الذين يقيمون فيها، فهذه الغرف تستعمل كمطبخ ثم غرفة استقبال في النهار وغرفة للنوم في الليل.

هنا يتضح جليا خطورة مدى خطورة الوضع خصوصا بالنسبة للأطفال الذين يزاولون دراستهم اليومية، فيصبح الملجأ الوحيد لديهم هو الشارع، لضيق هذا المسكن وقلة غرفه.

وهنا تظهر جليا آثار البناء الفوضوي (غير المخطط) وما تخلفه من مشكلات وآفات اجتماعية يصعب التغلب عليها.

جدول رقم (19) ويبين توزيع أفراد العينة حسب مدى كفاية الغرف :

مدى كفاية الغرف	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
كافية	**04**	**10**
نوعا ما	**06**	**14**
غير كافية	**32**	**76**
المجموع	**42**	**100**

لاحظنا فيما سبق أن مساحة المسكن وعدد الغرف به،وعدد الأفراد الذين يقيمون فيه،هذه العناصر تعبر عن مدى كفاية هذه الغرف،فمن خلال هذا الجدول لاحظنا أن أغلبة سكان الحي المدروس صرحوا بعدم كفاية الغرف وقدرت نسبتهم بـــ 76% ، وهذا يدل على الواقع الصعب الذي يعيشه سكان هذا الحي خصوصا أنهم لا يملكون إلا ثلاث غرف لا تتناسب مع حجم أفراد عائلتهم في حين نجد نسبة 14% من الذين صرحوا بأن غرفهم كافية نوعا ما وأغلبهم من المتزوجين حديثا (طفلين أو ثلاث) أما الفئة التي صرحت بكفاية غرفها فتقدر نسبتها بـــ 10% لا أكثر وهم الأسر ة المتكونة من الزوج والزوجة فقط.

جدول رقم (20) ويبين توزيع أفراد العينة حسب المرافق الموجودة بالمسكن :

المرافق	توجد		لا توجد		مجموع التكرار	**مجموع النسب(%**
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	42	**100**
قاعة للضيوف	**16**	**38**	**26**	**62**	**42**	**100**
غرفة للنوم	**25**	**60**	**17**	**40**	**42**	**100**
مطبخ	**33**	**79**	**09**	**21**	**42**	**100**
حمام	**08**	**19**	**34**	**81**	**42**	**100**
حوش	**33**	**79**	**09**	**21**	**42**	**100**

السكن المخطط هو السكن الذي يتوفر على الخدمات والتجهيزات والمرافق، فوجود المرافق بالمسكن يحقق على الخدمات والتجهيزات و المرافق، فوجود المرافق بالمسكن يحقق وظيفته كمأوى للإنسان من خلال تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستقرار والراحة الجسدية والنفسية من خلال وظيفة كل مرفق من هذه المرافق، فبالنسبة للحي فمعظم المساكن فيه لا تتوفر على المرافق وهذا من خلال النسب في الجدول، فنسبة 62% ليس لديهم قاعة للضيوف، كذلك نسبة 81% لا يوجد لديهم حمام،في حين هناك نسب متباينة لتوفر غرف النوم خاصة للنوم والمطبخ،فقدرت نسبة توفر غرف النوم بـــ60% ونسبة وجود مطبخ بـــ 79% أما الحوش فقدرت نسبة وجوده بـــ 79%.

فالحوش خاصية من خصائص البناء الفردي،فهو دليل على وجود ثقافة ريفية، وتبرز هذه الثقافة من خلال وظائف الحوش التقليدية والمتمثلة في التجمع فيه،وتربية المواشي. فمعظم سكان حي أولاد بشينة يقومون بنشاطات ريفية أبرزها تربية الماشية والدواجن.

جدول رقم (**21**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد في المسكن :

عدد الأفراد	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
1 - 2	**01**	**02**
3 - 8	**25**	**60**
9 - 14	**16**	**38**
المجموع	**42**	**100**

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد الأفراد المقيمين بالمسكن مرتفع، حيث أن النسبة الأكبر والتي تقدر بـــ 60% والتي تمثل عدد الأسر التي يتكون عدد أفرادها من 3إلى 8 فردا، كذلك بالنسبة للأسر التي تتكون من 9 إلى 14 فردا تقدر نسبتها بـــ 38% وهذه النسب تدل على التزاحم و الاكتظاظ داخل المسكن الذي يحوي غرف قليلة كما رأينا في الجدول الخاص بعدد الغرف وكذا الخاص بعدم كفايتها.

جدول رقم (**22**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد آخرين بالمسكن :

نوع العائلة	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
نووية	**30**	**71**
ممتدة	**12**	**29**
المجموع	**42**	**100**

من الواضح أن شكل العائلة النووية أو الممتدة مرتبط بالوحدة القرابية ولكن على أي أساس تعرف به العائلة النووية والممتدة "فيبر" يرى أن هناك اختلاف في فكر الأسر على أساس أن عدد الأفراد المشكلين للأسرة تختلف (أسرة مكونة من زوج وزوجة وأبناء غير متزوجين (نووية)، وأسرة مكونة من زوج وزوجة وأبناء غير متزوجين وأبناء متزوجين وأبنائهم (أسرة ممتدة)، والشكل الثاني مرتبط أكثر بالخصائص الريفية.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن العائلات النووية تمثل أكبر نسبة وهي 71% وهي معظمها من الأسر التي انفصلت عن العائلة الكبيرة وقدموا إلى الحي بهدف العيش بمفردهم،أما العائلات الكبيرة فمثلت نسبة 29 %عن ثقافة ريفية بحتة فهي تمثل العائلات المهاجرة من الريف والتي تعيش وفق ما يمليه العرف والعادات والتقاليد اتجاه الأبناء المتزوجين،ولكن هذا الوضع أدى إلى أزمة سكن خانقة.

جدول رقم 23 ويبين توزيع أفراد العينة حسب قرب مكان العمل من المسكن :

مكان العمل	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
بعيد	**35**	**83**
قريب	**07**	**17**
المجموع	**42**	**100**

كما سبق لنا وأن رأينا أن معدل البطالة مرتفع في هذا الحي فقد مثلت نسبة البطالين بـــ76% (في الجدول الخاص بالعمل الحالي للمبحوثين) أما نسب العاملين فهي ضعيفة،فهم يعملون بعيدا عن مقر إقامتهم حيث مثلت 83%، وهذا ما يؤكد لنا حجم المعاناة التي يعيشها سكان هذا الحي،فحسب تصريحات بعض أرباب الأسر أنهم يعملون في مناطق أخرى من المدينة ويذهبون في معظم الأحيان إلى عملهم سيرا على الأقدام،وأحيانا أخرى من خلال التنقل عن طريق المواصلات (الحافلات الخاصة بالنقل الحضري) وهذا يبين لنا أن رب الأسرة في هذا الحي يعاني معاناة شديدة فهو في معظم الأوقات بطال، وفي حالة توفر أي، ملل كان يكون بعيدا وغائبا عن المسكن.

جدول رقم (24) ويبين توزيع أفراد العينة حسب توفر الماء الصالح للشرب داخل المسكن :

مدى توفر الماء	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
نعم	**25**	**60**
لا	**17**	**40**
المجموع	**42**	**100**

الماء كما نعلم عنصر أساسي وضروري في الحياة،فبدونه لا يستطيع الكائن الحي العيش،ومن المعروف أن الإنسان يحتاج إلى الماء يوميا طول حياته،فهو من الضروريات والأولويات التي يجب توفرها داخل المسكن.

ومن خلال تصريحات بعض سكان الحي والتي تقدر نسبتهم بـــ 60% أكدوا لنا توفر الماء الصالح للشرب داخل مساكنهم،فهم وضعوا حدا لمعاناة مدى توفر الماء دون الاعتماد على حلول البلدية المؤجلة لتوفير الماء، فقاموا بإدخال وإيصال شبكة الماء الصالح للشرب داخل مساكنهم،وهذا دليل على أن السكان عملوا ما في وسعهم لأجل تحسين ظروف معيشتهم وذلك لتوفير الماء داخل المسكن،أما الفئة الثانية والتي صرحت بمعاناتها من مشكل عدم توفر الماء داخل مساكنهم فتقدر بـــ 40% وهي نسبة عالية تعبر على مدى انتشار هذا المشكل داخل هذا الحي، فمصدر الماء بالنسبة للذين لا يتوفر الماء داخل مساكنهم هو حنفية عامة تابعة للمسجد (عبارة عن قناة تحتوي على عدة حنفيات وتوجد خارج المسجد) كما أن الماء فيها غير متوفر دوما بل في أوقات معينة فقط، وهذه الأوقات معروفة لدى السكان، حيث يتم نقل الماء بأساليب مختلفـــــة (عن طريق قارورات وعلب

زجاجية أو ناقلة يدوية.....) وهذه الحنفية يشكل عليها طوابير أحيانا وخاصة في فصل الصيف أين يكون الماء أشد قلة وإحتياجا، وقد ينقطع بسبب بعض الإصلاحات في هذا المجال، كما قد يخصص لهذا الغرض شاحنة لنقل الماء الشروب عبر كامل الحي وذلك بأسعار محددة.

جدول رقم (**25**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب سبب الهجرة :

بسبب الهجرة إلى الحي الجديد	التكرار	النسبة المئوية (%)
للبحث عن العمل	**11**	**26**
لتعليم الأولاد	**10**	**24**
للتخلي عن العائلة الممتدة	**09**	**21**
لوجود أصدقاء وأقارب06	**06**	**14**
لقربه من المدينة	**04**	**10**
لسهولة المعيشة	**02**	**05**
المجموع	**42**	**100**

يبدو أن من أهم أسباب الهجرة بطبيعة الحال محاولة البحث عن مصدر الرزق أي العمل ثم تأتي بعد ذلك أولويات أخرى نعتبرها ثانوية لا تتحقق إلا بهذا السبب الرئيسي وهو وجود العمل،وذلك لتعليم الأولاد ،ثم البحث عن الاستقرار وترك العائلة الكبيرة والترويح عن النفس،وكذا الرغبة في السكن أمام الأقارب والأصدقاء لغرض التواصل وتبادل المنافع،وإقامة مختلف العلاقات الاجتماعية من ود و منافع ....، كذلك يبدو من أسباب الهجرة هو السكن بمكان قريب من المدينة حيث تتوفر المرافق الضرورية وأسباب الراحة وضروريات الحياة المختلفة، وكل هذا قد يساهم في تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من المعاناة،بالإضافة إلى ذلك أيضا أن معظم الوافدين كانوا يسكنون المدينة .

وهذا التراجع الذي حدث في جاذبية المناطق سببه أزمة السكن وضيق المساكن مما أدى إلى ترك السكن في وسط المدينة والانتقال إلى الأحياء الفوضوية والاستقرار بها وتكوين أسرة نووية لكسب الراحة والهدوء النسبي.

جدول رقم (**26**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب المشاكل التي يعاني منها الحي :

المشاكل التي يعاني منها سكان الحي	التكرار	النسبة المئوية (%)
نقص الماء الصالح للشرب	**35**	**83**
عدم وجود مستوصف	**03**	**07**
الطرق غير معبدة	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

تتميز المناطق المتخلفة بتمركز أهم المشكلات فيها وهكذا الشأن في هذا الحي،فالمشكل الأول يتمثل في نقص الماء الصالح للشرب حيث نجد 83% يعانون من هذا المشكل كما رأينا في الجدول الخاص بمدى توفر الماء الشروب وكيفية الحصول عليه، فنسبة الذين لا يتوفر لديهم الماء داخل مساكنهم كبيرة تحتم عليهم جلب الماء يوميا من الحنفية العامة ويبرز هذا المشكل خاصة في فصل الصيف، أما فيما يخص مشكل الطرق غير المعبدة فتمثل نسبة 10% من الذين صرحوا بوجود مشكل الطرق غير المعبدة، فهذا الحي وحسب ملاحظتنا الخاصة تطرقنا لجزء بسيط منها المعبدة، وأغلبيتها غير معبدة تماما ،هذا ما يعيق السير والتنقل خاصة في فصل الشتاء، أما فيما يخص المستوصف فتمثل نسبة 7% ممن صرحوا بعدم وجود مستوصف، أما باقي سكان الحي فصرحوا بوجوده وبعده عن السكنات.

جدول رقم 27 ويبين توزيع أفراد العينة حسب الحلول المقترحة لحل مشكلات الحي :

الحلول المقترحة لحل مشاكل الحي	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
تعاون السكان مع البلدية	**18**	**43**
تعاون السكان فيما بينهم	**10**	**24**
تحمل البلدية لمسؤليتها	**14**	**33**
المجموع	**42**	**100**

من خلال ملاحظتنا للميدان وحسب تقييم سكان الحي لوضعهم، اتضح أن هذا الحي يعاني من مشكلات عدة،ولحل هذه المشكلات يجب أن تتحمل البلدية وحدها المسؤولية حسب رأي معظم السكان ونسبتهم بالجدول قدرت بـــ 33%، وهذا يعبر عن اللامبالاة من طرف سكان الحي بالإضافة إلى رفضهم التعامل مع الجهات المعنية، أما نسبة 43% فهم الذين صرحوا بأن حل هذه المشكلات يكمن في تعاون سكان الحي مع البلدية، وهذا قد يساعد ويقلل من المشاكل التي يعانيها سكان الحي و هو حل معقول وسليم.

أما نسبة 24% وهي أخفض نسبة بالنسبة لأفراد العينة الذين أجابوا بتعاونهم فيما بينهم وتحملهم المسؤولية شخصيا، وهذا دليل على العلاقات المتينة وحسن الجوار والتفاهم فيما بينهم، وقد يراد من وراء ذلك محافظتهم على مكان إقامتهم ومحاولة ترقيته وإبعاده عن مخاطر الهدم من طرف السلطات المعنية وخاصة أنه لا ملجأ لهم سوى هذا المكان...

جدول رقم 28 ويبين توزيع أفراد العينة حسب الصلة الجوارية :

نوع الصلة الجوارية	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
الأهل	**08**	**19**
الأقارب	**06**	**14**
الأصدقاء	**03**	**07**
لا تعرفهم	**25**	**60**
المجموع	**42**	**100**

الصلة الجوارية ترتبط بنوع العلاقات السابقة فهي تؤثر وتتأثر بها، فعدم وجود علاقات مثل (القرابة،الإنتقال الثقافي.......) يتأثر من الناحية الجوارية، فالمهاجرين من الريف يختارون ظروف تشبه ظروفهم مثلما هو الحال بالنسبة للوافدين من الريف إلى حي أولاد بشينة والذين اختاروا هذا المكان بالتحديد للتقرب من الأهل والأقارب وحتى الأصدقاء (الجدول الخاص بسبب الهجرة) فتمثل نوع الجيرة من الأهل 19% ومن الأقارب 14% .

فحسب رأي " فيشر" أن علاقة الجوار توطد العلاقات الاجتماعية (أهل، قرابة......) فمجتمع الحي كان في بدية نشأته متجانسا لأن كل السكان مهاجرين من الريف ولهم نفس الانتماء، ولكن بعد مرور الزمن أصبحت الهجرة من المدينة نفسها،وأصبحت بذلك العلاقات من مجتمع الحي سطحية،فهي تمثل نسبة 60 %، وهذا ما يؤكد وجود علاقة اللاتجانس، فهذا النوع من الجوار يعبر حسب رأي "لويس ويرث" عن التقارب في المكان لا غير (تقارب فيزيقي) لأن العلاقة بين الأفراد تميزها السطحية على أساس طبيعة العلاقات الحضرية أي أن طابع المدينة يفرض هذا النوع من العلاقات.

جدول رقم (**29**) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقات الاجتماعية داخل الحي :

العلاقات	نعم		لا		مجموع التكرار	**مجموع النسب المئوية (%)**
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
تبادل الزيارات	**16**	**38**	**26**	**62**	**42**	**100**
المساعدات بين الأسر	**12**	**29**	**30**	**71**	**42**	**100**
الخلافات	**21**	**50**	**21**	**50**	**42**	**100**

لقد توصلنا إلى أن الجيرة في مجتمع هذا الحي تعبر عن تقارب فيزيقي تتميز بالسطحية وعدم الإحساس بالتجاور وغياب الشعور بالوحدة والكيان المحلي،فالعلاقات الاجتماعية في هذا الحي لم تبقى كما في السابق (علاقات اجتماعية مباشرة وأولية).

فجماعات الجيرة تفقد ما لها من مغزى (تعاون،تآزر زيارات...) في الحياة الحضرية لأنها تفرض نظما جديدة تقضي بها على النظام الأخلاقي والإنساني الذي كان يدعمها وتعمل على إضعاف العلاقات الإنسانية(الاتصال المباشر) وهذا ما لمحناه في تصرفات السكان في هذا الشأن فمعظمهم أجابوا بأن ليس هناك مساعدات بين الجيران وقد كانت نسبتهم 71%، كذلك بالنسبة لعينات الزيارات بين الجيران تقدر بـــ 62% وهذا يدل على أن النظام الأخلاقي فقد كل ما له من معنى، فقد تحولت العلاقات من علاقات جوارية حميمة إلى علاقات سخط بين الجيران،ولقد مثلت نسبة وجود خلافات بين الجيران بـــ 50%، فقد غاب السلوك الإنساني وقام محله السلوك الإنحرافي، وخاصة في ظل ظروف حي كهذا (فقر، بطالة .....)

جدول رقم (**30**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية حل الخلافات بين جيران الحي :

كيفية حل الخلافات	التكرار	النسبة المئوية (%)
عن طريق كبار السن	**36**	**86**
عن طريق الضبط الرسمي	**06**	**14**
المجموع	**42**	**100**

من خلال هذا الجدول يبدو لنا جليا أن طريقة حل الخلافات بين سكان الحي مجـــال الدراســـة تكـــون بالصلح عن طريق وسيط محترم وموقر ومحبوب لدى جميع سكان الحي، من قبل الكبار والصغار وذو سمعة وقوة شخصية،كل هذا يخوله بأن يصلح بين المتخاصمين داخل هذا الحي ومهما كان نوع هـــذا الخـــصام،وهذا دون اللجوء للقضاء وتجاوز الأمور والتضخيم فيها،وتكون الخلافات العادية (بسبب الصغار،أو أمور تتعلق بالسكن في حد ذاته كرمي القاذورات مثلا و إيذاء الجيران...)

ونجد أن أهل الحي تغلب عليهم عادات وتقاليد وأعراف تتعلق بحب الخير والتسامح والتـــراحم فيمـــا بينهم خاصة وإن كانوا أتوا من الأرياف.

ونجد نسبة 86% من أفراد العينة فضلوا حل خلافاتهم وديا عن طريق أكبرهم سنا وأعظمهم شأنا نظرا لصفات الذكورة التي يتصفون بها.......

وقد تكون هناك فئة معاكسة وقليلة تميل للعنف والرغبة في الانتقام والتعدي على الغير، ومثلت بالجدول 14 % وهؤلاء نجدهم من وسط خارج ومعاكس لوسط الأفراد السابق ذكرهم.

جدول رقم (31) ويبين توزيع أفراد العينة حسب الشعور بالاستقلالية في المسكن :

الشعور بالاستقلالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	32	76
لا	06	14
بعض الشيء	04	10
المجموع	42	100

وكما لاحظنا سابقا في الجدول الخاص بسبب الهجرة أن أغلبية الوافدين لجؤوا إلى الحي بسبب العائلة الممتدة لتحقيق الشعور بالاستقلالية في المسكن،فلقد صرحت نسبة76 % من سكان الحي بأنهم يشعرون باستقلاليتهم رغم قلة الغرف والعدد الكبير للأفراد،أما النسبة الثانية والمقدرة بـــ14% وتمثل الذين يعيشون في الوقت الحاضر مع عائلات ممتدة،أضف إلى ذلك ظروف المعيشة الصعبة وقلة الإمكانيات الاقتصادية خاصة، وأما المترددين قد يكون ترددهم لأسباب تتعلق بمستقبلهم داخل الحي أومن طبيعتهم التردد والخوف من الإجابة.....

جدول رقم (32) ويبين توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في بناء مسكن خاص بهم :

هل تفكر في بناء مسكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	12	29
لا	30	71
المجموع	42	100

إن هدف أي رب أسرة هو توفير السكن الملائم لأفراد أسرته ليتمتعوا بالاستقرار والسكينة، وهذا يتوقف على توفر عدة إمكانيات وذلك جعل معظم سكان الحي يفقدون الأمل في تحقيق الهدف ألا وهو بناء مسكن خاص وقد مثلت نسبتهم 71% نفهم وحسب تصريحاتهم الشخصية غير قادرين عليه بسبب دخلهم المحدود وغلاء المعيشة والتكلفة الباهضة لمواد البناء ......

أما الذين صرحوا أنهم يرغبون في بناء مسكن خاص بهم فنسبتهم قدرت بـــ 29% وذلك على المدى البعيد (فالرغبة لم تتحقق بعد).

جدول رقم (33) ويبين توزيع أفراد العينة حسب اتصالهم بالبلدية للحصول على سكن :

هل اتصلت بالبلدية للحصول على سكن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	08	19
لا	34	81
المجموع	42	100

إن معظم أفراد العينة في هذا الجدول لم يقدموا طلبات للبلدية من أجل الحصول على السكن وهذا ما بينته النسبة 81% لأنهم وحسب تصريحاتهم أنهم لم يتصلوا بالبلدية لهذا الغرض وذلك لأنهم لا يعرفون ردود فعل البلدية السلبية على طلباتهم بالرفض أو الصبر والانتظار لأجل غير معلوم،وكذلك بالنسبة للذين قدموا طلبات للبلدية من أجل السكن فكانت لهم نفس التصريحات، ولكن بعد طول انتظار لجؤوا إلى السكن في الحي الفوضوي،وهذا دليل على عدم اهتمام الجهات المسؤولة بمشكلة وقضية سكان الأحياء الفوضوية منذ عدة سنوات.

جدول رقم (34) ويبين توزيع أفراد العينة حسب العمل السابق :

العمل السابق	التكرار	النسبة المئوية (%)
زراعة	10	24
صناعة	06	14
أعمال حرة	20	48
بطال	06	14
المجموع	42	100

يتضح من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة يمارسون أعمالا حرة بسيطة،يكسبون منها قوت يومهم رغم ما يعانونه من مشقة في الوصول إلى مكان عملهم في حالة بعده عن مساكنهم،ومثلت نسبتهم بـــ 48% أما نسبة 24% تمثل الفئة التي كانت تمارس في الريف نشاطات فلاحية، وبعد انتقالهم إلى الحي أصبحت بدون عمل ونسبتهم كانت 14%، أما الذين كانوا يمارسون نشاطهم في مجال الصناعة وبعد تسريح العمال أصبحوا هم كذلك بدون عمل أو يعملون أعمالا حرة في حالة وجودهم، ونسبتهم قدرت أيضا بـــ 14 %.

جدول رقم (35) ويبين توزيع أفراد العينة حسب عمل الزوجة :

هل زوجتك تعمل	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	02	05
لا	40	95
المجموع	42	100

رغم التطور الذي مس مختلف المجالات الصناعية، التكنولوجية ......إلى أن هناك من المجتمعات لا تزال تعيش بطريقة مختلفة خاصة إذا تعلق الأمر بعمل المرأة، فمكانتها الاجتماعية تعبر عن عملها وما حققته من نتائج تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، إلا أن هناك كما سبق وأن قلنا أن هناك مجتمعات لا تعترف بالمكانة الاجتماعية للمرأة.

ففي وسط هذا الحي يتبين لنا مدى رفض فكرة عمل المرأة من خلال النسبة المقدرة بـــ 95% وهذا يرجع إلى التفكير التقليدي الذي لا يزال متغلبا على عقلية سكان هذا الحي وهو أيضا مظهر من مظاهر الثقافة الريفية التي لا تسمح للمرأة (الزوجة خاصة) للخروج والعمل مثلها مثل الرجل، فهم يربطون عمل الزوجة بتربية الأولاد ورعاية شؤون البيت فقط لا غير، وهذا ما يؤكد لنا مدى تمسك سكان الحي بعاداتهم وتقاليدهم ورفضهم للتطور ومواكبة العصر.

جدول رقم (36) ويبين توزيع أفراد العينة حسب رغبتهم في الحصول على شقة في عمارة مستقبلا :

أترغب في الحصول على شقة في عمارة مستقبلا	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	16	38
لا	26	62
المجموع	42	100

إن أغلبية سكان هذا الحي لا يفضلون السكن في شقة بعمارة مستقبلا وهذا ما توضحه النسبة المقدرة بـــ 95 % ،فهم يحبذون البناء الذاتي لأن أغلبهم جاؤوا من الأرياف واعتادوا على هذا السكن (الذاتي) ويحملون الثقافة الريفية المتمثلة في العزلة وعدم الاختلاط، بالإضافة إلى أن السكن في العمارة لا يسمح لهم بممارسة نشاطاتهم المعتادة (تربية المواشي والدواجن...) كذلك إلى أن العمارة سكن يكثر فيه الضجيج (كبار وصغار) والضوضاء وأيضا تعرض سقف المترل للانهيار بسبب المياه أحيانا من الطابق الأعلى مباشرة،وأيضا الفوضى الصادرة منه مهما كانت طبيعتها وكثرة الأوساخ النازلة من الجيران الذين يسكنون بالأعلى.

ما البناء الفردي أكثر استقلالية وراحة وتوفرا للمرافق التي تعتبر ضرورية في نظر ساكنيها وخاصة الحوش الذي يستغل لأغراض مترلية وأخرى لتبادل الحديث.......

أما نسبة 38% فإنهم يرغبون في السكن بالعمارة لتوفرها على المرافق والخدمات أكثر من البناء الذاتي، وكذلك لأن البعض منهم كانوا سابقا مقيمين في العمارات سواء كانوا مؤجرين أو ملاك،ولهذا يفضلون هذا النمط من البناء وخاصة أن العمارة في نظر الكثير أقل عرضة للسرقة لوجود الجيران القريبين من بعضهم البعض،ولكن ليس على الدوام فقد يحدث العكس بحسب فطنة وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط بين هؤلاء الجيران............

جدول رقم (37) ويبين توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في توسيع المسكن :

هل تفكر في توسيع مسكنك	التكرار	نسبة المئوية (%)
نعم	30	71
لا	12	29
المجموع	42	100

إن الوضعية التي يعيشها سكان هذا الحي وذلك للضيق الشديد لمنازلهم وازدحام الأفراد بها وانعدام المرافق الضرورية، فمعظم الأسر والتي تمثل نسبة 71% تفكر في توسيع المساكن لأنها غير لائقة خاصة إذا تعلق الأمر بعائلة كبيرة العدد،أما الفئة التي لا تفكر في توسيع المسكن والتي تمثل نسبة 29% هم من فئة المستأجرين أو فئة الذين يفكرون الإنتقال من مساكنهم الحالية إلى أخرى أفضل منها،والبعض لا يفكر في ذلك لأنه لا يملك المال الكافي لهذا الغرض.........

جدول رقم (38) ويبين توزيع أفراد العينة حسب المشاريع التي يحتاجها الحي الذي يقيمون فيه :

أهم المشاريع التي يحتاجها الحي	التكرار	النسبة المئوية (%)
طرق	**10**	**24**
مدارس	**08**	**19**
مراكز صحية	**08**	**19**
أسواق	**06**	**14**
حدائق	**06**	**14**
مباني جديدة	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

يبدو أن أهل الحي يعانون من أزمة المواصلات بسبب الطرق التي تحتاج إلى إصلاحات وتعبيد وكذا إيصالها بمختلف الطرق المؤدية إلى داخل وخارج المدينة،مما يسهل في الوصول إلى المكان المرغوب فيه بكل سهولة وبأقل الأسعار وفي أقرب وقت ممكن وخاصة بالنسبة للأطفال الذين يذهبون إلى مدارسهم يوميا سيرا على الأقدام،فهم نجدهم يعانون كثيرا من امتلاء الطرقات بالطين بسبب الأمطار وصعوبة الوصول إلى مدارسهم بسببها، بالإضافة إلى حوادث المرور التي قد تحدث لا قدر الله عند عبورهم للطريق..........ونسبة 24% تمثل ذلك الاحتياج.

ثم تأتي بعد ذلك مشاريع أقل أهمية من سابقتها كالمدارس والمستوصفات،حيث تعاني اكتظاظ بالفصول داخل المدارس، لدى يحتم على الدولة إنجاز هذه المشاريع للتخفيف من هذا الضغط من جهة والتقليل من معاناة هؤلاء التلاميذ من جهة أخرى ونفس الشيء بالنسبة للمستوصفات التي يزداد عدد مرضاها يوميا حيث يصعب استيعابهم وهذا قد ينقذ حياة سكان الحي خاصة عند انتشار الأوبئة والأمراض المعدية في بعض الحالات وسيحافظ على حياتهم وصحتهم عن طريق العلاج من جهة، والتوعية الصحية من جهة أخرى(نظافة الساكن،ونظافة المسكن،ونظافة الحي كله....) ومثلت هذه المرافق بنسبة 19% .

وتأتي بعد ذلك مرافق أخرى قد تزيد من مظهر الحي جمالا وأناقة وجذبا وراحة وإستنجاما وترفيها عن النفس وهي بطبيعة الحال الحدائق الغناء ومنتزهات والتي سيقضي سكان الحي فترة راحتهم فيها،كما تساهم بشكل كبير في جمال الحي ومحيطه.......

ومثلت بنسبة 14% وأيضا نفس النسبة لوجود الأسواق التي تسهل الحصول على مقتنيات المترل من خضر وفواكه ولحوم، وهذا يساهم بشكل كبير من التنقل الطويل والممل خارج الحي والوقوف على الطوابير الطويلة...

ويعتبر إنجاز مباني جديدة عاملا أساسيا في تطور الحي كثافة وعمرانا مما قد يساهم أيضا في جعله حيا كبيرا وحضريا وبالتالي يساهم أيضا في تحقيق تنمية عمرانية شاملة ويخفف من أزمة السكن والضغط على وسط المدينة العامر بالسكان....

جدول رقم (**39**) ويبين توزيع أفراد العينة حسب آرائهم في القضاء على أزمة السكن :

الحلول المقترحة	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
تشجيع السكن التساهمي	**04**	**10**
توفير مناصب الشغل	**14**	**33**
تشجيع العودة إلى الريف	**07**	**17**
توفير السكن لمحدودي الدخل	**17**	**40**
المجموع	**42**	**100**

إن اقتراح سكان الحي لهذه الحلول دليل على مدى معاناقم من الأزمة، فالكثير منهم (40%) من يرى أن الدولة تقضي على أزمة الإسكان بتوفير السكن لمن يستحقه أي لمحدودي الدخل الغير قادرين على البناء الذاتي، فالواجب على ميسوري الحال ترك الفرص لشريحة الفقراء،أما النسبة الثانية وهي 33% تمثل الفئة التي ترى أن الحد من أزمة السكن تكون عن طريق توفير مناصب الشغل، فالبطالة تزيد من تفاقم الوضع لأن البطال لا يطمح في بناء مسكن فهو لا يملك مدخولا لذلك، وأما نسبة الذين يشجعون العودة إلى الريف للقضاء على أزمة السكن تمثل 17% وهم النازحون الريفيون والذين لم يساعدهم جو المدينة على العيش والتأقلم فيها، فهم وحسب تصريحاقم يريدون العودة إلى الريف ولكن بتدعيم من الدولة كإعطائها لهم قروض الدعم الفلاحي وتوفير المرافق الضرورية والخدمات اللازمة داخل الريف، وهكذا يصبح سكان الريف في غنى عن المدينة لتوفر كل الضروريات الممكنة بداخله.

والنسبة الأخيرة وهي 10% تعتبر حلا آخر قد يقلل من أزمة السكن لكن لا يمكنه القضاء عليها كما أنه يحتم على من أراد شراء مسكن بهذه الطريقة دفع مبالغ قد يستحيل عليه دفعها خاصة إذا كان بطالا أو يكون دخل عمله محدودا.

جدول رقم (40) ويبين توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التفاوض مع الدولة للحصول على رخصة بناء للأرض التي أقيم عليها المسكن :

إمكانية الحصول على رخصة بناء من الدولة	التكرار	**النسبة المئوية (%)**
نعم	**16**	**38**
لا	**26**	**62**
المجموع	**42**	**100**

يبدو من خلال هذا الجدول قناعة أفراد العينة السلبية بأنه لا يمكن الحصول على رخصة بناء وبكل بساطة من الدولة ،لدى نجدهم أكثر تمسكا بمواقع إقامتهم من جهة،وخوفا من خشية حدوث عمليات الهدم لكل مترل بني دون رخصة وأعتبر بذلك بناء غير شرعي أي غير قانوني (فوضوي)، ونسبة 62% تدل على هذا الرأي السلبي والواقعي،والبعض الآخر يأمل في الحصول على الرخصة خاصة إن كانت له نفوذا،أما الباقي يرفض ولو لمجرد التفكير في أن يخسر مترله مهما كانت طبيعة إقامته القانونية،فأين يذهب وأين يستقر في ظل الظروف المعيشية الصعبة وخاصة أنه إنسان ميسور الحال لا حول له ولا قوة.

هنا يصعب التعليق لأن الدولة أصبحت تزيل هذه المباني بعد إخراج أهلها وتعويضهم بسكن آخر لن يكون كما يحلم به صاحبها،وبعدها تقيم مشروعا بأثمان باهضة وقد يباع بأسعار أكثر خيالية أو تقام مشاريع للأغراض العامة، أو يشتريها الخواص أرضا أو بناء ويقيمون مختلف المشاريع التي تعود عليهم بالربح الوفير.

2- نتائج الدراسة :

من خلال تحليل وتفسير البيانات الميدانية،تم التوصل إلى عدة نتائج ندرجها حسب ترتيب محاور الدراسة مع توضيح الارتباط بين هذه النتائج، والنتائج الخاصة بالفرضية وكذلك الأهداف المعلنة.

أولا : الخصائص العامة لمجتمع البحث :

- تعتبر مدينة باتنة منطقة جذب لسكان الريف (حسب الجدول رقم 3 الخاص بمكان الميـــلاد (دوار 50%) هذا في السابق، ولكن حاليا أصبحت هذه المنطقة بالتحديـــد (حي أولاد بشينة) منطقة جذب لسكان المناطق الحضرية بالمدينة (حسب الجدول رقم 9 والخاص بمكان الإقامة قبل الانتقال إلى الحي الجديد،حيث قدرت نسبة ساكني المدينة بـــ 50%.)

2- تدني المستوى التعليمي بسبب العجز المادي (الجدول رقم 6 الخاص بالمستوى التعليمي بسبب العجز المادي حيث مثلت نسبة الأميين بـــ 48%) فجل اهتمام هذه الأسر هو الحصول على قوت يومهم وتوفير الغذاء أو اللباس، وإهمال الجوانب التي لا تقل أهمية عن الغذاء، وهي التعليم والتي تعتبر مهمة من أجل حياة أفضل.

ثانيا: السكن والمرافق:

وتمتاز بالضيق وتزاحم الأفراد بها، فمعظمها تبلغ مساحتها من 87 إلى 127 م2، ونسبتها 50 % (حسب الجدول رقم 15 والخاص بمساحة السكن).

حيث هناك الكثير من العائلات الممتدة تعيش في مسكن واحد، ومعظم هذه المساكن تحتوي على غرفتين أو ثلاث غرف غير كافية، وهذا حسب تصريحات أفراد العينة (من خلال الجدول رقم 19 الخاص بمدى كفاية الغرف من عدمها، وكانت نسبة التصريحات بعدم كفايتها 75%) وحيث تنعدم فيها المرافق (حسب الجدول رقم 20 الخاص بمرافق السكن المتوفرة، ونسبة انعدام الغرفة الخاصة بالضيوف كانت 63% .

أما غرفة النوم 37%، وغرفة المطبخ 25% ،أما غرفة الحمام بلغت 77% (حيث تتم في تلك الغرفة كل الاستعمالات أو النشاطات، فهي تستعمل للنوم في الليل وللاستقبال في النهار وللطبخ كذلك، فالراحة منعدمة تماما داخل هذه البيوت.

ثالثا : الهجرة :

1- عمليات النزوح إلى الأحياء الفوضوية لا زالت متواصلة ومستمرة خاصة في الآونة الأخيرة (جدول رقم 10والخاص بسنوات الإقامة بهذا الحي) فخلال سنوات 1995-2006 قدرت نسبة المقيمين بهذا الحي 54% ،فقد صادفنا من أفراد العينة من قدموا إلى الحي منذ شهور،وهذا لتفاقم أزمة السكن خاصة للمناطق الحضرية.

2- ومعظم الذين يتوجهون إلى هذا الحي لغرض الإقامة يشجعهم انخفاض قيمة الأرض، وقيمة السكن وقيمة إيجاره (حسب الجدول رقم 25 والمتعلق بسبب اختيار هذا الحي بالتحديد).

رابعا : وضعية الحي :

إن الحي يعاني من العديد من المشاكل، أبرزها نقص الماء الصالح للشرب داخل هاته المساكن (حسب الجدول رقم 26 الخاص بالمشاكل التي يعاني منها هذا الحي،حيث مثلت نسبة نقص الماء الصالح للشرب 77%، ونسبة الطرق غير المعبدة بلغت 15%) وهذا دليل على هامشية مثل هذه الأحياء لعدم توفرها على الخدمات العامة.

خامسا : العلاقات الاجتماعية :

إن الصلة الجوارية في مثل هذه المناطق تعبر عن تقارب فيزيقي (فالجدول رقم 28 الخاص بالصلة الجوارية، فكانت نسبة الذين لا يعرفون جيرانهم 65%) وبالإضافة إلى سطحية العلاقات الاجتماعية (يبينها الجدول رقم 29 المتعلق بمختلف العلاقات الاجتماعية، وكانت نسبة انعدام وجود أو تبادل للزيارات بلغ 60%، بينما نسبة انعدام المساعدات بلغت 67%)، وهذا دليل على مدى تأثر سكان المنطقة بعوامل التحضر، والتي تنعكس سلبا على مثل هذه العلاقات، وما تفرضه من سطحية واللاتجانس فيها.

سادسا : الحالة المهنية :

نجد هناك ضعف في مستويات المعيشة لعدم توفر فرص العمل، وهذا الضعف في المستوى المعيشي سببه انخفاض المستوى التعليمي للسكان والتي لا يحفز أو لا يمكن للأفراد من التحصل على عمل بمدخول مرتفع وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة السكان على الادخار، وبالتالي عدم القدرة على البناء الذاتي.

وهذا موضح في الجداول 35-36 -37 على الترتيب.

سابعا : التطلعات المستقبلية :

إن اختيار أغلب سكان الحي لنمط السكن الفردي ورفضهم للسكن الجماعي والخاص بمد ى رغبة السكان في الحصول على شقة في عمارة مستقبلا.والجدول رقم 38 يبين ذلك.

فالسكن يعبر عن ثقافة صاحبه، فهؤلاء السكان يحبذون السكن الفردي لأنه يتوفر على المرافق التي يروها ضرورية في حياتهم، وهذا دليل على الارتباط القوي للعادات والتقاليد لأغلب هؤلاء السكان.

كذلك آراء هؤلاء حول أهم المشاريع التي يحتاجها الحي والتي قد تكون ممهدا لدمج هاته الأحياء الفوضوية مع الأحياء الحضرية، ويبين ذلك الجدول رقم 39 المتعلق بأهم المشاريع التي يحتاجها الحي.

وكذا آرائهم حول القضاء على أزمة السكن والتي يبينها الجدول رقم40 والمتعلق بإمكانية القضاء على أزمة السكن.

وأخير فالجدول رقم 41 فيبين لنا إمكانية التفاوض مع الدولة للحصول على رخصة بناء حسب الجدول رقم41 .

إن إمكانية الحصول على هاته الرخصة سيجنب هؤلاء السكان من التعرض إلى هدم مساكنهم، وهذا في حالة صدور أوامر من السلطة المعنية بذلك، ولأن هاته المساكن مبنية بطريقة غير قانونية (فوضوية)

وفي حالة حصولهم عليها أيضا قد يتيح الفرصة للجميع بأن يندمج حيهم الفوضوي بالأحياء الحضرية.

3- الاقتراحات والتوصيات :

لقد أدى وجود الأحياء الفوضوية وامتدادها،وحاجة الناس إلى مساكن تتوفر فيها شروط الحياة العصرية إلى ضرورة التفكير في حل هذه الأزمة والتغلب عليها .

وعليه ومن خلال النتائج المتوصل إليها نتطرق الآن إلى بعض الاقتراحات والتوصيات لغرض إيجاد حلول لظاهرة البناء الفوضوي ومنها :

أ- الحاجة إلى سياسة ديمغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكني :

إن بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية لن يكفي في حل أزمة الإسكان المطروحة، إلا إذا صاحبه تطبيق سياسة ديمغرافية فعالة، لأن معدل النمو السكاني المرتفع هو من أهم أسباب تفاقم أزمة الإسكان والحد من معدلات النمو الديمغرافي المرتفع يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المرتفع على السكن.

ب- تشجيع البناء الذاتي :

وذلك بتخصيص مناطق للبناء الذاتي وتوزيع قطع أراضي للسكن على اختلاف مساحتها مع توفير مواد البناء بأسعار معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة الإسكان، فقد وافق البعض من سكان حي أولاد بشينة على البناء الذاتي في حالة مساعدتهم من طرف الدولة، والواضح أن الدولة وحدها لا تستطيع توفير السكن الملائم لجميع فئات الشعب، ولهذا فمن الضروري أن تصدر قوانين تشجع القطاع الخاص على توظيف لأمواله المدخرة في بناء العمارات، وهذه العملية ستعود بدون شك بالفائدة على عامة الشعب.

جـ- تشجيع العودة إلى الريف :

تعتبر عودة المهاجرين من المدينة إلى أريافهم عنصرا هاما، يساهم في الحد من زيادة أزمة البناء الفوضوي واستمرارية الأحياء الفوضوية في الظهور، وذلك من خلال توفير المرافق الضرورية في الأرياف(المدارس، المستوصفات، دار للبلدية، جامعات، تعبيد الطرقات وربطها بمختلف أنحاء المدينة،إنشاء منتزهات وحدائق للترفيه والترويح عن النفس، توفير الماء الشروب،الكهرباء والغاز.........).

بالإضافة هنا إلى التدعيم الفلاحي للحد أو التخفيف من ظاهرة البطالة والعجز المادي، فمعظم السكان النازحون من الريف إلى المدينة يطمحون إلى العودة للريف مكان إقامتهم السابقة وذلك بتشجيع من الدولة.

ولكن في حالة استحالة تحقق عنصري العودة إلى الريف وعملية التدعيم الفلاحي، واستمرارية معيشة هؤلاء السكان بهاته الأحياء وذلك لأسباب خاصة تتعلق بهم،وعليه هناك توصيات ومقترحات أخرى إضافية نختصرها فيما يلي :

- أن يقع تغييرا شاملا على هاته المناطق وذلك على النحو التالي :

1- إصلاح المباني الآيلة للسقوط أو هدمها وبناءها من جديد،وإما ترحيل سكانها إلى مساكن أخرى والقيام بهدمها بعد ذلك.

2- إصلاح الطرق بتعبيدها وربطها بمختلف أنحاء المدينة، مما يسهل عملية التنقل بسهولة عبر مختلف الناطق والجهات للمدينة.

3- إقامة نقاط بيع للمواد الغذائية والخضر والفواكه والحاجات اليومية من قبل الشركة الوطنية للمجمعات الاستهلاكية، وسوق الفلاح داخل نطاق هاته المنطقة.

4- إقامة مجتمع إداري يحتوي على مكتب للحالة المدنية ومكاتب تابعة لشركات المياه والكهرباء والغاز والبريد والمواصلات والهاتف وذلك للحد من مراجعة هذه المؤسسات بمركز المدينة.

5- إقامة مركز للشرطة ضمن هاته المناطق، وذلك للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

6- إقامة مراكز صحية متعددة الخدمات لخدمة سكان هاته المناطق من الناحية الصحية، وتخفيف الضغط على المراكز الصحية للمدينة.

7- كذلك إقامة أندية رياضية وملاعب صغيرة داخل هاته المناطق والمخصصة لممارسة الهوايات الرياضية التي يرجوها شباب سكان هذه المناطق، مما يملأ فراغهم الذي يعيشون فيه، وتمنعهم من اللجوء للتسكع في الشوارع وإلى الأعمال المحظورة.

8- كذلك إقامة مراكز اجتماعية ذات طابع مهني تساعد على التأهيل وتحسين المستوى الثقافي والفكري والعلمي.

9- زيادة المدارس الابتدائية خاصة للتخلص من ازدحام الفصول التي نجدها حاليا ضمن نطاق المدارس في هاته المناطق، بالإضافة هنا إلى إقامة مراكز لمحو الأمية لتعليم من فاتته فرصة التعلم سواء كان صغيرا أو حتى كبير السن.

10- ومن الناحية الاجتماعية أيضا يجب العمل على تحسين العلاقة وتنميتها بين البلدية وسكان تلك المنطقة وذلك لكسب الجوانب الإيجابية لهم والمتمثلة في المبادرة والمساهمة في حل مشاكل المنطقة وربطها بالمدينة بواسطة وسائل نقل خاصة،بالإضافة إلى العمل على الحفاظ على نظافة الحي وذلك برمي الأوساخ في الأماكن المخصصة لذلك وهذا بوضعها في أكياس تجنبا لانتشارها عبر الحي. مما يسهل على شاحنات البلدية نقلها بسهولة ورميها بعيدا عن المنطقة، وكل ذلك سيساهم بطبيعة الحال على الحفاظ على الجانب الصحي للسكان والحي على حد سواء.

11- إنشاء حدائق ومساحات عامة بين أجزاء المنطقة أي الحي كسبيل لتجميل المحيط وإخراج سكانه من الانعزال.

خاتـــمـــــة :

لقد أدى النمو السريع للمدن في الزمن المعاصر إلى كثير من المشكلات التي أخذت تظهـــر نتائجهـــا بصورة ملموسة في وضعها العمراني وحياتها الاجتماعية.

ولمشكلة دراستنا أبعادا مختلفة كانت سببا لظهورها كالفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة وعلى ذلك ظهرت الأحياء المتخلفة في عدة صور وأشكال ومنها الأحياء الفوضوية موضوع دراستنا والتي نجدها تؤثر سلبا على التنمية العمرانية بشكل أو بآخر،كما وقفت كعائق أمام هاته التنمية دون تحقيقها.

وكما نلاحظه من خلال الواقع المعاش أن هاته المناطق أو الأحياء مازالت منتشرة رغم محاولة الحد منها والقضاء عليها بمختلف الوسائل والطرق وهذا طبعا يمكن إرجاعه إلى النمو الحضري وزيادة معدلات الـــسكان بشكل سريع ومستمر،أضف إلى ذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وخاصة أثناء فتـــرات التخطيط.

وحسب مفهوم موضوع دراستنا(البناء الفوضوي) نجده يعبر عن سوء التخطيط الذي أدى لتفشي هاته الظاهرة باستمرار وبشكل سريع، وهذا كله على حساب الأراضي الزراعية وهذا ما جعلها تحتل مجالا واسعا من المدينة يصعب التحكم فيه والتخلص منه (البناء الفوضوي).

هذا من جهة، ومن جهة ثانية قلل هذا التوسع من جهود إعادة التوازن للمدينة وتوجيه نموهـــا وفـــق برامج التخطيط العمراني المرسومة.

إذن ما يمكن أن نصل إليه أن ظاهرة البناء الفوضوي أثرت ولا زالت تؤثر علـــى التنميـــة العمرانيـــة للأسباب المذكورة آنفا،ولا يمكن الحد منها أو القضاء عليها ببساطة كما يظن البعض نظرا لما سينجر عن ذلك من مشاكل وأخطار قد تلحق بالسكان المقيمين في هاته المناطق من جهة وبالمكان نفسه من جهة ثانية.

وبالتالي هنا يمكن وضع سياسة تنموية شاملة تقوم على أساس العقلانية والدقة وتقدم المـــصالح العامـــة على الخاصة، كما تكون قائمة على أسس ومبادئ سليمة ومحققة للأهداف المرجوة ومطابقة للواقـــع المعـــاش ومسايرة للعصر والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها وذلك وفق برنامج مخطط له ومحسوبا لنتائجه وتوقعاته خلال زمن محدد.

وما يضاف هنا مراعاة ظروف السكان عند القيام بالتخطيط ومشاركتهم فيه بشكل أو بآخر......

وكذلك نشير هنا إلى أنه على الدولة عندما تقرر هدم المساكن الغير مشروعة عليها أن تسلك إحـــدى السبيلين : إما أن تقوم بتعويض السكان بمسكن لائق يتوفر على شروط العيش فيه.

وإما أن تمنح لهم رخص للأراضي التي أقاموا عليها مساكنهم، وبالتالي تضفي الشرعية على طبيعة هاته المساكن،كما تساعدهم على تطويرها وترقيتها وبذلك قد يتحقق لهم البقاء فيها وهذا بـــدمج هاتـــه المنـــاطق الفوضوية ضمن المناطق الحضرية..

نعم هذا قد يكون حلا سليما للمشكلة مجال الدراسة،ولكن قد يبقى الأمر علامة استفهام فنتساءل هنا قائلين هل هاته الحلول المذكورة أعلاه يمكن فعلا أن تتحقق وتطبق على الواقع؟أم هي مجرد أحلام وتخيلات؟

وهل ظاهرة البناء الفوضوي من السهل القضاء عليها والحد منها خاصة مع أزمة السكن المستمرة،وإلى جانب الارتفاع الهائل للسكان خلال كل سنة؟وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة من جهة وانتشارا لمناطق المتخلفة بما فيها مناطق البناء الفوضوي فهل يمكن أن تتحقق فعلا تنمية عمرانية شاملة تخفف من حدة هاته الظاهرة أو تقضي عليها؟.

أسئلة مفتوحة تبقى ما بقيت هذه الظاهرة تفرض وجودها وخاصة في ظل الوضع الراهن بشكل أو بآخر في حل الإشكال أو المشكلة مجال الدراسة،والفضل هنا لأفراد العينة ولمعلوماتهم القيمة التي كشفت لنا أبعاد هاته الظاهرة وأسبابها الحقيقية كما هي في الواقع دون زيادة أو نقصان، ولا ننسى مجهودات علماء الاجتماع وكل من ساهم في هذا الجانب وقدم لنا المشورة والإعانة والإفادة..........

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري للعلوم الإنسانية والاجتماعية – قسنطينة–

استمارة البحث

البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية
دراسة ميدانية لمدينة باتنة
- حي أولاد بشينة نموذجا –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير
في علم الاجتماع الحضري

من إعداد الطالب :
مشنان فوزي

إشراف الدكتورة :
فرشيشي يسمينة – غضابنة

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية : 2008 - 2009

استمارة البحث

أولا : بيانات أولـــية :

1- الجنس ذكر ( )
أنثى ( )

2- السن ....

3- مكان الميلاد دوار ( )
قرية ( )
مدينة ( )

4- الحالة المدنية متزوج ( )
مطلق ( )
أرمل ( )
أعزب ( )

5- عدد أفراد الأسرة ....

6- المستوى التعليمي أمي ( )
يقرأ ويكتب ( )
إبتدائي ( )
متوسط ( )
ثانوي ( )
جامعي ( )

7- الحالة المهنية تاجر ( )
موظف ( )
بطال ( )

8 - كم هودخلك الشهري؟ (......) دج

9 – هل هنالك مصدر آخر للدخل؟ نعم ( )
لا ( )

10- هل أنت راض عن عملك؟ نعم ( )
لا ( )

ثانيا : بيانات حول الإقامة السابقة، وتاريخ المجيء إلى الحي الجديد وأسباب هذا المجيء.

11 – أين كنت تقيم سابقا؟ دوار ( )

قرية ( )

مدينة ( )

12- متى جئت إلى الحي الجديد؟ ....

13- ما هو سبب قدومك إلى الحي الجديد؟ للتقرب من الأهل ( )

لانخفاض سعر الأرض ( )

انخفاض قيمة إيجار السكن( )

14 – هل تفكر في الإنتقال من هذا الحي؟ نعم ( )

لا ( )

ثالثا : بيانات حول المسكن والمرافق، وخصائصها

15 – ما طبيعة ملكية مسكنك؟ ملك ( )

مستأجر ( )

16 – كيف تحصلت على الأرض التي أقمت عليها مسكنك؟ شراء أرض ( )

استئجار سكن ( )

17 – كم هي مساحة مسكنك؟ ( )م^2

18 – هل طلبت من البلدية الحصول على رخصة بناء؟ نعم ( )

لا ( )

19- كيف تم بناء مسكنك؟ بنيته بمفردك ( )

بناه مقاول ( )

بني بمساعدة الأهل

اشتريته جاهزا ( )

استأجرته ( )

20 – ما هي المواد المستخدمة في بناء مسكنك؟ ....

21 – كم هو عدد غرف مسكنك؟ ....

22 – هل عدد الغرف كاف؟ نعم ( )

لا ( )

23 – هل يوجد بمسكنك؟ قاعة للضيوف ( )
غرفة للنوم ( )
مطبخ ( )
حمام ( )
حوش ( )

24 – كم هو عدد الأفراد المقيمين بمسكنك؟ ....

25 – هل يوجد أفراد آخرين بالمسكن غير الذين ذكرتهم؟ نعم ( )
لا ( )

26 – هل المسكن بعيد عن العمل؟ نعم ( )
لا ( )

27 – هل يتوفر لديكم الماء الصالح للشرب؟ نعم ( )
لا ( )

رابعا: بيانات عــن الــهجــرة

28- ما هو سبب هجرتك إلى الحي الجديد؟ للبحث عن العمل ( )
لتعليم الأولاد ( )
للتخلي عن العائلة الكبيرة ( )
لوجود أصدقاء وأقارب ( )
لقربه من المدينة ( )
لسهولة المعيشة ( )

29 – أين كنت تقيم من قبل المجيء إلى الحي الجديد؟ دوار ( )
قرية ( )
مدينة ( )

30 – متى هاجرت إلى المدينة؟ ....

31 – هل تفكر في الإنتقال إلى حي آخر؟ نعم ( )
لا ( )

خامسا : بيانات حول وضعية الحـــي

32 – ما هي المشاكل التي يعاني نقص الماء الصالح للشرب ( )

منها الحي الذي تقيم فيه؟

الطرق غير معبدة ( )

قلة المرافق الضرورية ( )

إنعدام النظافة ( )

33 – هل توجد أمراض معدية في هذا الحي؟ نعم ( )

لا ( )

34 – هل الحي معرض لمظاهر السرقة والجرائم؟ نعم ( )

لا ( )

35 - ما هي الحلول التي تقترحها لحل هذه المشاكل؟ تعاون السكان ( )

مع البلدية تعاون السكان فيما بينهم ( )

تحمل كل من البلدية والأمن لمسؤليتهما إتجاه هذا الحي ( )

سادسا : بيانات حول العلاقات الاجتماعية داخل هذا الحي.

36 – ما طبيعة أو أنواع العلاقات التي تربطك بجيرانك؟ تبادل الزيارات ( )

المساعدات بين الاسر ( )

الخلافات فيما بين هم ( )

37 – هل جيرانك هم من؟ الأهل ( )

الأقارب ( )

الأصدقاء ( )

لا تعرفهم ( )

38– كيف يتم حل الخلافات بين جيرانك في حالة وجودها؟ عن طريق كبار السن ( )

عن طريق الضبط الرسمي ( )

سابعا: بيانات حول الرضا عن السكن

39 – هل تشعر أنك مستقل في مسكنك الحالي ولماذا؟ نعم ( )

لا ( )

40 - هل تفكر في بناء سكن خاص لك؟ نعم ( )

لا ( )

41 – هل إتصلت بالبلدية للحصول على هذا السكن؟ نعم ( )

لا ( )

ثامنا : بيانات عن الوضعية الإقتصادية

42 – ما هو عملك السابق؟ فلاح ( )

عامل في مجال الصناعة ( )

أعمال حرة ( )

بطال ( )

43 – هل زوجتك تعمل؟ نعم ( )

لا ( )

44 – هل أنت راغب في توسيع مسكنك؟ نعم ( )

لا ( )

تاسعا : آراء وإتجاهات وتطلعات مستقبلية

45 – هل ترغب في الحصول على شقة في عمارة مستقبلا؟ نعم ( )

لا ( )

46 – ما هي أهم المشروعات التي يحتاجها الحي الذي تقيم فيه؟ أسواق ( )

حدائق ( )

مباني ( )

مراكز صحية ( )

مدارس ( )

مساجد ( )

أخرى ( )

47-حسب رأيك الشخصي هل يمكن القضاء على أزمة السكن بـــ: تشجيع السكن التساهمي ( )

توفير مناصب الشغل ( )

تشجيع العودة إلى الريف ( )

توفير السكن لمحدودي الدخل ( )

المراجع

المراجع باللغة العربية

1- فتحي أبو عيانة- جغرافية العمران- دراسة تحليلية للقرية والمدينة-دار المعارف-مصر 1995 –ص 201-203.

2- عبد اللطيف ابن أشنهو- الهجرة الريفية في الجزائر-(بدون سنة طبع).

3- عبد الإله أبو عياش- إسحاق يعقوب القطب- الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية- وكالة المطبوعات- الكويت-1980-ص 191- 258.

4- عبد الرحمن ابن خلدون- المقدمة- الباب الرابع- الفصل 11.

5- السيد الحسيني- المدينة- دراسة في علم الإجتماع الحضري-الطبعة الثالثة-دار المعارف-مصر 1995-ص131.

6- إسماعيل إبراهيم الشيخ الدرة- اقتصاديات الإسكان-ص 256.

7- وحيد حلمي حبيب- تخطيط المدن الجديدة- القاهرة- دار ومكتبة المهندسين-1991- ص 07.

8- حسن الساعاتي- التصنيع والعمران-دراسة في علم الاجتماع الحضري-الطبعة الثالث- 1980-ص 245.

9-حسن الساعاتي-دراسات في علم السكان-دار النهضة العربية-بيروت-1981.

10- فرخي فرحات- البناء غير المشروع وتسويته على مستوى ولاية قالمة- المدرسة الوطنية للإدارة- الجزائر العاصمة- 1987/1986 .

11- سعيد علي خطاب-المناطق المتخلفة عمرانيا وتطوير الإسكان العشوائي- دار الكتاب العلمية-1993.

12- علي عبد الرزاق جبلي-علم الاجتماع السكاني-دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية 1987-ص 28.

13- محمد الجوهري وآخرون- ميادين علم الاجتماع- دار المعارف المصرية- الطبعة الثالثة 1974.

14- عبد الباسط محمد حسن- أصول البحث الإجتماعي- الطبعة الخامسة- الأنجلو مصرية –القاهرة-الطبعة الخامسة- سنة 1971- ص168

15- متعب مناف جاسم- التخطيط والمجتمع- جامعة بغداد- 1976- ص 220.

16- عمر محمد التومي النسياني- الأسس النفسية والتربوية كرعاية الشباب دار الثقافة-بيروت.

17- بشير التيجاني- التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-سنة 2000-ص21.

18- عبد المنعم شوقي- مجتمع المدينة- الاجتماع الحضري- دار النهضة للطباعة والنشر بـــيروت- 1981- ص57.
19- إبراهيم التهامي – الأحياء المتخلفة بين التهميش والبناء السوسي واقتصادي مخبر الإنسان والمدينـــة-ص 108.
20- محمد طلعت عيسى- فلسفة التغيير المخطط-مكتبة القاهرة الحديثة- القاهرة 1971- ص347.
21- محمد عاطف غيث- قاموس علم الاجتماع- ص143.
22- محمد عاطف غيث- التغير الاجتماعي والتخطيط – جامعة الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية-1987- ص178.
23- عاطف وصفي عبد الهادي- دراسات في علم الاجتماع الحضري- دار المعارف مصر- 1965 ص91.
24- محمد حسن غامري- ثقافة الفقر- دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحـــضرية- المركـــز العـــربي للنـــشر والتوزيع- الإسكندرية- -1980- ص 113.
25- محمد السيد الغلاب- البيئة والمجتمع-الطبعة السادسة- مكتبة الأنجلو مصرية-1975.
26- محمد السيد الغلاب-البيئة والمجتمع- الطبعة- الطبعة السابعة- (بدون نشر) 1997-ص379-380.
27- عبد الباسط محمود حسن- علم الاجتماع الصناعي- سكينة غريب.
28- عبد الفتاح وهيبة- في جغرافية العمران- دار النهضة العربية- بيروت-لبنان-1973- ص153.
29- محمد الهادي لعروق- المدينة الجزائرية وممارسات التهيئة- حوليات حول وحدة البحث إفريقيـــا والعـــالم الثالث-جامعة منتوري-قسنطينة- 1997- ص10.
30- محمد الهادي لعروق- مدينة قسنطينة-دراسة في جغرافية المدن-ديوان المطبوعـــات الجزائريـــة 1984- ص314.
31- مهى سهيل المقدم- مقومات التنمية الاجتماعية وتحياتها-تطبيقات على الريف اللبنـــاني معهـــد الإنمـــاء العربي- فرع بيروت-لبنان-1978- ص84.
32- ف-هوزلتس- النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية-ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين- دار الآفـــاق الجديدة- بيروت- لبنان- 1972- ص87.
33- تشارلزابرمز- المدينة ومشاكل الإسكان- دار الآفاق الجديدة- بيروت.
34- إسماعيل الغيرة – الأبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة- مركز البحث في الأنثروبولوجيـــا الاجتماعية والثقافية، وهران، سنة 2001، ص 20، 21.
35- إبراهيم مذكور- معجم العلوم الاجتماعية- الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1975، ص 21.
36- محي الدين صابر – الغير الحضري وتنمية المجتمع- مركز تنمية المجتمع في العـــالم العـــربي، القـــاهرة، دار المعارف، سنة 1962، ص 202.

37- الفاروق زكي يونس- تنمية المجتمع في الدول النامية- مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة (ج .م.ع) سنة 1968، ص 38.
38- عبد الباسط محمد حسن- علم الاجتماع الصناعي- مكتبة الأنجلو مصرية –القاهرة- (ج.م.ع) سنة 1972- ص105.
39- بطرس البستاني – قطر المحيط- المجلد الثاني، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1969، ص 144.
40-حسن عبد الحميد رشوان- المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري) الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ص 131.

الرسائل الجامعية

41- بن السعدي إسماعيل- الثقافة والعمران-دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية-2002/2001- جامعة قسنطينة- ص96.
42- بن السعدي إسماعيل- معوقات التنمية العمرانية-دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي لمدينة باتنة-رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريفي الحضري-1991/1990-
43- بوودن عبد العزيز- المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر-حالة مدينة قسنطينة أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية - 2002/2001 –جامعة قسنطينة.
44-علي بوعناقة- العمران غير المخطط – دراسة إستطلاعية للأحياء الشعبية بقسنطينة رسالة مقدمة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة- 1977/1978- الجزائر العاصمة.
45-علي بوعناقة- الأحياء غير المخططة وآثارها النفسية والاجتماعية على الشباب- رسالة ماجستير في علم الاجتماع- 1983/1982- قسنطينة- ص8-25.

46-علي بوعناقة- الأحياء غير المخططة وآثارها النفسية والاجتماعية على الشباب- أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسنطينة، 1984/1983.
40 - حميد خروف- التصنيع وأثره في تغييرالقيم لدى العمال الصناعيين من أصل زراعي رسالة ماجستير علم الإجتماع – /19881987- قسنطينة.
47- عبد الحميد دليمي- أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة- ماجستير في علم الإجتماع الريفي الحضري الحضري-1982/1981- قسنطينة.
48- الذيب بلقاسم- المجال العمراني والسلوك الاجتماعي- دراسة ميدنية (مقارنة حالة بسكرة) رسالة ماجستير-1996/1995-غير منشورة-كلية العمارة والعمران-جامعة قسنطينة.

49- سهيلة العرباوي- تحليل لظاهرة السكن الفوضوي و غير القانوني في الضاحية العاصمية الشرقية و آثارها على المحيط العمراني (حالة بلدية برج الكيفان)- مذكرة تخرج جوان 2000 ص8.
50- سهير الشور رمضان، عبد العزيز بودن، كمال بوناح، عبد الحميد دليمي- الأحياء القصديرية –عوامل نشوءها والآثار المترتبة عنها- مذكرة ليسانس مطبوعة بالستانسيل، جامعة قسنطينة، سنة 1980.
51- باش تارزي شهرزداد- التحضر والاستثمار لولاية ميلة- رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسنطينة سنة 1998، ص 14.

المجلات والمنشورات

52- حميد خروف وبلقاسم سلاطنية وإسماعيل قيرة- الإشكالات النظرية ومجتمع المدينة- نموذج منشورات جامعة منتوري- سنة 1999- ص19-20.
53 – عبد الكريم السادة النصار- التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد منشورات وزارة الإعلام.
54- محمد علي محمد- الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية الريفية المجلة الاجتماعية القومية- المجلد الثالث- العدد الثالث- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة(ج.م.ع1967)- ص63.
55- بن عباس حرم كغوش سامية- سياسة التمليك والتأجير والمتابعة في الجزائر- الباحث الاجتماعي- العدد 06- سنة 2004.
56- المعهد العربي لإنماء المدن- التجربة الباكستانية في مدن الصفح والبناء العشوائي ص79.
57- المعهد العربي لإنماء المدن- وجهة نظر حول أسلوب تنقل التجمعات السكانية العشوائية مجلة المدينة العربية- العدد 28-السنة السادسة-1987- ص75.
58- المعهد العربي لإنماء المدن- الأحياء المتدهورة والمستوطنات العشوائية في البلدان النامية ص77.
59- د. أحمد بوذراع- التطوير الحضري والمناطق الحضرية والمتخلفة- منشورات جامعة باتنة، سنة 2002، ص 18.
60- إلياس شرفة – مشكلات المدينة الجزارية بين النزوح الريفي والتكيف الحضري- فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003- 2004، ص 183.
61- حزب جبهة التحرير – مقررات اللجنة الوطنية المركزية (1979- 1985) ج1، الجزائر، 1983، ص 57.
62- جريدة المساء- صفحة المجتمع، ركن محطات، العدد 272 (9 أكتوبر 1994)، ص 8.
63- صدى الأوراس – مجلة متخصصة في تعريف مجلة باتنة، 1986، ص 104.

64- حواس سلمان محمود- أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية- السعودية، مجلـــة القافلـــة، العـــدد2، مجلد44، سنة 1996، ص 37.
65- محمود محمد سفر- مدن تبحث عن هاوية – جريدة الشرق الأوسط، السنة الثالثة، العدد 1714، ســـنة 1983.

المراجع باللغة الفرنسية

1-Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire- demain l'Algérie-(état de teriitoire-2020)- vol-Algerie-1995-p72.

2- Jean Claude Brul- L'Algérie volontarisme étatique et aménagement de territoire- O.P.U-Algérie-1990-p207.

3- Marc Ecrement-Indépendance politique- op.cit.p47.

4- Nagi Safir-Essais d’analyse sociologique-tome2- O.P.U. Algérie 1985-p 143.

فهرس الجداول

الجداول النظرية

فهرس الجداول النظرية

الجداول الميدانية

فهرس الجداول الميدانية:

فهرس الموضوعات

الفصل التمهيدي:

الفصل الأول :النمو الحضري للمدينة

الخـــــلاصـــــة

إن ظاهرة البناء الفوضوي هي ظاهرة اجتماعية أوجدها الفرد في المجتمع وكان سببا في بروزها وانتشارها، مما أثر سلبا على التنمية العمرانية.

ونجد أن هاته الظاهرة لا تزال تشكل خطرا على مستقبل المدينة وتطورها،كما أنها تسيء إلى مظهرها الخارجي وصورتها الحقيقية التي لا بد أن تكون عليها باعتبارها مدينة حضرية.

وموضوع دراستنا (البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية) لا يزال يشغل بال الكثير من العلماء والدارسين في هذا المجال وذلك باعتبار أن هاته الظاهرة مستمرة في الانتشار،ومتحدية لكل أسباب ومظاهر التطور والتنمية الحضرية والعمرانية،وذلك رغم الجهود والمحاولات التي تبذل من طرف السلطات المعنية للحد من هذا الانتشار الذي له أبعاده وأسبابه(كالفقر والبطالة وسوء المعيشة والأمية.............)

إذن موضوع دراستنا لا يزال يحتاج إلى كثير من الدراسة وبذل المزيد من الجهود، ومحاولة إيجاد الحلول وتقديم الاقتراحات الممكنة للحد من هاته الظاهرة.

ولدراسة موضوعنا تناولنا جانبين أساسيين هما :

الجانب النظري وتم من خلاله عرض أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول منه تم التعرض لظاهرة النمو الحضري للمدينة وأهم عوامله ومشكلاته ،وذلك باعتباره يساهم بشكل كبير في نشوء هاته الظاهرة المدروسة.

أما الفصل الثاني عرضنا من خلاله مفهوم وخصائص وأسس العمران وكذا التخطيط الحضري والعمراني ومعرفة واقع هذا العمران غير المخطط (البناء الفوضوي) وطبيعته ومشكلة تخطيطه.

وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى مناطق البناء الفوضوي بمفهومها والمشاكل التي تثيرها وكذا الحلول والاقتراحات المقدمة لمواجهتها،وهذا الجانب كان متعلقا بموضوع الدراسة (البناء الفوضوي).

والفضل الرابع من الجانب النظري تحدثنا فيه عن التنمية العمرانية للمدينة ومشكلاتها وهو أيضا جانب آخر لموضوع دراستنا (ومشكلة التنمية العمرانية) وبينا من خلاله أثر البناء الفوضوي على التنمية العمرانية والمشاكل التي يثيرها، وهـذا كـان مـضمون إشـكالية دراستنا.

وبذلك تم التعرض لمتغيري الدراسة وهما المتغير المستقل (البناء الفوضوي) والمتغيـر التابع

(مشكلة التنمية العمرانية).

وفرضيتي الدراسة كانت الأولى منها تتعلق بانعدام التخطيط مما أثر سـلبا علـى النـسيج العمراني للمدينة، والثانية بينت لنا توسع مناطق البناء الفوضوي على حـساب الأراضـي الزراعية مما أعاق تحقيق تنمية عمرانية شاملة.

أما عن الجانب الثاني للدراسة وهو الجانب الميداني فقد تعرضنا من خلاله للظاهرة كمـا هي في الواقع المعاش واخترنا منطقة أولاد بشينه التي يغلب عليها هذا الطابع الفوضوي.

كما اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة المباشرة للظاهرة دون زيادة أو نقصان وكذا علـى المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف وتشخيص الظاهرة وأيضا على المنهج التاريخي الذي أعاننا على الوقوف على خلفيات نشوء هاته الظاهرة،بالإضافة إلى المنهج الإحصائي لغرض تحليل النتائج الميدانية وحساب نسبها المئوية.

ولقد تم إنجاز استمارة البحث والتي احتوت على 47 سؤالا وزعت على 9 محـاور وكـل محور تضمن بعض من هاته الأسئلة،والتي أجاب عنها المبحوثين ثم تم تفريـغ الجـداول وتحليل النتائج،ثم قدمنا بعد ذلك بعض الاقتراحات والتوصيات بخصوص هاتـه الظـاهرة المدروسة مع عرض خاتمة عامة للموضوع.

Conclusion

La construction illicite est un phénomène social qui appris de l'ampleur- l'individu contribué pour une grande part et cela a eu des conséquences néfastes sur la croissance urbaine –nous pensons que cela constitue un danger pour l'avenir de la ville et son développement, n'effet cela nuit à limage de la ville qui doit répondre aux critères de l'urbanité.

En dépit des efforts déployés par les autorités compétentes et aussi en dépit des réflexions de saventofoque autour du sujet pour limiter le problème dont les causes sont diverses (pauvreté,chômage, mal vie,analphabétisme etc.……)

Pour cela, nous pensons qu'il est nécessaire de nous y intéresser nous avons alors mené :

Premièrement un travail théorique qui comporte quatre chapitres: première chapitre nous nous somme intéressé au phénomène de la annonce urbaine de la ville et ses portants critères.

Deuxième chapitre a porté sur la définition, la caractère et les provoques de l'urbanisation de même que sur la planification urbaine et de la définition, et de la nature de l'urbanisation non planifiée à savoir la construction illicite.

Le troisième chapitre parmi de voir les régions de la constriction illicite et les problèmes qui en découlent aussi que les propositions et les solutions.

Quand au quatrième chapitre un problème important se rapportant a la croissance urbaine a été pris en compte car il complète le sens et le contenu de notre travail d'autant qu'il montre conséquence de la construction illicite sur la croissance urbanisme et leurs problèmes qui s'ensuivent ce qui constitue d'ailleurs l'essentiel de notre problématique dut deux variable une indépendante à savoir la construction illicite et une autre dépendante ou le problème de la croissance urbaine.

Nous avons alors présente deux hypothèse : la première que la mauvaise planification a de conséquence subjectives sur le tissu de la ville, et la deuxième qui saggère que la construction illicite aux dépenrals l'étendue de terre agricoles et un liaudocope sur la relation d'une croissance urbaine portante.

Un travail pratique qui nous a permis d'étudié la phénomène de la construction illicite, le problème de la constriction urbaine tel qu'il et vivez dans la réalité, et pour cela nous avons choisis ouled Bchina caractérisée par la construction illicite, nous avons utilisé l'observation directe aussi que la méthode déspecture, analytique pour déterminer la phénomène de même que la méthode historique qui nous permis de voir ce qui était à l'argon de ce phénomène, et aussi les statistiques qui nous ont donné des estimations pour des parentages.

Nous avons alors établi un questionnaire qui comporte 47 questions reparties en 9 rubriques dans chacune comporte des question, concerne son contenu-nous avons prévue l'analyse de résultats. .

Enfin nous avons le plus portant pour nous et d'avoir soulève le problème et d'avoir un des solution possible à ce problème.

Conclusion

The illegal construction is a social phenomenon that learned of the magnitude-the individual contributed to a large extent and this has had adverse consequences on the urban growth we believe that this constitutes a danger to the future of the city and its development, n'effet this damages the image of the city must meet the criteria of urbanity. Despite efforts by the authorities and also in spite of thinking around the subject saventofoque to limit the problem are various causes (poverty, unemployment, bad living, illiteracy and so on...)

For this, we believe it is necessary to interest us so we conducted:

First theoretical work has four chapters: first chapter we are interested in the phenomenon of the announcement of the city and its ports criteria.

Second chapter focused on the definition, nature and cause of urbanization as well as urban planning and the definition and nature of unplanned urbanization, namely the illegal construction.

The third chapter of that region of the constriction illegal and problems that arise in the proposals and solutions.

When the fourth chapter an important issue related to urban growth has been taken into account because it complements the meaning and content of our work shows that all the consequence of illegal construction on the urban growth and problems which 'ensuivent which constitutes the bulk of our problems had an independent two variables namely the illegal construction and a dependent or the problem of urban growth.

We present two hypotheses: first that poor planning has consequently subjective on the fabric of the city, while the second Sagesses that the illegal dépenrals to the extent of agricultural land and a liaudocope on the relationship of urban growth bearing.

Practical work which has enabled us to studying the phenomenon of illegal construction, the problem of urban as constriction and live in reality and why we chose ouled Bchina characterized by illegal construction, we used direct observation that the method déspecture, record to determine the phenomenon as well as the historical method which allowed us to see what was argon to this phenomenon and also the statistics that we have given estimates for parenting .

We prepared a questionnaire which includes 47 questions divided into 9 sections in each issue includes, of content we have provided an analysis of results. .

Finally we have the most important for us and for having raised the issue and have a possible solution to this problem.

فهرس الموضوعات